



مبادئ علم الاجتماع

استاذ المقرر
رشا محمد صلاح الدين

كلية التربية بالگردقة
اولى - تربية اساسي

العام الجامعي
2023/2022م

الكلية : التربية بالغردقة

الفرقة : الأولى

التخصص : تربية اساسي

تاريخ النشر : الفصل الدراسي الثاني

عدد الصفحات: 195 صفحة

المحتويات

عدد الصفحات	الموضوع	م
8 - 5	المقدمة	
31 - 11	ميدان علم الاجتماع	الفصل الأول
51 - 33	المجتمع والعمليات الاجتماعية	الفصل الثاني
89 - 53	رواد علم الاجتماع	الفصل الثالث
109 - 91	التخطيط الاجتماعي	الفصل الرابع
126 - 111	الثقافة	الفصل الخامس
138 - 127	التنشئة الاجتماعية	الفصل السادس
151 - 137	منهج البحث الاجتماعي	الفصل السابع
189 - 150	الجماعة " تحليل سوسيولوجي "	الفصل الثامن
195 - 190	المراجع العربية والأجنبية	المراجع

المقدمة

إن علم الاجتماع يحاول أن يمد بصره بعيدا ليدرك أبعاد السلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله، فعن طريقه يستطيع الفرد في المجتمع أن يكون على علم بما يجري في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين أو في جماعات أخرى قد لا يتيسر له طوال حياته أن ينتمي إليها، أو أن تكون له بها صلات، وهذا يعنى أن علم الاجتماع ينمى التكامل الاجتماعي، وهو لذلك وحدة المجتمع.

فعلم الاجتماع علم حديث نسبيا، فكان الفلاسفة والكتاب السياسيون يصفون المجتمع كما يجب أن يكون من وجهة نظرهم أكثر مما يدرسون المجتمع الواقعي دراسة موضوعية، ومع ذلك نجد لدى الفلاسفة القدماء لمحات وضعية عن الظواهر الاجتماعية.

ولكن بعد الاكتشافات الحديثة أحس الناس أن فهم البشر أنفسهم لم يحرز تقدما كالتقدم الذي تم في مجال السيطرة على الطبيعة، وهذا راجع إلى أن محاولات الإنسان فهم حياته بدأت متأخرة جدا، ومن أجل هذا يتزايد الاهتمام في كل ركن من أركان العالم اليوم بعلم الاجتماع، وهكذا أضحت دراسة الاجتماع لا غنى عنها للأفراد والجماعات.

ومن ثم نفرد هذا الكتاب - كمحاولة علمية متواضعة - لإلقاء الضوء على هذا العلم وقضاياها، وقد اشتمل الكتاب على **ثلاثة أبواب وخمسة عشر فصلا**، حيث يعنى **الفصل الأول** بميدان علم الاجتماع واستقلاله وتعريفاته وأغراضه وعلاقته بالعلوم الأخرى، واختص **الفصل الثاني** بدراسة المجتمع والعمليات الاجتماعية، أما **الفصل الثالث** تتناول ثلاثة من رواد علم

الاجتماع هم " ابن خلدون، أوجست كونت، كارل ماركس"، وتناول
الفصل الرابع " مفهوم التخطيط وأهميته ومستوياته ومبادئه
ومعوقاته " و**عرض الفصل الخامس** " لماهية الثقافة وعناصرها
وخصائصها ومقومات التكامل الثقافي " أما **الفصل السادس** فقد
عرض " لماهية التنشئة الاجتماعية والهدف منها ومؤسساتها ".
أما **الباب الثاني** " مناهج البحث الاجتماعي " فقد عني
الفصل السابع بمنهج المسح الاجتماعي، وتناول **الفصل الثامن** المنهج
التاريخي، أما **الفصل التاسع** فعرض لمنهج دراسة الحالة، وتناول
الفصل العاشر المنهج التجريبي، و**عرض الفصل الحادي عشر** للمنهج
الأنثروبولوجي.

و**عرض الباب الثالث** " أدوات جمع البيانات "، فتناول **الفصل الثاني**
عشر " أداة الملاحظة"، أما **الفصل الثالث عشر** فعرض " لأداة
المقابلة"، و**عرض الفصل الرابع عشر** " لأداة الاستبيان".

وبعد.... فهذه محاولة متواضعة مع المجتهدين في هذا الميدان، وجل أمني
أن تكون فيه فائدة، فإن كنت قد وفقت فإنني لسعيد، وأرجو أن يتفرق بي
أساتذتي وزملائي، لأن ميدان العلم واسع والكمال لله سبحانه وتعالى وحده.

ولا يفوتني إلي أن أتوجه بالدعاء لله سبحانه وتعالى أن يتغمد أستاذي
بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته لما قدمه للعلم من جهد عظيم، الأستاذ
الدكتور محمد الماحدي الجهوري، كما أتوجه بشكري إلي كل أساتذتي بقسم
علم الاجتماع، بكلية الآداب، جامعة المنيا، وخالص الشكر لزملائي وطلابي بكلية
الآداب بقنا. والله من وراء القصد.

الباب الأول

ميدان علم الاجتماع

تمهيد :

لا شك في أن علم الاجتماع أصبح ولا يزال أحد العلوم الاجتماعية التي لا غنى عنها لدراسة الخصائص العامة لكل أنواع الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلي دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر، بيد أن التحول الكبير في تفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية جاءت بعد ميلاد القرن التاسع عشر، الذي تم فيه استخدام المناهج العلمية لاستقراء السلوك والظواهر الاجتماعية.

ومع استمرار عملية التغير، تزداد أهمية علم الاجتماع الذي يعرف بأنه دراسة علمية للمجتمع الإنساني، والسلوك الاجتماعي، وأنه بالرغم من أن موضوعه شائك ومعقد وواسع، إلا أنه أصبح له دلالاته ووجوده ويعرفنا بأنفسنا، ويجنبنا الاعتماد علي التخمين والتوقعات، هذا بالإضافة إلي أننا بدأنا نضع التصورات والمعارف للوجود الإنساني والحياة الاجتماعية بطريقة علمية تختلف كلية عن التأملات الفلسفية.

ومن هذا المنطلق نسلط الضوء في هذا الباب علي عدة قضايا كما يلي :

الفصل الأول : **ميدان علم الاجتماع.**

الفصل الثاني : **المجتمع والعمليات الاجتماعية.**

الفصل الثالث : **رواد علم الاجتماع.**

الفصل الرابع : **التخطيط الاجتماعي.**

الفصل الخامس : **الثقافة.**

الفصل السادس : **التنمية الاجتماعية.**

الفصل الأول

ميدان علم الاجتماع

تمهيد :

بداية يجب أن نتساءل، من الذي أطلق على علم الاجتماع هذه التسمية؟، وهل كانت هي التسمية الوحيدة التي ظهرت لهذا العلم؟، وهل حاول المشتغلون به تقديم تعريف محدد لهم؟، وما هي مجالات اهتمام هذا العلم؟، وما علاقته بالعلوم الأخرى؟، لا شك في أن الإجابة على هذه التساؤلات لا بد منها من أجل التعرف على أسس هذا العلم.

ومن هذا المنطلق نعرض في هذا الفصل لعدة قضايا رئيسية هي

:

أولاً : تسمية علم الاجتماع.

ثانياً : تعريف علم الاجتماع.

ثالثاً : استقلال علم الاجتماع.

رابعاً : موضوع علم الاجتماع.

خامساً : أغراض علم الاجتماع.

أولاً : تسمية علم الاجتماع :

كان الفرنسي " أوجست كوبر " 1857-1798 هو الذي أطلق على هذا

العلم الجديد " علم الاجتماع " sociology ، وذلك في عام 1830 م، ولقد صاغ هذه التسمية من كلمة يونانية، وأخرى لاتينية، الكلمة الأولى logos وتعنى العلم، والثانية societes وتعنى المجتمعات أو الجماعات أو الأسرة أو القرية أو المدينة أو ما شابهها من صور الاجتماع الأخرى، وقد شاع استخدام هذه التسمية واعترف بها الجميع⁽¹⁾.

وهنا قد يتساءل البعض " هل كانت كلمة علم الاجتماع هي التسمية الوحيدة

التي أطلقت على هذا العلم منذ إنشائه حتى اليوم؟، وباستعراض تاريخ هذا العلم منذ نشأته حتى اليوم يجب أن نسلم بأن علم الاجتماع قد مر بثلاث مراحل تاريخية هي :

(1) Milton L.Barron,edt,Contemporary Sociology, Dodd, eud,New Yourk,1965,p.1.

المرحلة الأولى : **مرحلة سابقة على نشأة هذا العلم وممده له** : ويمكن أن نشير في هذه المرحلة إلى التعبير القديم الذي ابتدعه الفرنسي "سان سيمون"، وهو "الفسيولوجيا الاجتماعية"، وكذلك محاولة العلامة البلجيكي "أودلف كيتيليه" الذي أراد البلجيكيون أن يجعلوه أول منشئ لعلم الاجتماع الذي نشر عام 1838 م كتابا يعالج ظواهر الاجتماع "الفيزياء الاجتماعية" (1).

المرحلة الثانية : **مرحلة النشأة** : وفيها نستطيع أن نستشهد بما ورد في كتاب "العبر" الذي وضعه العلامة العربي المسلم "محمد الرحمن ابن خلدون"، ذلك الكتاب الذي اشتهر فيما بعد بـ "مقدمة ابن خلدون"، هذا فضلا عن موقف "كارل ماركس" من الفلسفة الوضعية ورفضه لآراء كونت، وبالتالي رفضه للتسمية التي أطلقها، واقترح تسمية العلم الجديد "علم المجتمع" (2).

المرحلة الثالثة : **مرحلة التطور** : وفيها قدم لنا عالم الاجتماع الإنجليزي "جيد بنجر" اقتراحا آخر يقبل فيه تسمية "كونيه" مع إضافة وصف آخر إليها، بحيث تصبح التسمية الجديدة للعلم هي "علم الاجتماع الاستقرائي"، كما يحتفظ عالم الاجتماع الفرنسي "رينيه مونيه" بنفس تسمية كونت غير أنه يفضل تسميته "علم الاجتماع المقارن" (3).

من الواضح أن علم الاجتماع لو تظمر له تسمية واحدة، وهنا نتساءل "بأي شيء نفس الاختلاف أو التباين بين التسميات العديدة التي ظهرت لعلم

(1) مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1958، ص 161.

(2) رينيه مونيه : المدخل إلى علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 1969، ص 14.

(3) على عبد الرازق جليبي : مقدمه في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 18.

الاجتماع عبر تاريخ نشأته وتطوره؟، وللإجابة على هذا التساؤل يتضح أن الاختلاف بين هذه التسميات يمكن رده إلى اعتبارين هما (1):
الأول : أن التسمية المفضلة لدى بعض هؤلاء العلماء كانت تستند إلى تصور محدد **لموضوع علم الاجتماع**، فمثلا تصور " **سان سيمون** " لموضوع علم الاجتماع بأنه "دراسة لوظائف الظواهر الاجتماعية مثلما تدرس العلوم الطبيعية ووظائف الظواهر الطبيعية"، وهذا الذي جعله يطلق على علم الاجتماع اسم " **الفسبولوجيا الاجتماعية** "، أيضا أدى تصور " **كارل ماركس** " لموضوع علم الاجتماع بأنه "دراسة لبناء المجتمع إلى رفض تسمية علم الاجتماع واقترح اسم " **علم المجتمع** " له.

الثاني : هو أن التسمية المفضلة لدى البعض الآخر من العلماء، كانت تستند إلى تصور محدد **للمنهج الذي يجب اتباعه** في هذا العلم، حيث يستند " **جيد بنبر** " في تسمية علم الاجتماع الاستقرائي، إلى اعتقاده بأن المنهج الذي يفضل اتباعه في علم الاجتماع هو " **المنهج الاستقرائي**، الذي يتدرج فيه الباحث من الملاحظات الفردية للظواهر موضوع الدراسة حتى يصل إلى نتيجة عامة"، بمعنى أن الباحث ينتقل من الخاص إلى العام، أو من الجزئي إلى الكلي، أو من البسيط إلى المركب، وذلك عكس المنهج الاستنباطي، ومن ناحية أخرى كان " **رينيه مونيه** " يستند في تسمية العلم " **علم الاجتماع المقارن** " إلى اعتقاده أن المقارنة هي المنهج الأساسي في كل دراسة اجتماعية.

ثانيا : تعريف علم الاجتماع :

كانت **عملية تعريف علم الاجتماع** ولا تزال تمثل واحدة من المشاكل الجوهرية التي ظهرت مع بداية ظهور هذا العلم واستمرت مع تطوره، وإن كانت هذه المشكلة لم تصادف الاهتمام الكاف والعناية الدقيقة من جانب علماء الاجتماع منذ اللحظة الأولى، إلا أنها اليوم تحظى بأهمية بالغة من جانب علماء الاجتماع المحدثين وذلك لتقريب وجهات النظر التي قد تتصارع على مسرح هذا العلم (2).

(1) نفس المرجع السابق : ص ص 18 - 19.

(2) غريب سيد أحمد وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، القاهرة،

1974، ص 7.

ولم يكن تعريف علم الاجتماع سهلا أو أمرا يتم الاتفاق عليه دون جدل، ذلك لأن تعريف هذا العلم مرتبط ارتباطا تاما بموضوعه ومنهجه، بل وبملاقاته بغيره من العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية، وقد ترتب على ذلك أن تعددت تعاريف علم الاجتماع بتعدد العلماء وبتعدد النظريات والمذاهب التي اتجهت وجهات متعارضة في تحديد الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها.

لذا كان من الضروري أن نعرض لعدد من التعريفات التي تتبع من إطارات واتجاهات ونظريات مختلفة كما يلي :

- 1- نلاحظ أن " **أوجست كونه** " قد عنى بتعريف الظاهرة الطبيعية والكيميائية والبيولوجية وتحديد موضوعات هذه العلوم، ولكنه لم يعطنا تعريفا للظاهرة الاجتماعية أو تحديدا لموضوع علم الاجتماع، لأن هذا العلم في نظره يدرس كل الظواهر التي لا تدرسها العلوم الأخرى السابقة عليه في الظهور، وكان يرى من العبث تحديد الظاهرة الاجتماعية لأن الظواهر الإنسانية كافة بما في ذلك الظواهر الاجتماعية، ولذلك فالإنسانية في نظره هي موضوع العلم، وهي الحقيقة التي يرى أنها جديرة بالدراسة والبحث⁽¹⁾.
- 2- أما " **هربرت سبنسر** " فكان يرى أنه يتعين أنه يتعين على علم الاجتماع أن يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية " كالأسرة، الضبط الاجتماعي، العلاقات بين النظم "، وأنه يتعين على علم الاجتماع أن يقارن بين المجتمعات على اختلاف أنواعها، وبين المجتمعات على اختلاف تطورها، وأن يتناول ظواهر البناء والوظيفة كما تبدو في المجتمعات بصفة عامة⁽²⁾.
- 3- وكان " **إميل دوركايم** " يجعل من الظواهر الاجتماعية الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع، ومن ثم حدد الخواص التي تميز هذه الظواهر عن غيرها من ظواهر الطبيعة والحياة غير الإنسانية وذلك في كتابه " **قواعد المنهج في علم الاجتماع** " ⁽³⁾.

(1) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص 169.

(2) محمد الجوهري وآخرون : مقدمة في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 38.

(3) محمد عاطف غيث : علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص 57.

4- ولكن " ماكس فيبر " يقدم تعريفا عاما لعلم الاجتماع بأنه " العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي من أجل التوصل إلى تفسير سببي لمجراه ونتائجه " .

5- أما " فلفريدو باريتو " فيرى أن علم الاجتماع هو " العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية في تفاعلها بعضها مع بعض، وفي أثر كل منها على الأخرى، كما يدرس الوظائف التي تؤديها هذه الظواهر والارتباط بينها " (1)

6- ويرى " تالكوت بارسونز " أن علم الاجتماع ينصب اهتمامه على دراسة الأنساق الاجتماعية (2).

7- مال كثير من علماء الاجتماع منذ ظهور علم الاجتماع حتى اليوم إلى تعريف مختصر وهو " أن علم الاجتماع علم المجتمع، باعتبار أن المجتمع عبارة عن سلوك أي جماعة مكونة من أعضاء يحيون حياة متساندة ووسيلتهم إلى ذلك التفاعل والعلاقات المتبادلة، وعلى ذلك يكون موضوع علم الاجتماع دراسة السلوك الاجتماعي الإنساني، مع التأكيد على أهمية التفاعل الإنساني الذي يعبر عن سلوك الإنسان في علاقته بإنسان آخر، وهذا يعني أن علم الاجتماع هو " مجموعة من التعليمات المترابطة تدور حول السلوك الاجتماعي الإنساني الذي نصل إليه عن طريق استخدام المناهج العلمية " (3)

8- يعرف " أوجبرن ونيمكوف " علم الاجتماع بأنه " الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية "، فيقولان أن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل، والتفاعل يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء كثيرة " كالمباني والموسيقى والأخلاق والآلات "، أي إلى خلق الثقافة، وما دام علم الاجتماع يدرس هذا كله فإنه صالح لأن يكون علما عاما يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة (4).

(1) محمد عاطف غيث : مرجع سابق، ص 108.

(2) على عبد الرازق جليبي : مرجع سابق، ص 22.

(3) محمد عاطف غيث : علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 25.

(4) Ogburn & Nimkoff, A. Hand Book of sociology, London, 1960. pp 13-15.

9- أما " سوركين " فيرى أن علم الاجتماع علم عام وخاص في نفس الوقت، فهو عام" لأنه يدرس الخصائص العامة للعالم الاجتماعي الثقافي ككل، وهو خاص لأن دراسة هذه الخصائص تقتضي تخصصا لا يقل عن تخصص علم الطبيعة أو الاقتصاد (1).

10- ويرى " روبرت ماكيفر " أن علم الاجتماع هو دراسة للعلاقات الاجتماعية التي يتكون من نسيجها المجتمع، كما أنه يعتقد أن علم الاجتماع بدراسته للمجتمع على هذا النحو يحدد علاقته من العلوم الأخرى، لأنه لا يوجد علم آخر يجعل المجتمع موضوعه الأساسي في الدراسة، وهذا يعني أن " ماكيفر " يرى أنه طالما كان موضوع علم الاجتماع دراسة للمجتمع، فإنه لا يدرس الثقافة، ولا يتعرض لها إلا في أضيق الحدود عندما تكون الإشارة إلى المؤثرات الثقافية ضرورية في فهم العلاقات الاجتماعية أو المجتمع ككل، ويحاول ماكيفر أن يبرر وجهة نظره فيقول " أننا في علم الاجتماع لا ندرس الدين كدين، ولا الفن كفن، ولا الاختراع كاختراع، وإلا فسوف نواجه كل نشاط الإنسان وكل ما تعلمه خلال تاريخه الطويل، وربما كان ماكيفر يعتقد أن دراسة الثقافة تفصيلا وبيان آثارها على الحياة الاجتماعية موضوع علم آخر هو الأنثروبولوجيا الثقافية، ولكن القدر الذي يعطيه علماء الاجتماع اليوم للثقافة واهتمامهم بإبرازها في التحليل السوسيولوجي، يدل على أن علم الاجتماع وهو يحاول أن يتعمق الحقيقة الاجتماعية يجتهد أن يبرز المؤثرات الهامة في بنائها وتغيرها، وربما كانت دراسات التغير الاجتماعي هي النقطة الحاسمة في الرد على ماكيفر، لأن أحدا في ميدان علم الاجتماع لا يستطيع أن يدرس التغير دون أن يركز على أهم عوامله " الثقافة " (2).

11- ويرى " جونسون " أن علم الاجتماع هو العلم الذي يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي، والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغير هذه الصور التنظيمية والعلاقات التي توجد بين الجماعات (3).

(1) Sorokin, p: Society, Culture and Personality, N. Y , 1947, P.17.

(2) Maciver & Page : Society , london , 1953, pp.50-53.

(3) Johnson.H : Sociology, london, 1961, pp.2-6.

وهذا يعنى أن **جونسون** يعرف **علم الاجتماع** في ضوء الفعل الاجتماعي الهادف الذي يتحرك لبلوغ غايته داخل الجماعة، وما يترتب على الوجود الاجتماعي من تفاعل وعلاقات وصور متعددة للنشاط، تشمل كل مطالب الإنسان، ونظرا لأن الثقافة تهيب وتعدل وتغير عددا كبيرا من مطالب الإنسان هذه، فإن جونسون يهتم بدراستها وخاصة لما لها من تأثيرات جوهرية في عمليات هامة في المجتمع كالتنشئة الاجتماعية.

مما سبق ومن خلال العرض السابق لعدد من التعريفات التي أوردها علماء الاجتماع، بشأن ماهية علم الاجتماع، نجد أنهم لا يتفقون على تحديد واضح ومحدد لماهية علم الاجتماع، ولعل هذا يمكن إرجاعه إلى عاملين هما :

الأول : الخلاف على طبيعة العلم وخصائصه بالتطبيق على دراسة المجتمع، وينحصر الخلاف هنا على نوع الحقائق التي تصلح للمعالجة العلمية، وخصائص المنهج الصالح للتطبيق، ومثال ذلك ما ذهب إليه " **لندبرج** " من أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم مناهج وأفكار العلوم الطبيعية، لأنه هو الآخر علم طبيعي، وما ذهب إليه آخرون من أن الحقيقة الاجتماعية من طبيعة مختلفة عن الحقيقة الطبيعية، ولذلك تتطلب معالجة مختلفة.

الثاني : الخلاف على الوحدة الاجتماعية في التحليل السوسيولوجي وأبعادها أو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع " هل هو الفعل أو العلاقة أو الجماعة "، وأي منهم يمكن اعتباره أصغر وحدة تصلح كنقطة بدء في الدراسة.

وأخيرا.... يمكن القول بأن علم الاجتماع هو " علم وصفى تقريبي يرمى إلى دراسة شؤون الحياة الاجتماعية من ظواهر ونظم وعلاقات، دراسة علمية تحليلية مقارنة لشرح ما هو واقع، وليس لبيان ما ينبغي أن يكون " .

ثالثا : استقلال علم الاجتماع :

يمكن القول بأن العلامة العربي المسلم " **محمد الرحمن ابن خلدون** " هو أول من قرر ضرورة قيام علم العمران والمجتمع البشري، وأول من اعتبره علما مستقلا بذاته، فحدد موضوعاته وعالج مسائله ووصل إلى طائفة غير يسيرة من القوانين الاجتماعية، غير أن بحوث ابن خلدون لم يتح لها ما كانت تستحقه من الذبوع والانتشار، ولذلك **غمضه التاريخ** حقه ونسب الفضل في إنشاء هذا العلم إلى الفيلسوف الفرنسي " **كوبن** " فهو أول من وضع في

الفلسفة الحديثة كلمة **sociology** ومعناها علم الاجتماع، وقرر أنه أنشأ هذا العلم لتحقيق وحدة التفكير الوضعي وعموميته، غير أنه لم يكن موفقا في التزام أسس الدراسة التي نبه إليها، ولذلك جاءت قوانينه أقرب إلى التصورات والفروض الفلسفية، ثم جاء تلميذه " دور كايم " فبذل جهدا لتخليص علم الاجتماع من الفلسفة، ووضع دعائم أساسية يرسى عليها هذا العلم قواعد، ثم درس موضوعاته وعالج مسائله ووصل من هذه الدراسة إلى تقرير طائفة من القوانين الاجتماعية.

ومنذ ذلك الحين اهتم العلماء بهذا العلم الجديد الذي تزعم رغم حداثة سائر المعارف، واعتبر علم العلوم وأسماها قصدا وأنبأها غاية، لأنه يدرس الاجتماع الإنساني ونظمه وظواهره.

وكان من الطبيعي أن أول سؤال يثيره المفكرون هو " إلى أي حد يعتبر علم الاجتماع علما مستقلا ؟، وإلى أي مدى تتوافر فيه شروط العلم المستقل ؟ "، وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب الوقوف على الشروط الضرورية للعلم المستقل، والوقوف على مبلغ توافرها في علم الاجتماع، وأهم هذه الشروط (1) :

أ- وجود طائفة متميزة من الظواهر يتخذها العلم موضوعا للدراسة والبحث : وهذا الشرط ضروري، لأن ظواهر العلوم إن لم تكن مستقلة استقلالاً نسبياً لاختلفت موضوعات هذه العلوم، ويكاد ينفرد " دور كايم " في تشخيص الظاهرة الاجتماعية وإبراز خصائصها، وهذه الظواهر يتخذها علم الاجتماع مجالاً لدراسته، وتمتاز هذه الظواهر بما يلي:

1- تعرف الظاهرة الاجتماعية " بأنها نتائج تأثير شخص أو جماعة أو مجتمع محلي على شخص آخر، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين الناس وعلى جميع المواقف الاجتماعية.

2- الظواهر الاجتماعية " تلقائية " ليست من صنع فرد أو بضعة أفراد، ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه، وتظهر على مسرحه بصورة طبيعية تلقائية.

3- أنها " تمثل جانبا جديدا في حياة الإنسان " فإذا كان الإنسان بمقتضى طبيعته النفسية يشعر ويحس ويتألم ويتخيل، وإذا كان بمقتضى طبيعته البيولوجية

(1) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 7 - 9.

يأكل ويشرب ويتنقل من مكان لآخر، فإن طبيعته الاجتماعية الجديدة تفرض عليه أن يعيش في مجتمع ويتعامل مع أفرادها ويتفاعل معهم ويخضع للأوضاع السياسية والاقتصادية والتربوية واللغوية الكائنة بالمجتمع.

4- الظاهرة الاجتماعية تتصف " بالعمومية والانتشار " أي يشارك فيها معظم المجتمع.

5- تمتاز بأنها " مترابطة ومتداخلة " ويفسر بعضها البعض، ويؤثر بعضها في البعض، فلا يمكن دراستها منفصلة عن بعضها أو منفردة، فالأسرة كظاهرة اجتماعية مثلا مرتبطة بالظواهر الاقتصادية، والاقتصادية مرتبطة بالسياسة... وهكذا.

6- الظاهرة الاجتماعية " تاريخية " بمعنى أنها سابقة في الوجود على الوجود الفردي.

7- أنها تتسم " بالقسر والجبر والإلزام " فهي تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد.

8- الظاهرة الاجتماعية " معقدة " أي لا يمكن إرجاعها لسبب واحد لأنها تعود إلى عوامل متعددة.

9- الظاهرة الاجتماعية " نسبية ومتغيرة من حيث الزمان والمكان "، فالزواج مثلا يختلف من حيث تطور أشكاله على مر العصور، كما أنه يختلف من مجتمع لآخر.

ب - **خصوع هذه الطائفة من الظواهر لمنهج علمي** : نجد أن لعلم الاجتماع مناهج متعددة تخضع لها ظواهره في دراستها، فكان " **المنهج التاريخي** " هو أول المناهج التي استخدمها علم الاجتماع في بادئ الأمر، تلاه " **المنهج التجريبي**، و**منهج دراسة الحالة**، و**المنهج الاجتماعي** " .

ج- **الوصول إلى طائفة غير يسيرة من القوانين والنظريات العلمية** : فلقد توصل علماء الاجتماع في ضوء المناهج السابقة إلى طائفة غير يسيرة من القوانين الاجتماعية، وإن كانت هذه القوانين لا تزال محدودة، ولم تصل بعد إلى مرحلة القوانين الطبيعية، فإن ذلك لا يقلل من شأنها باعتبار أن علم الاجتماع علم حديث.

رابعا : موضوع علم الاجتماع :

تكاد تكون معظم الاتجاهات العامة متفقة على أن موضوع العلم هو " دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره، دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى القوانين التي تحكمها "، ولكن ميدانا واسعا كهذه السعة قد يقضى على شخصية العلم ويسيء إليه، وهذا ما دعا علماء الاجتماع إلى تحديد ميدان العلم وتضييق اختصاصاته، غير أنهم اختلفوا في بحث هذا الموضوع، وانقسموا إلى ثلاث طوائف هي (1):

الأولى : مدرسة العلاقات : يرى أنصار هذه المدرسة أن موضوع علم الاجتماع هو " دراسة العلاقات الاجتماعية"، ويتزعم هذه المدرسة " جورج سيميل، الفريد فر كانت، ماكس فيبر " ويبنى هذا الفريق رأيه، على أساس الفصل بين شكل العلاقات الاجتماعية ومضمونها، فإذا درست من حيث شكلها " أي طبيعتها الصورية " كانت موضوع علم الاجتماع، أما إذا درست من حيث مضمونها كانت موضوع لعلم آخر، لأن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد كالتنافس والخضوع موجودة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، فهناك تنافس وصراع في شئون السياسة والاقتصاد، وهناك خضوع في الأسرة وفي دور العبادة، ووظيفة علم الاجتماع هو " تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية حتى تتعرف على خصائصها ومقوماتها، ثم محاولة تفسيرها في صورتها المجردة بعيدا عن مضمونها الاجتماعي".

وقد تعرضت آراء هذه المدرسة لانتقادات أدت إلى انقسامها إلى اتجاهين :

الأول : أصر على دراسة العلاقات الاجتماعية مجردة.

الثاني : وانقسم إلى :

أ- يرى بدراسة العلاقات الاجتماعية الثابتة والمنظمة فقط كما هي في الواقع.
ب- يرى بدراسة العلاقات الثابتة وغير الثابتة المنظمة وغير المنظمة.
الثانية : المدرسة الاجتماعية : ويذهب هذا الفريق إلى " ضرورة قيام علوم اجتماعية جزئية بجانب علم الاجتماع، يتناول كل منها دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع العام على وضع

(1) انشراح الشال : مدخل في علم الاجتماع الإعلامي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،

المبادئ العامة وتصوير السمات العامة للحياة الاجتماعية وتنسيق النتائج ووضع مناهج البحث". ويشبه هذا الفريق علم الاجتماع بشجرة كبيرة جذورها في أرض المجتمع وساقها هو علم الاجتماع العام، وفروعها وأغصانها هي العلوم الاجتماعية الفرعية، وثمارها هي القوانين الاجتماعية، ومن أعضاء هذا الفريق " دور كايف، جند برج، سان سيمون، ووارد....."، ومن هنا يجب أن نؤكد أن آراء هذا الفريق أكثر واقعية وتعبيرا عن طبيعة علم الاجتماع وطبيعة الموضوعات التي يقوم بدراساتها وبحثها.

الثالثة : أصحاب الآراء الخاصة : وعلماءه لا يمثلون اتجاها محددًا، ولكن آرائهم تعبر عن وجهات نظرهم الخاصة، فمنهم من يذهب إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التغيير الاجتماعي، ومنهم من يذهب إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة النظم الاجتماعية، ومنهم من يرى أن العلم يجب أن يدرس المقومات التي تدفع بالمجتمع إلى التطور وتؤدي به إلى الوحدة والتآلف بين أفراده.

خامسا : أغراض علم الاجتماع :

من المعروف أن علم الاجتماع علم نظري هدفه دراسة حقائق الاجتماع، دراسة علمية وصفية تحليلية بنفس الطريقة التي تدرس بها العلوم الطبيعية والكونية ظواهرها، أي أنه يهتم بالدراسة التقريرية الموضوعية دون أن يتأثر بوجهات النظر الخاصة، وبدون أن يكون هناك مجال لتدخل الآراء الشخصية والأهواء والأفكار السابقة، ولذلك فإن الأغراض التي يرمى إليها أغراض نظرية في معظمها، ولما كان علم الاجتماع علما إنسانيا فينبغي الانتفاع بنظرياته وبحوثه في الارتقاء بأحوال الجنس البشري، وهذا يعنى أن علم الاجتماع له (1):

أ- أغراض نظرية : تتمثل في :

(1) أحمد رأفت عبد الجواد : مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1990، ص

1-دراسة الحقائق الاجتماعية وظواهر المجتمع للوقوف على عناصرها وكيف ومم تتكون ولمعرفة المبادئ العامة للحياة الاجتماعية والدعائم التي تركز عليها.

2- دراسة أصل الظواهر والحقائق الاجتماعية والتطورات التي مرت بها على مر العصور، والعوامل التي أدت إلى هذا التطور وساعدت عليه، لأن الظواهر الاجتماعية متطورة متغيرة بتغير الزمان والمكان.

3- دراسة وظائف الظواهر الاجتماعية، وتطور هذه الوظائف مع الزمان واختلافها مع المكان، إذ أن لكل ظاهرة وظيفتها الخاصة، فمثلا الزواج وظيفته تنظيم العلاقة بين الرجال والنساء.

4- بحث العلاقات الاجتماعية والروابط المختلفة، والتعرف على مدى التفاعل

الذي يحدث بين الأفراد وبعضهم، وبين الجماعات وبعضها.

5- دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة ما بين الأفراد والتجمعات الإنسانية، وبين الظروف البيئية والطبيعية والجغرافية.

6- يهدف علم الاجتماع إلى الكشف عن القوانين والنظريات الاجتماعية التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، سواء في أصلها ونشأتها، أو في تغييرها وتطورهما أو في تأثيراتها المتبادلة.

ب- أغراض عملية : إن نظريات علم الاجتماع والقواعد العامة التي يتم التوصل إليها في ميدان دراسة المجتمع تقيّد عمليا في مشاريع الإصلاح والتخطيط الاجتماعي، فعلم الاجتماع بكشفه عن الحقائق الاجتماعية يساعد بلا شك على توجيه الإصلاح المنشود وفق ما تتطلبه ظروف المجتمع ودرجة تطوره.

سادسا : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى :

يرتبط علم الاجتماع بطائفة لا حصر لها من البحوث والدراسات العلمية التي تمدّه وتغذيه بمعلومات زاخرة تخدم أغراضه في الوصول إلى القوانين الاجتماعية لذلك نجده على صلات وثيقة بمختلف العلوم كما يلي :

علمه التاريخي : يرتبط علم الاجتماع بعلم التاريخ، لأن عالم الاجتماع لا بد من رجوعه إلى الماضي للوقوف على طبيعة الحقائق الاجتماعية وتطورها ومعرفة الوظائف التي كانت تؤديها النظم الاجتماعية، وهذا لا يتأتى إلا بالرجوع إلى التاريخ لأنه سجل الماضي الحافل بمختلف مظاهر النشاط الإنساني.

وعلى الباحث الاجتماعي أن يختار من الحقائق التاريخية ما يخدم أغراضه التي تكون في كثير من الأحوال متممة أو مصححة لعمل المؤرخ،

فلا بد من رجوعه إلى تاريخ الآداب والفلسفة والقانون والنظم والفنون، لأن هذه الألوان التاريخية تعكس لنا تاريخ الأمم، وتصور لنا عاداتها وتقاليدها وعرفها، وما كانت تزاوله من طقوس وعادات (1)، كما يجب على المؤرخين أن يستفيدوا من النظريات الاجتماعية، ويصححوا حقائقهم في ضوء ما تقرره القوانين التي تسيروا وفقا لها ظواهر العمران.

حلته بعلم الجغرافيا : فعلم الجغرافيا يدرس البيئة الطبيعية وما تحويه من موارد تحت الأرض كالمعادن المختلفة، وما فوقها كالنباتات والغابات والجبال، بالإضافة إلى التضاريس والمناخ، كل ذلك له تأثير في نشاط الأفراد وفي توجيههم الاقتصادي وعلى عاداتهم وتقاليدهم.

ولقد غالى كثير من المفكرين أمثال " **ابن خلدون** " في تقدير قيمة العوامل الجغرافية ومبلغ تأثيرها في شئون الحياة الاجتماعية، غير أن هذه المغالاة كانت تنطوي على خطأ بالغ، لأن الإنسان إذا كان يخضع في تكيفه لظروف البيئة الجغرافية، فإنه أيضا هو الذي استطاع أن يوجد البيئة التي تلائمه وترضيه، وهو الذي لا يكف عن المحاولات لتلو المحاولات ليسخرها وفق إرادته ويستغلها وفق حاجته (1) 2.

حلته بعلم الاقتصاد : إذا كان علم الاقتصاد يدرس وسائل الإنتاج والتوزيع، فإن علم الاجتماع يدرس أثر توزيع الثروة على نظام الطبقات الاجتماعية، ومدى الفروق الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، وأثر هذه الفروق على كيان المجتمع بصفة عامة، كما أن علم الاجتماع في حاجة إلى دراسة النظريات والمذاهب الاقتصادية، ومدى تأثيرها على المشاكل الاجتماعية المختلفة.

فبينما يدرس الاقتصاد ظاهرة التداول مثلا على أنها حقيقة واحدة تتداول بمقتضاها السلع بطريق النقود، فيبحث في الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى انخفاضها وارتفاعها بمقتضى قوانين العرض والطلب، التي تقرر أنه كلما زاد العرض وقل الطلب انخفض السعر وبالعكس، كلما قل العرض وزاد الطلب ارتفع الثمن، بينما علم الاجتماع ينظر لتلك الظاهرة

(1) نفس المرجع السابق : ص 32.

(2) حسن همام وآخرون : مدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،

1982، ص 76.

على أنها متطورة ومتعددة، وتختلف باختلاف المجتمعات، فيثبت أن التداول كان ولا يزال في بعض المجتمعات المتخلفة يقوم على أساس المقايضة أو الهدايا الملزمة التي تتبادلها القبائل في مناسبات اجتماعية خاصة " كالمواسم والأعياد والحفلات الدينية "، وأن النقود ليست هي الوسيلة الوحيدة لتداول السلع والخدمات (1).

حاله بعلم السياسة : لكل مجتمع نظامه السياسي الذي يشمل شكل الحكومة واختصاص السلطات القائمة فيه، وحقوق الأفراد وواجباتهم، وعلم الاجتماع يدرس مدى تأثير هذه النظم السياسية على النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع، فمثلاً إذا كان النظام السياسي القائم في مجتمع ما يقوم على الروح الديموقراطية، فإن لذلك أثره في نواحي الحياة المختلفة في هذا المجتمع، فيتأثر بها التعليم وحرية الرأي والحرية الاقتصادية.

فعلم السياسة مثلاً يهتم بوضع دستور المجتمع يحدد اختصاصات هيئاته " التشريعية، التنفيذية، القضائية "، بينما علم الاجتماع يعنى بدراسة أثر النظام السياسي على الوظائف الاجتماعية، وعلى حقوق الأفراد وواجباتهم، ويقارن بين أثر النظم السياسية المختلفة على هذه النواحي في المجتمعات التي تتباين في نظامها السياسي (2).

حاله بعلم النفس : يبحث علم النفس في دراسة سلوك الإنسان وغرائزه وانفعالاته وميوله الفردية، ولما كان الفرد لا يعيش إلا في وسط جماعي، فإنه يتكيف ويتأثر بالبيئة الاجتماعية، وينتج عن ذلك أنواع من النشاط النفسي لا يمكن أن يدرسها علم النفس الفردي، فظاهرة " المحاكاة والتقليد والميول الاجتماعية كالمشاركة الوجدانية والتعاون، ودراسة الذوق العام والقيادة والزعامة وآثارها على المجتمعات والرأي العام "، كل تلك الأمور وما إليها أصبحت موضوعاً مشتركاً بين علم النفس وعلم الاجتماع، بل أن فرع علم النفس الذي يعنى بدراسة هذه النواحي يعرف الآن باسم " علم النفس الاجتماعي " (3).

(1) انشراح الشال : مرجع سابق، ص ص 27 - 28.

(2) محمد عاطف غيث : مرجع سابق، ص ص 55 - 56.

(3) انشراح الشال : مرجع سابق، ص ص 29 - 30.

حلته بعلم الاجتماع الإعلامي: إذا كان علم الإعلام يدرس خصائص وسائل الإعلام المختلفة وتطورها وانتشارها، فإن علم الاجتماع يدرس اختلاف وسائل الإعلام باختلاف المجتمعات، فبينما يدرس علم الإعلام الخصائص العامة لكل وسيلة من وسائل الإعلام، فإن علم الاجتماع يدرس النظم الاجتماعية التي تؤثر في هذه الوسائل داخل المجتمع، إذ أن علم الاجتماع ينظر إلى هذه الوسائل على أنها متعددة ومتطورة، وترتبط بظروف المجتمع الذي تعمل فيه، أي أنها لا تعمل منفردة، بل تتأثر كما تؤثر في النظم والظواهر الاجتماعية الأخرى (1).

فوسائل الإعلام مثلا في القرية تختلف عن وسائل الإعلام في المدينة، وإذا كانت السمة الغالبة على نظام الحكم في مجتمع ما هي الديكتاتورية، فإن ذلك ينعكس على وسائل الإعلام التي تصبح يومئذ بوقا للجهاز الحاكم، بل إن ذلك يؤثر أيضا في حجم الإعلام داخل هذا المجتمع الذي يندم فيه صوت المعارضة، كذلك النظام الاقتصادي في المجتمع يتأثر ويؤثر في وسائل الإعلام، فإن دور وسائل الإعلام يختلف في دولة رأسمالية عنه في دولة اشتراكية، كما أن محتوى وسائل الإعلام نفسه يختلف باختلاف النظام الاقتصادي.. وهكذا.

من خلال العرض السابق..... يتضح أن علم الاجتماع يرتبط ارتباطا وثيقا بمعظم فروع المعرفة، إلا أن هناك حقيقة يجب إبرازها، وهي أن طبيعة الدراسة في علم الاجتماع تختلف عنها في العلوم الاجتماعية الأخرى، ويمكن أن نفرق بين دراسة علم الاجتماع لهذه الظواهر ودراسة بقية العلوم الاجتماعية لها كما يلي :

1- أن وجهة النظر في كليهما مختلفة، فعلم الاجتماع يدرس الظواهر دراسة كلية، بمعنى أن عالم الاجتماع يعنى بدراسة التفاعلات والعلاقات المختلفة بين الظواهر بغض النظر عن الأغراض التي حدثت من أجلها من حيث كونها سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية.

2- أن علم الاجتماع يدرس الظواهر على أنها ظواهر متعددة العوامل، أي تفسرها ظواهر اجتماعية أخرى، عكس بعض العلوم الاجتماعية

(1) عبد الحليم محمود السيد : علم النفس الاجتماعي والإعلام " المفاهيم الأساسية "، دار الثقافة

للطباعة والنشر، القاهرة، 1979، ص ص 1 - 2.

الأخرى مثل علم الاقتصاد الذي يعزل الظواهر الاقتصادية ويحاول تفسيرها بعوامل اقتصادية بحتة.

3- تتجه العلوم الاجتماعية الخاصة إلى التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى اختيارها لموضوعات براقعة في الحياة الاجتماعية على حساب باقي الموضوعات، كما أدى من جانب آخر إلى محاولتها تحقيق أغراض تطبيقية عملية، بينما بقي علم الاجتماع علما نظريا يحاول الكشف عن حقيقة الظواهر الاجتماعية وقوانينها وعلاقاتها السببية والوظيفية.

الفصل الثاني

المجتمع والعمليات الاجتماعية

تمهيد :

ذهب " تيماشينغ " إلى أن اختبار النظريات الاجتماعية الماضية والحاضرة تدور حول عدد قليل من المسائل من بينها موضوع المجتمع، فقد تساءلت هذه النظريات، عن ما هو المجتمع؟ وما العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية؟ وما العوامل التي تحدد حالة المجتمع أو التغيير فيه؟.

ولقد اتفق علماء الاجتماع على أن دراسة المجتمع تمثل أحد موضوعات الدراسة الأساسية في علم الاجتماع، حيث يرى " اليكس أنكلز " أنه لا يتحتم على علم الاجتماع أن يقتصر على دراسة جانب واحد فقط من جوانب الحياة الاجتماعية، وإنما يمكنه دراسة الكيان الكلي، أي أن علم الاجتماع يمكن أن يتخذ المجتمع وحدة للتحليل، ومن ثم يصبح هدفه الكشف عن الصلات التي تربط النظم الاجتماعية التي تكون المجتمع.

كما أن العمليات الاجتماعية تنشأ بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل فيما بينهم، فالإنسان كائن اجتماعي، والعلاقات الاجتماعية بين بني الإنسان لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود، ويختلف هذا التفاعل بحسب المفاهيم التي تتبناها المجتمعات، لذلك يتخذ هذا التفاعل أشكالاً مختلفة باختلاف وتعدد مفاهيم المجتمعات.

ومن هذا المنطلق نعرض في هذا الفصل لما يلي :

أولاً : ما المجتمع؟.

ثانياً : العمليات الاجتماعية.

أولاً : ما المجتمع ؟ :

يمثل المجتمع الموضوع الكبير الذي يكون ميدان الدراسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونظراً لضخامة هذا الميدان وتعدد أطرافه وتعدد مسالكه، فقد تخصصت علوم كثيرة في جزء أو آخر طلباً لمزيد من الدقة، وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع يحاول أن يغوص وراء الحقيقة الاجتماعية التي تفسر إمكانية المجتمع وشروط بقائه، وتكشف الستار عن أسباب التجمع والتفرق والتنوع والتغير، وما يترتب على هذا كله من نتائج على الأفراد، وما يظهر على سلوكهم بسبب تفاعلهم المستمر.

1- **تعريف المجتمع**: إذا كان علماء الاجتماع قد اتفقوا على أن دراسة المجتمع تعد من أهم الموضوعات التي يجب أن يدرسها علم الاجتماع، إلا أنهم قد اختلفوا اختلافاً كبيراً حول تعريف المجتمع لفترة طويلة كما يلي :

1- يرى " **توماس إليوت Thomas Elliot** " المجتمع بأنه " جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع، وتقوم فكرة المجتمع على الاستمرار والعلاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذي يتضمن ممثلين من الأنماط الإنسانية الأساسية، وعلى الأخص من الرجال والنساء والأطفال، ومن الطبيعي أن يكون هناك عنصر الإقامة في إقليم محدد، والمجتمع فوق هذا كله جماعة وظيفية حتى يمكن أن نحدده من حين لآخر في ضوء العلاقات المتبادلة " (26)

ويرى " **إليوت** " أن المجتمع هو أكبر جماعة إنسانية، ولهذا يجب أن نميز بين الجماعات غير الممثلة والتجمعات الأخرى " كالجمهور والمسافرين على سفينة، والمشاهدين لمباراة كرة القدم، أو المقيمين في معسكر الجيش "، وهذا يعنى أن **إليوت** يصور المجتمع من الناحية البنائية الوظيفية على أنه مجموع متفاعل من الرجال والنساء والأطفال يقيمون في أرض محددة ويتعاونون وظيفياً على البقاء وحفظ النوع.

2- ويشير " **بيسانز Biesanz** " إلى ضرورة التفرقة بين استعمال كلمة " مجتمع " في اللغة العادية، وبين استعمالها في العلوم

الاجتماعية، فيقول: " أن المجتمع هو تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون في ثقافة مشتركة ويتقاسمون الإحساس بالمشابهة " (27).

فالمجتمع كما يرى " بيسانز " يبدأ بوجود مجموع من الناس، ولكن وجود هؤلاء الناس على قرب مكاني أو فيزيائي لا يجعل منهم جماعة اجتماعية، لأن الجماعة تقوم حين يقوم اثنان أو أكثر من الناس على صلة واعية الواحد بالآخر، وهذا الاتصال قد يكون مباشرا أو غير مباشر، ولكنه يشتمل على أي حال على وسائل الاتصال في مستوى رمزي، إما عن طريق الإشارة أو اللغة، كما أن هذا الاتصال يعنى أن سلوك فرد يتعدل أو يعدل سلوك الآخرين، بمعنى أن أعضاء يؤثر أحدهم في الآخر، كما أنهم يستجيبون بعضهم لبعض، وهم جميعا يستجيبون لمؤثرات تأتيهم من خارج الجماعة، ومثل هذا التأثير المتبادل والاستجابة المتبادلة التي تتم بين الأفراد والجماعات يقال لهما " التفاعل المتبادل " .

3- أما " **أرنولد جرين Arnold Green** " فيقول: " أن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد، ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح " (28).

فكما يرى " **جرين** " أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا تنظيم في المحل الأول كتقسيم عمل في إقليم مشترك وعلى مستوى أساسي دائم في الزمن، ويشترك جميع الأفراد في مصالح مشتركة، وتتحدد كل المصالح العامة الخاصة بطريقة تجعل الحياة الاجتماعية مكتفية بذاتها بين الأفراد.

4- ويعرف " **ماكيفر وبيج Maciver & Page** " المجتمع على النحو الآتي " تعبر الكائنات الاجتماعية " الناس " عن طبيعتها بخلق ومعاودة خلق تنظيم يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة، ويحدد هذا التنظيم " المجتمع " ويضع الحدود لأوجه نشاط الناس، كما أنه يضع المقاييس التي يسيرون ويحافظون عليها، ومهما ظهر في المجتمع الإنساني من نقائص أو طغيان، فإنه شرط ضروري لتحقيق الحياة، والمجتمع إذن نسق من العادات والإجراءات والسلطة والمعونة

(27) Biesanz, Biesanz : Modern society, N. Y, 1954, PP.85-88.

(28) Green.A. ; Sociology, N. Y, 1960,PP.21-22.

المتبادلة، ويتكون من تجمعات وأقسام عديدة، ومن ضوابط السلوك الإنساني والحريات، ونحن نطلق على هذا النسق المعقد الدائم التغير اسم " المجتمع " وهو نسج العلاقات الاجتماعية الذي يتغير باستمرار (29).

ولعل هذا التعريف يوضح أن المجتمع تنظيم أو نسق يتكون من العلاقات الاجتماعية المتغيرة، كما أوضح هذا التعريف القواعد التي تصب سلوك الناس في قوالب محددة وتخليهما عن فكرة ارتباط الثقافة بالمجتمع، لأنهما يعتقدان أن موضوع علم الاجتماع " دراسة المجتمع " وليس دراسة الثقافة، فإذا حدث كان لابد من التعرض للثقافة، فإن هذا التعرض يكون في الحد الأدنى اللازم لتوضيح الحقيقة الاجتماعية موضوع الدراسة، ومع هذا فقد أبرزنا عددا من الشروط اللازمة لوجود المجتمع وهي الجماعات وضوابط السلوك، وأكدنا فكرة التغير المستمر في العلاقات الاجتماعية، ونلاحظ أيضا أنها لم يشير إلى المكان أو المصالح المشتركة بين الناس بصورة بارزة.

5- ومن أهم التعريفات ذلك الذي قدمه " هاري جونسون Harry Johnson " والذي أوضح فيه وحدد الخصائص التي تميز المجتمع عن غيره من لمصطلحات التي تستخدمها العلوم الأخرى " كالأمة، الشعب...، "

المجتمع جماعة تتميز بالخصائص الآتية :

أ- الإقليم " الأرض " المحدد.

ب- التكاثر عن طريق الجنس.

ت- الثقافة الجامعة.

ث- الاستقلال الاجتماعي.

نلاحظ من خلال تعريف " جونسون " أن إدخال مقاييس أو خصائص أخرى في تعريف المجتمع سوف يؤدي إلى تعريف مثالي ليس مطابقا للواقع، ولذا يطالب بالابتعاد عن التعريفات المثالية، ورأى بضرورة أن تقتصر على الخصائص الأربع السابقة ذات الطابع العام بالنسبة لجميع المجتمعات، وإن كانت هناك إستثناءات.

نخلص مما سبق... أنه عندما ينشأ مجتمع ما تنشأ بين أفرادهِ وجماعته وهياكله ومؤسساته علاقات اجتماعية متعددة الأشكال، متشابكة الأنواع، مركبة الأبعاد والألوان، وهي من أهم ضرورات الحياة في

المجتمع، وهذه التفاعلات والعلاقات عبارة عن عمليات اجتماعية تقوم بين الأفراد في المجتمع.

2- **أنماط المجتمعات** : لا أحد يستطيع أن ينكر المحاولات العديدة التي قام بها الكثير من علماء الاجتماع بشأن تصنيف المجتمعات الإنسانية المختلفة، ونجد أن كثيرا من هؤلاء العلماء قد قاموا بتطوير ثنائيات نظرية، وخاصة عندما شغلت أذهانهم قضية " **الفروق الريفية الحضرية** "، فقدموا ثنائيات تقابل بين نوعين متباينين من المجتمعات، يختلفان عادة اختلافا أساسيا في الخصائص والسمات المميزة لكل منهما، فنجد " هنري مين " **H.Maine** يميز بين مجتمع يرتكز على المكانة وآخر يستند على العقد، ويميز " **تونيز** " **F.Tonnies** بين المجتمع المحلي الذي تسود فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية، وبين المجتمع الذي تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد، كما يعرض " **بيكر** " **H.Becker** ثنائية تقابل بين مجتمع علماني وآخر مقدس، بينما طور " **ردفيلد** " **R.Redfield** ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي ومجتمع آخر حضري، كما نجد أن " **ماكيفر وبيج** " يمزجان بين اصطلاحات ثلاثة هي " المجتمع، المجتمع المحلي، الهيئة أو الرابطة " (30).

وخلال الفترة من عام 1920 حتى عام 1930، نجد أن جماعة من علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو قد بدأوا في دراسة عملية التحضر التي كانت تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، من هؤلاء " **روبرته بارك** " **R.Park**، " **أرنست بيرجس** " **E.Burgess**، " **لويس وويره** "، ومنذ ذلك الوقت أدرك " **ويره** " **L.Wirth** أن هناك أنماطا من المجتمعات، مثل المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، ويرى في مقالته بعنوان " الحضرية كأسلوب للحياة " التي نشرها عام 1938، أن هناك عدة محكات أساسية يمكن عن طريقها التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، إذ أن المجتمع الحضري يتميز بعدة خصائص عن المجتمع الريفي منها " الحجم الكبير، شدة

(30) السيد الحسيني، محمد على محمد: الفروق الريفية الحضرية في بعض الخصائص السكانية " المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1973، ص 247.

الكثافة السكانية، اللاتجانس السكاني، سيادة الضوابط الرسمية ، شيوع العلاقات الجماعية الثانوية، النمو المصحوب بانهيار النسيج المعياري والأخلاقي في المجتمع⁽³¹⁾.

هذا بجانب من يصنفون هذه المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية، وأخرى حديثة، وهناك من قسم هذه المجتمعات إلى " المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة، المجتمعات الانتقالية أو النامية، المجتمعات الصناعية "، وهناك من صنف المجتمعات إلى " مجتمعات الصيد والجمع، المجتمعات الرعوية، مجتمعات الزراعة المتنقلة، المجتمعات الزراعية، المجتمعات الصناعية "، وهناك من يقسم المجتمعات إلى " المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة، المجتمعات الصناعية، المجتمعات الصناعية المتقدمة " ⁽³²⁾.

(31) ماكيفر وبيدج : المجتمع، ترجمة على أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

1961، ص ص 28 - 30.

(32) نفس المرجع السابق ص 21

ثانيا : العمليات الاجتماعية :

ينظر بعض الباحثين إلى علم الاجتماع على أنه " دراسة للعمليات الاجتماعية أي للتفاعل الاجتماعي"، وتنطوي كل عملية اجتماعية على تقرير طائفة من العلاقات والروابط التي يخضع لها الأفراد، فالعملية أوسع نطاقا من العلاقة الاجتماعية، بيد أن بعض المفكرين لا يفرقون بينهما من حيث أن العلاقات هي نتيجة مباشرة للتفاعلات أو العمليات الاجتماعية.

وتختلف العمليات الاجتماعية في طبيعتها، فمنها ما هو مباشر مثل " العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الرجل والمرأة في محيط الأسرة، وبين العامل وصاحب العمل في محيط المصنع"، ومنها ما هو غير مباشر مثل " العلاقات التي تربط المنتج بالمستهلك، والفرد بالدولة، وصاحب المصنع بالسوق الدولية"، ومن العمليات ما يؤدي إلى التجمع، وهي التي تسمى " بالعمليات المجمعّة" مثل " التعاون، المحب، الإخاء، الزواج"، ومنها ما يؤدي إلى التنافر والانحلال، وهي التي تسمى " بالعمليات المفترقة أو المنكّمة" مثل " الصراع، الكراهية، الحرب، الطلاق".

ومن العمليات ما هو واضح ومستقر، ومنها ما هو غامض وغير مستقر وينمو في الخفاء نموا خطيرا، مثل العمليات التي تؤدي إلى قيام المؤامرات والفتن والاغتيالات، والتي تؤدي إلى انتشار التيارات غير المشروعة مثل "الاتجار في المخدرات، وارتكاب الجرائم والسرقات، وهتك العرض، ودراسة هذه، ومن هذا المنطلق سوف نسلط الضوء على أهم العمليات الاجتماعية المجمعّة والمفترقة كما يلي :

العمليات المجمعّة :

1- عملية التوافق : **Adaptation**، وهي عملية يفضلها تتم الموائمة بين النشاط الإنساني وبين ظروف البيئة، وخاصة فيما يتعلق بالوسائل التكنولوجية التي يسلكها الأفراد والجماعات لتحقيق إشباع الحاجات الضرورية.

وقد انقسمت الجماعات منذ القدم في موقفها من مؤثرات البيئة ومبلغ ما تفرضه من قيود فبعض المجتمعات استطاعت أن تفك أسر البيئة وانطلقت في مدارج الحضارة، واستطاعت أن تبتكر وتخترع

وتضع أصول ومقومات حضارية، وجماعات أخرى استسلمت لما تفرضه عليها البيئة الطبيعية وقنعت بما تقدمه لها من الموارد التي تسد رمقها، ولم تحاول أن تجهد نفسها لاستغلال مواردها استغلالاً إيجابياً، وتعرف هذه الجماعات باسم جماعات التجمع السلبي⁽³³⁾.

2- التأقلم: **Acclimatization**، وتتضح هذه العملية في الحالات التي تتطلب من الأفراد والجماعات التوافق مع وسط طبيعي جديد أو إقليم يختلف في ظروفه المناخية أو أحواله العامة عن البيئة الأصلية التي نشأوا فيها.

والمواقع أن عملية التأقلم لا تعتبر عملية اجتماعية فحسب، بل هي أوسع من ذلك لأنها عملية طبيعية، تحدث في كل الممالك الحية " نباتية، حيوانية، بشرية"، فنجد أنواعا كثيرة من النباتات تنمو وتتكاثر في غير بيئاتها الأصلية، وبعض الحيوانات استؤنست في غير موطنها، وكذلك الحال لبعض الجماعات البشرية في هجراتها المستمرة من وطن لآخر⁽³⁴⁾.

وهناك طاقة أو حد أقصى لتأقلم الكائن الحي بالظروف البيئية، وتختلف هذه الطاقة باختلاف الأجناس والجماعات والأفراد في نطاق الجماعة الواحدة، وفي ضوء هذه الظاهرة نستطيع أن نفسر الصعوبات التي تلاقيها السلالات الأوربية في مبلغ تأقلمها بالبيئات الحارة، لأن التأقلم يفترن ضروري بتغيرات وظيفية وسلوكية تبعا لما تفرضه البيئة الجديدة.

3- التعاون: **Co-operation**، هو محاولة منظمة من جانب بعض الأفراد للوصول إلى هدف مشترك، وهو عملية تجميع واتحاد وبناء وتدعيم، نجده بيولوجيا في الصراع من أجل البقاء كسبب لبقاء الكائنات العضوية، فلو كانت حياتها صراعا دائما لفنيت وقضت على بعضها البعض، ولكن من وسط الصراع ينبت التعاون، وقديما تعاون الناس لحماية أنفسهم من جو الطبيعة في فيضان أو حريق أو حيوان مفترس.

هذا وقد تطور التعاون من هذا الشكل الغريزي التلقائي الدفاعي، إلى نوع أكثر تنظيما ورقيا هو التعاون الديموقراطي كما حدث بعد الحروب العالمية ظهرت رغبة الدول في تعاونها ومناهضة الصراعات

(33) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص 201 .

(34) نفس المرجع السابق، ص 202 .

والحروب، فأنشأت عصبة الأمم أولاً، ثم هيئة الأمم المتحدة التي تقدم العون المادي والفني وتعمل من أجل تحقيق السلام في العالم كله.

والتعاون عملية اجتماعية، يرجع الفضل إلى الأسرة أولاً ثم إلى البيئة الخارجية ثانياً في ترويض الأفراد عليها، والتعاون ولو أنه عملية اجتماعية، إلا أنه يستجيب مع بعض الدوافع الفطرية الكامنة في الطبيعة الإنسانية، فالنفس الإنسانية تنطوي على طائفة من الغرائز الغيرية، بجانب انطوائها على الغرائز الذاتية، وهذا قد يدلنا على أن حرص الإنسان على تحقيق مصالح الغير لا يقل كثيراً عن حرصه على مصالحه الشخصية.

هذا وقد تعددت أشكال وأنواع التعاون كالتالي (35):

أ- **التعاون الدفاعي التلقائي** : كتعاون أفراد المجتمع الذي حاقت به كارثة، حيث يهب الناس متعاونين لدرأ هذه الكارثة والتخفيف منها دفاعاً عن حياتهم وممتلكاتهم، والغرض من هذا التعاون هو المحافظة على بقاء الجماعة.

ب- **التعاون المتبادل** : وهو الذي يمكن من التطور والارتقاء الإنساني.

ج- **التعاون الاختياري** : كإقدام البعض على إنقاذ غريق أو إطفاء حريق، أو التبرع لمساعدة الفقراء والمحتاجين، أو ضحايا الحروب والمجاهدين.

د- **التعاون القهري الجبري** : وهو التعاون المفروض بحكم التنظيم، كما هو الحال بين الموظفين في نطاق عمل المصنع أو المؤسسة.

هـ- **التعاون التعاقدية** : وهو أرقى أشكال التعاون وأكثرها تنسيقاً وتنظيماً نحو بلوغ الأهداف الاجتماعية المشتركة، ومن أمثله التنظيمات التعاونية كالجمعيات الاستهلاكية والجمعيات الإنتاجية والجمعيات الائتمانية.

و- **تعاون محدود النطاق في مقابل تعاون واسع النطاق** : فالأول يقتصر على جماعة بعينها كمجتمع المصنع أو مجتمع محلي، والثاني هو ما اتسع نطاقه ليشمل مجتمعا كبيرا أو عدة دول وأقاليم أو حتى على مستوى العالم.

ز- التعاون المباشر والغير المباشر : ومن أمثلة التعاون المباشر، تعاون جمع من العمال على حفر ترعة مثلا، أو رفع حمل ثقيل على شاحنة، بمعنى أن المتعاونين يؤدون عملا واحدا ويحققون غرضا مشتركا، أما الغير مباشر، مثلما يؤدي كل فرد من المتعاونين عملا خاصا يختلف عن عمل زميله، ولكن هذه الأعمال الجزئية الخاصة تتجه في النهاية إلى تحقيق غرض مشترك، كتعاون مجموعة من المدرسين مختلفي التخصصات داخل مدرسة ما في تعليم التلاميذ، فبالرغم من أن كل مدرس له تخصص يختلف عن الآخر، إلا أن هذه الأعمال في مجموعها تتجه نحو قصد واحد.

وللتعاون دوافع وأسباب نذكر منها (36) :

- ترابط الجماعة وتماسكها، إذ كلما قويت أواصر العلاقات بين الأفراد، كلما أدى ذلك إلى زيادة روح التعاون بينهم.
- سيادة مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات ما أمكن، وتذويب الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية، كل ذلك يخفف من غلواء التنافر والحسد والبغضاء ويشق الطريق أمام التعاون، ويعمل على زيادته وسيادته.
- محاولة توحيد الأهداف المشتركة، وجعلها معبرة عن آمال الناس ومعالجة الأمهم حتى تلنقي ميولهم المشتركة إزاءها، فيسود التعاون ويسعون إليه لأنه سيصادق رغبة لدى كل منهم.
- سيادة علاقات القربى والصدقة والمشاركات الوجدانية، وكلها علاقات تدفع إلى التعاون بدافع المحبة والقبول والرضا.
- قد تتحقق المصالح الشخصية من خلال المصالح العمة المتماثلة التي لا تتم في إطار تعاوني يوفق بين مختلف المصالح ويوحد وجهات النظر لمنفعة متبادلة.

4- التنشئة الاجتماعية : **Sociolization**، تعتبر عملية التنشئة من أولى العمليات الاجتماعية وأخطرها شأنًا في حياة الفرد، لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته، وتبدأ العملية منذ ولادة الطفل، لأنه في مراحل حياته الأولى لا يعدو أن يكون كتلة من الغرائز والاستعدادات، ثم تتولاه الأسرة بالترويض على أن يكون كائنًا اجتماعيًا ومواطنًا فاضلاً، فتعلمه لغة الجماعة وعاداتها وعرفها

وتقاليدها، وتكمل الجماعات الأخرى "حلقات اللعب والزمالة، المدرسة، الجمعيات والهيئات " وظيفة الأسرة في التنشئة.

قد يظن البعض أن عملية التنشئة تقتصر على عملية نقل التراث إلى مواليد المجتمع وحسب، وإنما هي بالإضافة إلى ذلك مسؤولة عن تلقين الأفراد مبادئ العمل السوي كالإيثار والتعاون وحسب الآخرين والمجتمع، كما أن التنشئة الاجتماعية وسيلة لزيادة تماسك الجماعة وطريقاً إلى اندماج الفرد في حياة الجماعة وتسهيل تكيفه الاجتماعي.

ويختلف الأفراد في مبلغ قابليتهم للاندماج في حياة الجماعة باختلاف التربية التي يتلقونها عن الأسرة وعن الجماعات التي تحيط بهم في نشأتهم الأولى، وهذا يفسر لنا أن بعض الأطفال ينشئون اجتماعياً، وبعضهم غير اجتماعيين، وهذه الظاهرة الأخيرة يجب أن يفطن إليها الآباء والمربون خشية أن يتزايد خطرهما، فبنشأ الكثيرون مزودين بميل إلى العزلة وعدم الاندماج الاجتماعي، وغنى عن البيان أن هذا الوضع قد يؤثر في نشاط المجتمع ويعوق تماثل وحدته وسيره نحو التكامل⁽³⁷⁾.

ونلاحظ كذلك أن الأفراد يختلفون في منازعهم نحو الاجتماع، فقد نجد طفلاً اجتماعياً في بيئته الأسرية ولكنه ليس كذلك في المدرسة، فقد نجده مندمجاً في المدرسة اندماجاً كلياً، ولكنه ليس كذلك في الرحلات والزيارات، وليست هذه الظاهرة مقصورة على الأطفال، بل نجدها عند الشباب والرجال، فنلاحظ بعض الشباب يمتازون بالانطواء الذاتي، وبعضهم يميل إلى الاستقلال في الاستذكار والعمل.. وهكذا.

5- التكيف : **Accommodation**، وله مظهران أساسيان⁽³⁸⁾:

الأول : التكيف البيولوجي : وهو الذي يتم بين الكائن الحي وظروف بيئته، وهذا يعنى أن الظروف البيئية في حالة التكيف تسمح للكائن الحي بأن يؤدي وظائفه كاملة ويؤمن على بقائه ودوام تكاثره، وفي حالة عدم التكيف لا يستطيع الكائن الحي تحقيق ذلك.

الثاني : التكيف الاجتماعي : ويقصد به تكيف الإنسان مع ظروف بيئته الاجتماعية، وهذا التكيف يتطلب من الإنسان إذا أراد أن يحيا كما يريد أن يختار بين أمرين "إما البحث عن البيئة التي تلائمها، أو خلق

(37) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 202 - 203.

(38) نفس المرجع السابق : ص ص 206 - 207.

مثل هذه البيئة "، وذلك نرى الإنسان يعدل باستمرار في بيئته، ويتم هذا التعديل على نطاق واسع في البلاد المتحضرة.

ومن ثم يعتبر التكيف عملية اجتماعية على جانب كبير من الأهمية، إذ فضله يتطبع الإنسان بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويصبح قطعة منها وعنصرا منسجما مع عناصرها، فلا يشعر بوطأة نظمها ولا يضيق ذرعا بأوضاعها.

ويجب أن نفرق في حياة الطفل بين **التكيف الفيزيقي والتكيف الثقافي**، فالأول وظيفته ترويض أعضاء الطفل وتكوينه الجسماني على التكيف بظروف البيئة الجغرافية والمناخية، أما الثاني فوظيفته تدريب الطفل على إيلاف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

وتبدو **وظيفة التكيف بوضوح عندما ينتقل الإنسان من بيئة اجتماعية إلى أخرى** تختلف عنها في أنماطها الثقافية أو تراثها الثقافي، ففي هذه الحالة يشعر الفرد بوطأة النظم الجديدة، ولا بد له من الترويض والمران على الحياة الجديدة، لأنه يشعر في بادئ الأمر بمقاومة داخلية وصراع عنيف بين تراثه الراسب في تكوينه وفي شعوره، وبين أوضاع البيئة الجديدة ونظمها، فيأخذ الفرد نفسه بالصبر والجلد والاندماج في هذه البيئة حتى تخفف حدة الصراع ويتم التكيف الذي يحتاج إلى وقت طويل ومران غير يسير، ومغالبة النفس فيما تعودت عليه من نظم سابقة.

نخلص مما سبق: إلى أن التكيف عملية مستمرة إطرادية، وتتطلب نشاطا ديناميا، وبفضل هذا التكيف الدينامي يحقق المجتمع تقدمه ويتلافى المنازعات والهزات العنيفة.

6- التمثيل : **Assimilation**، وهو النتيجة التي تنتهي إليها عمليتنا **" الصراع والتكيف "**، وبمقتضى هذه العملية تتلاشى الاختلافات، وتتوحد مواقف الأفراد، وتتحقق وحدتهم، أي أنه بمقتضاها تصبح الجماعات غير المتماثلة متماثلة، وتصبح الأغراض والأهداف والمصالح ذاتية بالنسبة للجميع، فيشتركون جميعا في مشاعر واحدة وتجارب واحدة وتاريخ واحد، أي أنهم يتجسدون حياة ثقافية واحدة (39).

ويبدو التمثيل واضحا في المظاهر الثقافية، فقد كان المهاجرون إلى أمريكا مثلا يصادفون مشقة بالغة في تكيفهم بالبيئة الثقافية،

(39) محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، دار المعرفة

وكانوا يشعرون بشيء من الصراع بين تراثهم الثقافي، وبين العادات الشعبية الأمريكية والأساليب العامة، ولكن تحت تأثير ظروف البيئة، والظروف الاجتماعية التي تدفع بهم إلى الاختلاط والامتزاج أمكن لهؤلاء المهاجرين بالتدرج أن يتأمرکوا، أي يتمثلوا الثقافة الأمريكية ومظاهرها الحضارية، وتنتهي عملية التمثيل على أحسن صورة وبغير عناء ومشقة، إذا لم يكن هناك عداً أو خصومة بين المقومات الثقافية في كلتا البيئتين " بيئة الشخص الأصلية، والبيئة الجديدة التي ينتقل إليها، ويريد أن يتمثل تراثها الثقافي والحضاري (40) .

(40) نفس المرجع السابق : ص 101.

هذا المحال تخسر قسطا كبيرا من الطاقة الإنسانية والمادية نتيجة لهذا الصراع⁽⁴²⁾.

ومظاهر الصراع كثيرة، فقد يحدث بين شخصين أو بين جماعتين أو بين طبقتين وقد يتسع نطاقه فيقوم بين الدول والشعوب، وقد يكون الصراع مباشرا ووجها لوجه، وقد ينمو في الخفاء ويتخذ مظاهر غير مشروعة " كالقتل، الاغتيال، تدبير الدسائس والمؤامرات، ويوجد الصراع كذلك في مختلف شئون الحياة الاجتماعية.

ويرى " ماكيفر وبيج " أن جوهر الصراع نشاط الشخص نحو الآخر أكثر منه نحو الهدف، فالصراع ينشأ عادة نتيجة لتعارض المصالح، ولتأصيل الأنانية والذاتية وتغليبها على الغيرية، ورغم أن المجتمعات الحديثة تخلصت من صور الصراع الهمجية والبربرية التي تعوق حركة نموها وتقدمها، غير أن كثيرا من صور هذا الصراع لا تزال توجد في الثقافات " كالتقاضى أمام المحاكم، الحروب، المنافسة الاقتصادية الغير عادلة... وغيرها " ⁽⁴³⁾.

وينقسم الصراع إلى ⁽⁴⁴⁾:

صراع مباشر : كاعتداء الأفراد بعضهم على بعض، إلى حد استخدام العنف والقوة، ومنع الخصم من الوصول إلى تحقيق غايته أو هدفه.

صراع غير مباشر : يتمثل في سعى كل فرد أو فريق إلى تحقيق مصلحته، وإعاقة تحقيق مصلحة الآخرين، خصوصا إذا كان الهدف واحد لكلا الطرفين " كالحصول على جائزة مالية أو وظيفة. وغيرها"، وينتهي الصراع عادة بالتعاون، إذا كان بين قوتين متعادلتين، لأن كل منهما يسأم من استمرار الصراع، ولا يستسيغ الخسائر التي يتكبدها من صراعه فترة طويلة، فتكون النتيجة إمكان الوصول إلى حلول وسطى، وتقريب وجهات النظر بين المتصارعين، أما إذا كان الصراع بين طرفين غير متكافئين، فإن النصر سيكون حليف الأقوى.

وكثيرا ما يحدث الصراع بين الدول، ويؤدي مثل هذا الصراع عادة إلى تقوية النظم الداخلية لكل منهما، وتماسك الأفراد والجماعات

(42) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص 211.

(43) Maciver & Page : op.cit, pp.62- 65.

(44) محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد : مرجع سابق، ص ص 97 - 98.

وتضامنهم بصورة أقوى مما كان عليه الخال قبل الحرب، وذلك أن نصررة دولتهم ستكون هدفا مشتركا تلتقي عندها اتجاهات الناس وآرائهم، وضرورة تعاونهم وتكتلهم لدرأ أخطار الحرب والتصدى لما تحدثه من آثار تدميرية.

مما سبق... ومن خلال عرضنا لأهم العمليات الاجتماعية يمكن القول، بأن هذه العمليات أصبحت الآن موضع اهتمام علماء الاجتماع، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في بعض المسائل المتصلة بفهم العمليات الاجتماعية، إلا أن هناك شبه اتفاق حول عدد من المبادئ أو القضايا العامة التي يمكن استخلاصها من دراسة هذه العمليات هي:

1- أن الناس في كل مكان يناضلون من أجل تحقيق أهدافهم، إما بالاشتراك مع الآخرين عن طريق التعاون والنضال ضدهم، ولا توجد جماعة أو مجتمع فيهما تعاون أو تصارع كاملين، والأهداف إذا كانت نادرة يصبح طابع السلوك تعاونيا، وتساعد عملية التنشئة الاجتماعية في إيمان الأفراد بالتعاون أو التنافس. 2- العمليات المجمعرة، هي أساس التكامل والاستقرار والرقى والتنافس يشد هم الأفراد الخلاقة، بينما الصراع يعتبر من دعائم الحركة الاجتماعية والتطور

3- هناك توازنا بين فاعلية كل من العمليات الاجتماعية المجمعرة والمفرقة على حد سواء، وبينهما تأثير متبادل وكلها تفاعلات ونماذج للتفاعلات الاجتماعية الضرورية للمجتمع.

4- الصراع ليس له صفة الاستمرار فهو متقطع، بينما التنافس مستمر، وهاتان العمليتان تشجعان تقسيم العمل والتخصص والتمايز الطبقي والمهني والاقتصادي

5- سيادة علاقات القربى والصدقة والعاطفة في المجتمع تؤدي إلى التعاون ويتسع نطاقه، بالعكس فإن الأفراد والجماعات تتنافس وتتصارع إذا كانت علاقاتهم تقوم على الحقد والحسد والغيرة.

6- لا نستطيع أن نجد مجتمعا يكشف في ثقافته عن تنافس كامل أو تعاون كامل، ذلك أن كل مجتمع يشتمل على درجات متغيرة، وهذا هو الشأن بالنسبة للصراع والتوافق والتمثيل.

7- عندما يحدث صراع داخل الجماعة الواحدة ويحدث في نفس الوقت بين الجماعات، يقع الأفراد الذين لهم ولاء للأطراف المتنازعة بصورة أو بأخرى فريسة للصراع الشخصي واضطراب الشخصية.

8- التوافق يمهد الطريق للتمثيل، والمتشابهات في الثقافة توصل إلى التمثيل.

9- يتوقف التغيير من الصراع إلى التعاون على التغلب على الأنماط المتحجرة والصور الخاطئة التي يحملها البعض للآخرين.

الفصل الثالث

رواد علم الاجتماع

تمهيد :

من المعروف أن **علم الاجتماع** كغيره من فروع المعرفة الإنسانية نشأ بين أحضان الفلسفة، وظل الفلاسفة يشيرون إلى ظواهره وموضوعاته من خلال تناولهم لقضاياهم الفلسفية وبقي هذا شأنه حتى اكتمل عوده ووصل إلى مرتبة **العلم المستقل** " له مجالاته الخاصة، وقوانينه الدقيقة، ومناهجه العلمية القائمة على الملاحظة والتجربة ووضع الفروض ومحاولة اختبارها وصولاً إلى القوانين والنظريات " كغيره من العلوم.

ولذلك فإن أي باحث يود الوقوف على تطور التفكير الاجتماعي، ويتعرف على بواجره عليه أن يعود إلى الفلسفة ويستعرض تاريخها ويحاول تتبع حقائق الحياة الاجتماعية لدى طائفة من المفكرين والفلاسفة الذين أسهموا بنصيب لا بأس به في هذا الصدد، ولهذا فإن كثيراً من المفكرين يرون أن بدء التاريخ للدراسات الاجتماعية يقترن بدراسة الفلسفة اليونانية باعتبارها أول صورة للتفكير الإنساني المنظم.

وبالنظر إلى ما صدر من مؤلفات تعالج نشأة علم الاجتماع، يلاحظ أن بعضها يرجع الفضل في نشأة هذا العلم إلى العلامة الإيطالي " **جيوفاني فيكو** " الذي أراد بكتابه " **العلم الجديد** " أن يبين علماً جديداً للإنسان على نحو لم يحاول غيره من قبل.

وأراد البعض الآخر أن يجعل من العلامة البلجيكي " **أودلف كيتليه** " أول من نشأ لعلم الاجتماع، ذلك لأنه أشار عام 1838 إلى ضرورة

دراسة ظواهر الاجتماع دراسة علمية بالدقة نفسها التي تدرس بها العلوم الطبيعية، حتى نستطيع أن نكشف عن القوانين الاجتماعية التي بفضلها نتنبأ بما يحتمل وقوعه في الميدان الاجتماعي.

ويصر فريق ثالث على القول بأن العلامة الفرنسي "أوجست كونت" ينسب إليه الفضل في إنشاء علم الاجتماع الحديث، بينما يزعم فريق رابع إلى أن الإنجليزي "هربرت سبنسر" هو الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء هذا العلم، ويؤكد فريق خامس أن العلامة العربي "محمد الرحمن ابن خلدون" الذي ظهر قبل هؤلاء جميعا بنحو خمسة قرون، يرجع إليه الفضل في إنشاء هذا العلم وإقامته على دعائم سليمة، وهناك من يرى أن إسهامات "كارل ماركس" هي السبب الحقيقي وراء قيام هذا العلم الجديد.

من الواضح أن موضوع نشأة علم الاجتماع يمثل مسرحا للصراع والنزاع بين الكتاب والمفكرين، كل منهم يحاول إرجاع الفضل في نشأة هذا العلم إلى عالم معين، أو مفكر بعينه دون إدراك للكيفية التي توصل بها المفكر إلى العلم الجديد.

ومن هذا المنطلق نكتفي في هذا الفصل بعرض لإسهامات ثلاثة من هؤلاء

المفكرين هم :

أولا : ابن خلدون.

ثانيا : أوجست كونت.

ثالثا : كارل ماركس.

وأخيرا : اميل دوركايم

عبد الرحمن ابن
خلدون

" 1332 هـ - 1406 هـ "

أولاً : لقبه وكنيته :

هو أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن محمد ابن خلدون، ولد في مدينة تونس، وتوفى بمصر، وينتسب إلى أسرة عربية يمنية بحضر موت، وقد تولى كثيراً من الأعمال السياسية، واتصل بسلاطين المغرب وأسبانيا، رفعتة السياسة حتى وصل وزيراً وخفضته حيناً حتى سجن، فسئم العمل السياسي، واعتزله سبع سنوات، قضى أربع سنوات منها في قلعة ابن سلامة، وفيها كتب مقدمته المشهورة في خمسة أشهر، ثم نقحها وبدأ بكتابة تاريخه، ثم رحل إلى القاهرة وتولى القضاء فيها وظل بها إلى أن مات (45).

اشتهر " ابن خلدون " بمقدمته التي هي جزء من كتابه الذي ألفه في التاريخ وأسماه كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، وينقسم هذا المؤلف من مقدمة وثلاث كتب هي (46):

1- المقدمة : في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه، وأسباب أخطاء المؤرخين، مرجعاً أسباب هذه الأخطاء إلى أنهم لم يحاولوا دراسة المجتمعات وما يسودها من قوانين، ولذلك وضع لهم أسس دراسة المجتمعات، أو كما سماها " علم العمران " موجهاً النظر إلى ضرورة دراسة المجتمع وما به من وقائع " ظواهر اجتماعية " دراسة علمية تحليلية مع استخلاص ما تخضع له هذه الوقائع من قواعد وقوانين، ومشيراً إلى أن طبيعة " علم العمران " ليست إلا جزء من الطبيعة العامة، ثم انتقل بعد ذلك إلى دراسة اجتماعية للمجتمعات التي زارها أو قرأ عنها مستنبطاً بعض القواعد والقوانين التي سجل بها سبقه على مفكرى الغرب بعدة قرون.

2- الكتاب الأول : في العمران وما يعرض له من العوارض الذاتية وما لذلك من العلل والأسباب.

3- الكتاب الثاني : أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ بدء الخليقة حتى القرن الثامن الهجري " الرابع عشر الميلادي ".

4- الكتاب الثالث : في أخبار البربر ومن إليهم وأجيالهم ودولهم " ويطلق على المقدمة والكتاب الأول ما نسميه اليوم باسم " مقدمة ابن خلدون ".

(45) على عبد الواحد وافي : ابن خلدون، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1955، ص 20.

(46) أسس وأسس العلوم الاجتماعية، ابن خلدون، ص 10.

ثانياً : أسباب نشأة علم العمران عند " ابن خلدون " :
لاحظ "ابن خلدون " أن المؤرخين يقعون في أخطاء كثيرة عند تسجيلهم للتاريخ نتيجة لأسباب متعددة لعل أهمها (47) :

1- **تعصب المؤرخ لمذهب معين أو لطائفة معينة من المذاهب أو لدولة ما،** وهذا التعصب يقوده إلى تسجيل الوقائع التاريخية وفقاً لهواه ونزعة ميوله الشخصية، وهذا يتنافى مع الحق والعدل.

2- أن كثيراً من المؤرخين لا يحكمون العقل والمنطق فيما يصل إليهم أو فيما يسجلونه من أخبار.

3- **محدود قياس الغائب على الظاهر،** بمعنى أن الحوادث الإنسانية تتشابه، فما يكون منها قد حدث في الماضي أو في مجتمع آخر، قد يحدث في الحاضر أو يتكرر في مجتمع ثانٍ، لهذا فإن من واجب المؤرخين أن يقيسوا الأخبار التي يسمعونها على الأحداث التي يشاهدونها، فيتجنبون الوقوع في الخطأ.

4- **الجهل بالقوانين والنواميس الطبيعية** التي يسير عليها الكون، لأن علمهم بها يعصمهم من الوقوع في كثير من الأخطاء.

5- **الجهل بالقوانين الاجتماعية** أو المبادئ التي يسير عليها العمران البشري، فالعلاقات الإنسانية تسير وفق قواعد محددة وواضحة وليست بطريقة عشوائية.

وابن خلدون لا يلتمس عذراً للمؤرخين الذين يقعون في الأخطاء الأربعة الأولى، لأن من واجبهم أن يكونوا على علم بها، ولكنه يلتمس لهم العذر إذا وقعوا في الخطأ الخامس، لأنه ميدان علم جديد عليهم، ولم يكتشفه عالم من قبل.

ولذا فبعد أن انتهى "ابن خلدون" من الكشف عن أسباب الخطأ في تسجيل التاريخ، حرص على أن يرسم الطريق أمام الباحثين والمؤرخين لتجنب هذه الأسباب، وذلك على النحو التالي (48):

1- أن **يجرد المؤرخ نفسه من الهوى والتشيع أو التقرب** وعوامل الانحراف عن الحق، وأن يقدم على بحوث التاريخ بدون رأى مسبق.

(47) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 13 - 14.

(48) على عبد الواحد وافي : مرجع سابق، ص 111.

2- **الإلمام بالعلوم الطبيعية وقوانينها**، واستبعاد كل ما يتنافى معها، وأنه لا عذر للمؤرخين في ذلك، لأن هذه العلوم قد وصلت في عهد ابن خلدون إلى درجة من النضج وكشف علماءها طائفة كبيرة من القوانين التي تخضع لها ظواهر الطبيعة.

3- **الإلمام بالقوانين التي تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنساني**، طالما أنها لا تسير حسب الأهواء والمصادفات، وإنما تحكمها قوانين ثابتة مطردة شأنها شأن الظواهر الطبيعية.

ولذلك يرى " ابن خلدون " أن ظاهرات الاجتماع لم تدرس من قبله دراسة

وضعية، ترمى إلى بيان طبيعتها والكشف عما تخضع له من قوانين، وإنما درست لأغراض أخرى كمجرد وصفها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه أو بيان الوسائل المؤدية إلى إصلاحها، ولا يمكن الكشف عن هذه القوانين إلا بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية ترمى إلى توضيح طبيعتها، وبيان العلاقات التي تربطها بعضها ببعض وتربطها بغيرها وما ينجم عن هذه العلاقات من نتائج في نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف المجتمعات والعصور.

ومن هنا اضطلع " ابن خلدون " بمهمة إنشاء هذا العلم الجديد، وقام بالكشف عن القوانين التي تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنساني، وتآلف عن ذلك علم جديد هو " **علم العمران أو الاجتماع الإنساني** ".

ثالثاً : موضوع علم العمران :

حدد " ابن خلدون " موضوع علم العمران في دراسة الاجتماع الإنساني وظواهره " **واعلم ان العمران البشري** "، وإن لم يهتم بتعريف الظاهرة الاجتماعية، وإنما اكتفى بأن ضرب أمثلة لها تدل على أنه كان يعرف طبيعتها وخصائصها، وقد قسم "ابن خلدون " موضوع علم العمران إلى قسمين⁽⁴⁹⁾:

الأول : يتعلق ببنية المجتمع أو المورفولوجيا، وما يتصل بالبدو والحضر وأصول المدنيات القديمة، وتوزيع أفراد الإنسانية على المساحة التي نشغلها، والنظم التي تسير عليها المجتمعات في هجرة أفرادها وفي كثافتهم وتخلخلهم.

الثاني : وهو دراسة النظم العمرانية التي تختلف باختلاف النشاط العمراني إلى ظواهر سياسية واقتصادية وتربوية وعائلية وأخلاقية وجمالية ودينية ولغوية.

وهذا يدل على أن " ابن خلدون " استوعب معظم فروع علم الاجتماع وعالج أهم مجالاته.

رابعا : أغراض علم العمران :

حصر "ابن خلدون" أغراض وأهداف علم العمران في اثنين هما (50):

الأول : الأغراض المباشرة : وتتمثل في الوقوف على طبيعة الظواهر الاجتماعية وما يحكمها من قوانين، وذلك شأن جميع العلوم، حيث ينصرف علم العمران إلى الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية ووظائفها والقوانين التي تخضع لها.

الثاني : الأغراض غير المباشرة : تتعلق بعصمة المؤرخين من الوقوع في الأخطاء، ومن قبول الأخبار التي تتعارض مع ما يحكم طبيعة العمران من قوانين، حيث يكون بإمكان المؤرخين الانتفاع بحقائق الاجتماع وقوانينه في تصحيح حقائق التاريخ وتعليل حوادثه.

خامسا : منهج البحث في علم العمران :

اعتمد "ابن خلدون" في بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيج له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وعلى تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره، وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ شعوب أخرى لم يتح له الاحتكاك بها ولا الحياة بين أهلها والموازنة بين هذه الظواهر جميعا، والتأمل في مختلف شئونها للوقوف على طبيعتها وعناصرها الذاتية وصفاتها العرضية، وما تؤديه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات، والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر الكونية، وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور، ثم الانتهاء من هذه الأمور جميعا إلى استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر في مختلف شئونها من قوانين.

ومن هنا يمكن القول بأن منهج البحث عند عبد الرحمن ابن خلدون قائم على (51) "الملاحظة والتجربة الشخصية، المنطق العلمي، استقراء الحوادث، الاعتماد على منطق التحليل التاريخي، المقارنة والتحليل".

سادسا : نتائج دراسته في علم العمران : وتتمثل فيما يلي :

1- تمثل الحياة الاجتماعية وكل ما يعرض فيها من حضارة مادية وعقلية في نظر " ابن خلدون " موضوع علم العمران، ولقد أدى به إلى بيان أعمال الناس وكيفية تحصيلهم لأقواتهم وسبب تنازعههم وإنشائهم لجماعات تخضع لأحكام وعادات وقوانين متباينة، كما أنه حاول أن يحلل الضرورة الاجتماعية ومظاهر تطورها من حياة البدو إلى حياة الحضرة (52)

2- أن المجتمع الإنساني أمر طبيعي وضروري، فالإنسان مدني بطبعه، بمعنى أنه لا يستطيع أن يعيش إلا في مجتمع، وتنعكس الضرورة الاجتماعية في هذا من خلال حاجة الأفراد إلى التعاون لسد الاحتياجات الاقتصادية والدفاعية (53).

3- للسلطة أهميتها في الحفاظ على المجتمع وبقائه واستمراره، ومتى تحققت الضرورة الاجتماعية عند الناس لإعانة الأفراد في سبيل إتمام حكمة الله في بقاء الجنس البشري، وتحقق لهم ضرورة قيام السلطة في المجتمع حتى تنظم علاقاتهم تنظيمًا يكفل استمرار بقائه ويتجسد قيام السلطة لديه في قيام الملك (54).

4- يعتبر التطور خاصية هامة وأساسية من خواص المجتمع الإنساني، حيث ترتب على التاريخ الإسلامي والشعوب الشرقية، والوقوف على أسباب نشأتها وازدهارها ثم اضمحلالها قيام دولة على أنقاض أخرى، أن استخلص ابن خلدون قانونا أساسيا يحكم حركة المجتمعات الإنسانية وتطورها هو " قانون الأطوار الثلاثة للمجتمع

(51) نفس المرجع السابق : ص 114.

(52) أحمد الخشاب : التفكير الاجتماعي " دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية "، دار المعارف،

القاهرة، 1970، ص 198.

(53) على عبد الرازق جليبي : مرجع سابق، ص 59.

(54) أحمد الخشاب : مرجع سابق، ص 200.

الإنساني⁽⁵⁵⁾ مؤداه " أن كل مجتمع إنساني لابد أن يسير في طريق طبيعي، يبدأ بطور النشأة والتكوين، ثم طور النضج والاكتمال، وأخيرا طور الهرم والشيخوخة، حيث يقوم على أنقاضه مجتمع آخر يسير في المراحل نفسها التي سار فيها المجتمع السابق "، ويختلف هذا القانون في شدته ودرجته باختلاف الإنسانية، فمنها ما يبقى مدة طويلة في طور النضج ومنها ما يقاوم الشيخوخة ومنها ما يموت يافعا.

5- تتمثل الفروق بين المجتمع القبلي والمجتمع المتحضر، في أن المجتمع القبلي يستند إلى العصبية، وأن الانفراد بالمجد والسلطان والركون إلى السكون ديناميكية في تطوره، وأن الانتفاع بثمرات الحضارة، تعتبر من دعائم المجتمع المتحضر، وأنه يمكن أن ينفذ الفساد إلى هذا المجتمع من خلال الناحية الاقتصادية والقيم الروحية، وهنا يكون مآل التقدم الاجتماعي المصحوب بتقدم ملحوظ في وسائل المعيشة والحياة الاجتماعية إلى النكوص، ذلك لأن الحضارة تحدث آثار سيئة في الجسم والعقل وفي أخلاق الناس لأنها تؤدي إلى الترف، وهذا يؤدي بدوره إلى الخمول وضعف الوعي القومي⁽⁵⁶⁾.

سابعا : نقد علم العمران :

في كتابه "دراسة التاريخ" يقول " توينبي " عن " ابن خلدون " أنه المؤرخ والفيلسوف الاجتماعي العظيم، الذي أنتج أعظم كتابه من يومه ألفه عقل إنساني في أي زمان أو أي مكان، ومع ذلك نجد أن هناك بعض الأمور التي وجهت إلى " ابن خلدون " منها :

1- ادعى كثير من المستشرقين أن فكرة " ابن خلدون " عن المجتمع لم تكن واضحة كل الوضوح، ووصفوه بأنه من أنصار المدرسة الحيوية، وأنه اعتمد في دراسته لظواهر المجتمع على دراسة الفرد، وأنه

(55) على عبد الرازق جليبي : مرجع سابق، ص 60.

(56) نفس المرجع السابق : ص 61.

أرجع في كثير من المناسبات العوامل المؤثرة في ظواهر الاجتماع إلى عوامل بيولوجية (57).

2- هام ابن خلدون **بالسلطة السياسية**، بل ودعمها فكراً وعلماً، لأنه نظر إلى السلطة السياسية نظرته إلى عامل أساسي وهام في تطور المجتمع وانتقاله من حالة إلى أخرى (58).

3- يسير تطور المجتمع في قوانين طبيعية ثابتة لا تتغير هي أشبه بقوانين علم الحياة التي تفسر بقاء واستمرار الكائن الحيوي والعضوي، ويدلل على أن قانون الحركة والتطور عند "ابن خلدون" شبيه بقوانين الكائنات الحية في العالم الطبيعي، الأمر الذي جعل نظريته تأخذ شكلاً حيويًا بيولوجيًا يقارن فيه المجتمع وحياته بالجسم الحي والكائن وحياته، ذلك الكائن الذي لا يدوم نموه وارتقائه، وإنما لا بد له من أن يضعف وينحل ثم ينتهي بالموت قطعاً، والمجتمع البشري لديه يتبع نفس هذا الاتجاه الحركي، فهو يولد كالطفل ثم يشب وينمو ويقوى ويتزعرع ثم يضمحل، وأن هذا التطور أمر طبيعي لا بد من حدوثه ولا سبيل إلى منعه، وأنه يتحرك في نظام حتمي يجعل من دورته قانون لا مرد لحركته (59).

4- يعاب على "ابن خلدون" أنه لم يحسن استغلال قواعده المنهجية، ولم يسر في تطبيقها للنهائية، فعلى الرغم من أنه قد وصل إلى طائفة غير يسيرة من القوانين الاجتماعية، غير أن معظم ما انتهى إليه لا يكاد يصدق إلا على الأمم التي لاحظها، وهي شعوب البربر والعرب، فالخطأ الذي وقع فيه ابن خلدون يرجع إلى نقص كبير في استقراء الظواهر، فهو لم يستقرأ الظواهر إلا عند أمم معينة وفي عصور خاصة، وانتهى من هذا الاستقراء الناقص إلى أفكار وقوانين ظن أنها تصدق في كل مجتمع وفي كل زمان (60).

5- حقيقة أن "ابن خلدون" نادى بضرورة إنشاء علم جديد، وأبرز بعض ملامح المنهج العلمي وأسس البحث في هذا العلم، إلا أن انتماؤه الأسرى والطبقي وما أحاط به من ظروف جعلته قريباً من السلطة

(57) غريب سيد أحمد وآخرون : المدخل في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 17.

(58) على عبد الرازق جليبي : مرجع سابق، ص 61.

(59) عبد العزيز عزت : تطور المجتمع البشري عند ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1962، ص 41 - 43.

(60) ابن خلدون، ص 154 - 155.

السياسية فكرا وممارسة، الأمر الذي كان من شأنه أن يبعد علم الاجتماع عن أداء وظيفته الثورية في المجتمع، وكذلك ميله نحو المحافظة على السلطة والظروف والأوضاع السائدة (61).

وملأ الرغمة من ذلك....

يعد " ابن خلدون " أول عالم يقرر في صراحة ووضوح نشأة هذا العلم الجديد، وأنه المنشئ الأول لهذا العلم الجديد، لأنه أول من استكمل الخصائص المنطقية التي يجب توفرها في كل علم من حيث " الموضوع، المنهج، الأغراض التي يرمى إليها "، وقد كان هو أول من عرض لدراسة هذا الموضوع بهذه الطريقة، وقد اعترف بذلك بعض المنصفين من الغربيين.

(61) ريب سيد أحمد وآخرون : المدخل في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 16 - 17.

أوجست كونت

" 1798 - 1858 هـ "

أولاً : لقبه وكنيته :

ولد " أوجست كونت " بمدينة مونبلييه بفرنسا عام 1798 م لوالدين كاثوليكين، وفي عام 1814 م التحق بمدرسة الفنون التطبيقية بباريس، وفي عام 1816 م تزعم حركة عصيان قام بها الطلاب، وكان من نتائجها أن طرد وبقيّة زملائه في نفس السنة الدراسية، وفي عام 1817 م أصبح سكرتيراً لسان سيمون الكاتب الاشتراكي الذي أثر في كونت إلى حد بعيد وأخذ عنه الدعوة إلى **علم الاجتماع** **علم يدرس المجتمع** بالرغم من الاختلافات الفكرية بينهما، وفي عام 1826 م بدأ كونت في إلقاء سلسلة من المحاضرات العامة في الفلسفة الوضعية، واضطر إلى الانقطاع عنها بسبب مرضه العقلي، وفي عام 1827 م حاول أن ينتحر غرقاً في نهر السين، ثم عاد في عام 1829 م في إلقاء سلسلة من المحاضرات التي نشرها في ستة أجزاء بعنوان " **مباحثات في الفلسفة الوضعية** "، وفيها يبسط نظريته في المعرفة وفي العلوم، ويضع أسس العلم الجديد الذي أسماه في بادئ الأمر " **الفيزياء الاجتماعية** "، ثم أسماه بعد ذلك " **علم الاجتماع sociology** " (62).

ثانياً : أسباب نشأة علم الاجتماع :

تعثر علم الاجتماع بعد " ابن خلدون "، وعادت معالجة علم الاجتماع لا كعلم مستقل بذاته، وإنما مصطبغاً بالصبغة الفلسفية في أغلب الأحوال، وظل الحال هكذا حتى جاء " كونت " في القرن التاسع عشر، وعلى يديه عاد المنهج العلمي في علم الاجتماع إلى الظهور، وتكاد تجمع الكتابات التي اهتمت بالتأريخ لعلم الاجتماع، على أن " كونت " هو الذي أوجد هذا العلم وأعطاه الاسم الذي اشتهر به منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، فقد شهد **كونت** الآثار المباشرة التي ترتبت على الثورة الفرنسية، وروعه النتائج الهدامة للثورة، وخاصة فيما يتعلق منها بالتفكك الاجتماعي، والفوضى

(62) محمد على محمد : تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999،

واضطراب النظام الأخلاقي، وحالة الفقر المادي والثقافي الذي كانت فيه كثير من الجماعات الاجتماعية (63).

لقد كانت رغبة "كونت" في إصلاح المجتمع الفرنسي دافعا دعاه إلى إنشاء علم الاجتماع، فقد لاحظ الفوضى تضرب أطنابها في ربوع مجتمعه، ولما حاول أن يتعرف على أسباب تلك الفوضى وجدها في الفوضى الفكرية، فالفكر عنده أساس كل إصلاح أو فساد في المجتمع، ورأى أن من أسباب تلك الفوضى أن الباحثين يسلكون منهجين مختلفين في تفسيرهم لكل من الظواهر الاجتماعية والطبيعية، فهم يسلكون منهجا علميا وضعيا للتعرف على حقائق الطبيعة والكشف عن قوانينها وعلاقتها، بينما لا يسلكون المنهج نفسه في الظواهر الاجتماعية (64).

ويرى "كونت" أنه لا فائدة من علاج الفكر الفاسد إلا إذا خضعت الظواهر الاجتماعية للمنهج العلمي المتبع في الظواهر الطبيعية، وقال كونت أنه هو الذي سينشئ علم الاجتماع ليؤدي هذا الغرض، كما يؤكد أنه لكي يمكن فهم الناس لظواهر المجتمع على أساس المنهج الوضعي، يجب أن يتوفر شرطان (65) :

الأول : أن تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين تسيير عليها ولا تخضع للأهواء والمصادفات، وذلك لأن فهم الظواهر الاجتماعية بطريقة وضعية هو عبارة عن القوانين التي تحكمها.

الثاني : أن يستطيع الأفراد التعرف على هذه القوانين لكي يفهموا الظواهر

وفق ما ترسمه قوانينها من حدود وأوضاع.

ويرى "كونت" أن الشرط الأول متوافر في الظواهر الاجتماعية، لأنها جزء من الطبيعة الكلية، وجميع نواحي هذه الطبيعة قد خضعت لقوانين ثابتة أمكن الوصول إليها، أما الشرط الثاني فلا يمكن توافره إلا إذا كشف الباحثون عن هذه القوانين، ولا يمكن الكشف عنها

(63) السيد محمد بدوي : مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص 109.

(64) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 13.

(65) على بن الجواد، مرجع سابق، ص 122-124.

إلا إذا قام علم جديد وظيفته " دراسة ظواهر الاجتماع دراسة علمية وضعية "، وبقاء العلم الجديد يتم القضاء على الفوضى الفكرية، ومن ثم يتم الإصلاح المنشود.

ثالثاً : موضوع علم الاجتماع :

أدرك "كونت" الحاجة إلى وجود علم جديد يختص بدراسة المجتمع وهشونيه، فكتب يقول " لدينا الآن فيزياء فلكية، فيزياء أرضية، آلية، ولكننا في حاجة إلى فيزياء أخرى، هي الفيزياء الاجتماعية حتى نستطيع أن نستكمل نسقنا المعرفي بالطبيعة "، بعد أن بدأ العالم البلجيكي " كوتليه " في إجراء دراسات إحصائية عن المجتمع، وأطلق على هذه المحاولات اسم " الفيزياء الاجتماعية " (66)، وحدد " كونت " موضوع هذا العلم بدراسة المجتمع الإنساني والظواهر الاجتماعية، والتي يجب على أية حال أن تدرس بذلك المنهج العلمي الذي تدرس به الظواهر الفلكية والطبيعية، باعتبار أن هذه الظواهر تخضع في مجملها لقوانين ثابتة.

ويذهب " كونت " إلى أن هذا العلم الجديد رغم حداثة تكوينه ونشأته يتزعم العلوم الوضعية الأخرى وأصبح في قمتها، لأن موضوعه أكثر الموضوعات تركيباً وتعقيداً، وأن العلوم الوضعية ما هي إلا مقدمات تمهد له وتفسح الطريق لبحوثه، وذلك لأن المجتمع كثير التركيب والتعقيد، وكذلك الظواهر الاجتماعية تتفاعل عناصرها وتتداخل. والواقع أن " كونت " لم يحاول تعريف موضوع علم الاجتماع أو ظواهره أو حتى يبين خصائصها، وإنما اكتفى بأن يقرر أن موضوع علم الاجتماع شامل لكل العلوم الإنسانية عدا موضوعات العلوم الطبيعية والرياضية، وقد قسم كونت موضوعات علم الاجتماع إلى قسمين هما (67):

(66) شعبان الطاهر الأسود : مبادئ علم الاجتماع، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2004، ص 51.

(67) قبارى محمد إسماعيل : أصول علم الاجتماع ومصادره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص ص 67 - 69.

الأول : الديناميك الاجتماعي Social Dynamic، ويهتم بدراسة الاجتماع الإنساني من حيث تطوره وتغيره من حال إلى حال، وتهتم الاستاتيكا

بدراسة ومعرفة الشروط الهامة والضرورية للوجود الاجتماعي، وهي تقوم على فكرة الثبات والاستقرار والتضامن والنظام، إلى جانب الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق المختلفة، والمجتمع في العادة يتكون من مجموعة من النظم والقواعد سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أو دينية، التي هي بطبيعة الحال مترابطة ومنسقة، إلى جانب أنها متضامنة على أنها تثبت وتستقر خلال فترة معينة من تاريخها، وعلى اعتبار أن " كونت " قد نادى بالديانة الوضعية التي تحل مشاكل المجتمع الإنساني، لذا يعد الدين مصدرا رئيسيا للثبات الاجتماعي والوحدة والتضامن، هذا واعتبر " كونت " الأسرة هي الوحدة الأساسية للتحليل الاجتماعي، كما أنه ميز بين الدولة والمجتمع والحكومة والأمة، والدولة في اعتقاده هي كيان مصطنع إلى حد ما، ولكنها كما يؤكد من ناحية أخرى هي نظام طبيعي، لأن أي مجتمع لا يمكن له البقاء دونها، وأن التضامن الاجتماعي يتحقق بإصلاح نظام التربية والتعليم والأسرة والنظام السياسي⁽⁶⁸⁾، كما أنه أشار إلى أن النظم الاجتماعية والسياسية لأي مجتمع تستمد في الأصل من عاداته وتقاليده والنسق الفكري السائد فيه، الأمر الذي يجعل تحقيق نوع من الوحدة في العقائد والطموحات من أول الشروط لتحقيق الوجود الاجتماعي.

الثاني : الإستاتيكا الاجتماعي Social Static، ويهتم بدراسة المجتمعات الإنسانية في حالة استقرارها، وباعتبارها ثابتة في فترة معينة من تاريخها، وتتطلب الديناميكا دراسة الحركات والتغيرات التي تطرأ على المجتمع، كما يؤكد على أن الديناميكا نوع من الدراسات التي يجب أن تكون إمبريقية، فالديناميكا معنية بالدرجة الأولى بالتطور الذي يصيب العلاقة بين الأنظمة الأساسية في مختلف المجتمعات، فهي تبدأ بدراسة النمو في حد ذاته⁽⁶⁹⁾.

والشعبة الأولى "الديناميكا" في نظر "كونت" لها أهميتها أكثر مما للثانية "الإستاتيكا"، وذلك لأن الإستاتيكا يعتمد كثيرا على النظريات

(68) شعبان الطاهر الأسود : مرجع سابق، ص 52.

(69) المرجع السابق، ص 52.

الديناميكية، ولا يمكن الوصول إلى القوانين الاستاتيكية إلا بعد كشف القوانين الديناميكية في المجتمع.

رابعاً : أغراض علم الاجتماع :

حدد " كونت " الأغراض التي يسعى إليها علم الاجتماع في اثنين هما :

الأول : أغراض مباشرة : وترمى إلى الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية والقوانين التي تخضع لها في استقرارها وتطورها.

الثاني : أغراض غير مباشرة : يرى كونت أن هذه الدراسة في نهاية الأمر تعتبر وسيلة للإصلاح الاجتماعي عن طريق إصلاح الفكر ثم إصلاح الأخلاق⁽⁷⁰⁾.

خامساً : منهج البحث في علم الاجتماع :

تتكون قواعد المنهج عند " كونت " ⁽⁷¹⁾ من " الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخ " كما يلي :

1- الملاحظة : لا تقتصر الملاحظة الاجتماعية على الإدراك المباشر للظاهرة أو الوصف المباشر للحوادث، وإنما تتطلب الملاحظة النظر إلى الحقائق الاجتماعية على أنها موضوعات منعزلة عنا وخارجة عن ذاتنا ومنفصلة عن شعورنا الفردي حتى نستطيع التوصل إلى نتائج أقرب إلى حقائق الأمور.

2- التجربة الاجتماعية : التي تقوم بمقارنة ظاهرتين متشابهتين في كل شيء، ومختلفين في حالة واحدة، ووجود مثل هذه الحالة إنما هو بمثابة تجربة لأننا نستطيع أن نستنتج بسهولة أثر هذا العامل الذي كان سبباً في اختلاف الظاهرتين

، وإن كانت الطبيعة لا تمدنا بتجارب مباشرة من هذا النوع، فإنها تمدنا بتجارب غير مباشرة، تلك التي توجد في الحالات المرضية التي تصيب المجتمع.

3- المقارنة الاجتماعية : وتقوم على مقارنة المجتمعات الإنسانية بعضها ببعض للوقوف على أوجه الشبه والتباين بينهما، أو تتم المقارنة بين الطبقات أو الهيئات في نطاق شعب واحد أو مجتمع محدود للوقوف على حالتها الاجتماعية

(70) على عبد الواحد وافي : مرجع سابق، ص ص 136 - 137.

(71) على عبد الرزاق جليبي : مرجع سابق، ص ص 67 - 69.

ومستوى معيشتها ومعاييرها ولهجاتها، أو قد نقارن جميع المجتمعات في عصر ما بالمجتمعات الإنسانية نفسها في عصر آخر لتحديد مبلغ التقدم الذي تخطوه الإنسانية في كل طور من أطوار ارتقائها.

4- **المنهج التاريخي** : ويسميه "كونت" **ب"المنهج السامي"**، ويقصد به المنهج الذي يكشف عن القوانين الأساسية التي تحكم التطور الاجتماعي للجنس البشري، وأقام منهجه هذا على أساس قانونه الشهير " **قانون الحالات الثلاث** " الذي ادعى أنه استخلصه من دراسة تاريخ الإنسانية دراسة علمية.

سادسا : نتائج دراسته في علم الاجتماع :

انتهى " كونت " من دراساته في علم الاجتماع إلى قانون " الأحوال الثلاثة،

وقانون التقدم، وقانون التضامن الاجتماعي "، إذ يقع القانونان الأولان تحت القسم الأول من أقسام علم الاجتماع وهو الديناميك الاجتماعي، ويقع القانون الأخير تحت قسم " الاستاتيكا الاجتماعي "، كما يلي :

1- في قانونه " **الأحوال الثلاثة** "، يرى كونت أن التفكير الإنساني يمر في كل فرع من فروع المعرفة من مرحلة التفكير اللاهوتي إلى مرحلة التفكير الفلسفي ثم إلى مرحلة التفكير الوضعي (72).

ويستدل " كونت " على صحة قانونه هذا بالرجوع إلى تاريخ العلوم وتاريخ الإنسانية، ويشبه المراحل التي مر بها التفكير الإنساني بالمراحل التي يمر بها الفرد في نشأته ونموه، فالمرحلة اللاهوتية تشبه مرحلة الطفولة، والميتافيزيقا تشبه مرحلة الشباب والمراهقة، والمرحلة الوضعية تشبه مرحلة الرجولة والاكتمال التي يصل إليها الفرد.

2- **قانون التقدم** : يرى "كونت" أن التقدم سيرا اجتماعيا نحو هدف معين لا يمكن الوصول إليه إلا بعد المرور بأدوار ضرورية محددة، وعادة ما يكون انتقال الإنسانية من مرحلة إلى أخرى مصحوبا بتقديم أو تحسين يبدو في مظهرين، تقدم في حالتنا الاجتماعية، وتقدم في طبيعتنا الإنسانية (73).

(72) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص ص 220 - 221.

(73) ...

3- **قانون التضامن الاجتماعي**؛ يرى "كونت" أن مظاهر الحياة الاجتماعية يتضامن بعضها مع بعض، وتسير أعمال كل منها منسجمة مع أعمال ما عداها، وتتضافر جميعها على حفظ المجتمع وصيانة حياته، فهي تشبه أجهزة الجسم الحي، إذ يختص كل منها بوظيفة تختلف عن وظيفة ما عداه، ولكي تنسجم هذه الوظائف كلها بعضها مع بعض وتتضافر على حفظ الكائن وصيانة حياته⁽⁷⁴⁾.

سابعا : نقد علم الاجتماع عند كونت :

على الرغم من أن "أوجست كونت" هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع، فهو الذي أوجد هذا العلم وأعطاه الاسم الذي اشتهر به، إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت إليه لعل أهمها⁽⁷⁵⁾:

1- كانت أسباب نشأة علم الاجتماع كما تصورها "كونت" أسبابا خيالية، جاءت محصلة لتفكيره الخاص ولا تمت للواقع بصلة، إذا لم يكن جميع الناس في عهده يفهمون ظواهر الطبيعة فهما وضعيا، لأن هذا النوع من الفهم كان مقصورا على المستنيرين من الناس الذين لديهم فرصة دراسة مسائل العلوم، كما أنه ليس صحيحا أن جميع الناس في عهده كانوا يفهمون ظواهر الاجتماع فهما غير وضعي، وإنما كانت هذه الظواهر موضوعا للدراسة العلمية، وتوصل الباحثون بصدها إلى عدد من القوانين العلمية.

2- بالرغم من أن قواعده المنهجية كان لها قيمتها العلمية، إلا أنه لم يلتزم بها في دراسة موضوعات العلم، وانحرف عنها انحرافا ظاهرا أدى به إلى قوانين لها طابع فلسفي بدلا من أن يصل إلى قوانين مستخلصة من طبيعة الأشياء.

3- تصور "كونت" أن الإنسانية كل لا يتجزأ، وطبق عليه قانون "الأحوال الثلاثة" مع أن هناك مجتمعات جزئية مختلفة، وأن هذه المجتمعات لا تسير على وتيرة واحدة في فهم الأشياء وفي إدراك

(74) على عبد الواحد وافي : مرجع سابق، ص 143.

(75) لمزيد من التفصيل انظر :

على عبد الرزاق جليبي : مرجع سابق، ص 73.

محمود عوده وآخرون : نشأة علم الاجتماع، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة، في دراسات

في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص 59.

الظواهر وفي تطور هذا الإدراك، وقد تختلف المراحل التي يمر بها مجتمع عن المراحل التي يمر بها مجتمع آخر.

4- أن تطور شئون المجتمع لا ينبج عن تطور التفكير فقط، وإنما ينبج عن عوامل كثيرة تتفاعل أثارها وتتحد نتائجها، وليس تطور التفكير ذاته، إلا مظهرا من مظاهر تطور المجتمع.

5- أن التسليم بأن مظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن بعضها مع بعض، لا يستقيم مع ما نشاهده في كل مجتمع من قيام تيارات نقدية واتجاهات ترمى إلى تفويض النظم الموجودة والنظريات المتناقضة.

6- أنشأ "كونت" علم الاجتماع بهدف إصلاح المجتمع، ورأى أن التفكير الوضعي هو وحده القادر على إعادة تنظيم المجتمع من خلال السياسة الوضعية، وهذا يعنى أن علم الاجتماع على هذا النحو يميل إلى المحافظة ويقبل المجتمع الصناعي "البرجوازي" بوصفه نهاية المطاف في التقدم الاجتماعي ويقف موقفا إيجابيا من نظمه الاجتماعية "الأسرة، الطبقات"، ويجعل من مهمته الأساسية الترميم والإصلاح لا الرفض والتغيير الجذري.

وبعد موت "أوجست كونت" انحرفت الدراسة في علم الاجتماع عن الحدود التي رسمها للعلم الجديد، فبعض الباحثين ألحقه بعلم الجغرافيا كما فعل "راتزل"، والبعض الآخر ألحقه بعلم الحياة كما فعل "هربرت سبنسر"، وبعضهم كان يدرسه داخل نطاق علم النفس، وقد جنت هذه الاتجاهات على استقلالية علم الاجتماع، وكادت تفقده شخصيته المتميزة.

كارل ماركس

1818ء - 1883ء

أولا : لقبه وكنيته :

ولد " **كارل ماركس** " في مدينة " **تريف** " بألمانيا عام 1818 م، وعندما تخرج من بالمدرسة الثانوية التحق بالجامعة في " **بون** " ثم في " **برلين** "، وكانت لديه الرغبة في أن يعمل أستاذا جامعيا، لكنه بعد أن قيم الأحداث السياسية في تلك الفترة عدل عن الفكرة، وبعد أن حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة عمل بالصحافة، ونشر العديد من المقالات السياسية والاقتصادية التي يطغى عليها الأسلوب الراديكالي الثوري، والتي كان يدعو من خلالها إلى التغيير والثورة وقلب نظام الحكم في ألمانيا بالقوة، ونقل السلطة من الملك للشعب، الأمر الذي دفع الحكومة الألمانية إلى طرده من البلاد ونفيه إلى فرنسا ثم إلى بلجيكا، ولكن سرعان ما تم طرده لتمسكه بأفكاره الثورية، وأخيرا استقر به الحال في إنجلترا منذ عام 1851 م إلى أن توفي بها عام 1883 م⁽⁷⁶⁾.

وهناك ظروف أسهمت في تشكيل نسق أفكاره، حيث عاش أوضاعا اجتماعية واقتصادية متقلبة حافلة بالثورات، وعاش بين أكثر من مدينة أوروبية، الأمر الذي وسع من مسرح ملاحظاته، فقد تأثر كمعاصريه بالأوضاع الاقتصادية والفكرية السائدة، إلا أنه تميز عن معاصريه بأنه تحرر منها، كما أن تطوره الفكري سار جنبا إلى جنب مع تطوره السياسي الذي قاده من الديمقراطية الثورية إلى الاشتراكية، فهو من الناحية الفكرية قد تأثر بالفلسفة الألمانية بصفة عامة، وبفلسفة " **هيجل** " و " **فيورباخ** " بصفة خاصة، وعندما انتقل إلى باريس اهتم بالأفكار الاشتراكية التي تركها " **سان سيمون**، **برودن** "، ثم بذل جهدا كبيرا في دراسة الاقتصاد السياسي، وخاصة كتابات " **ريكاردو**، **أدم سميث** " ⁽⁷⁷⁾.

يرى البعض أن " **ماركس** " جعل حياته أسير الفلسفة الهيجلية، وأن إضافاته لا تخرج عن كونها مجرد حشو لهذه الفلسفة الواسعة في التاريخ بمضمون من الوقائع الملموسة، والواقع أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن " **ماركس** " قد ترعرع في مناخ الفلسفة الهيجلية، واتضح ذلك بجلاء في استخدامه لمصطلحاتها الفرنسية وبخاصة في كتاباته المبكرة، كما أنه لم يبخل إطلاقا عن احترامه لجوانب معينة في فلسفة أستاذه ومذهبه الفكري، لكن نظريته الخاصة نبعت من منابع فكرية أخرى، بجانب

(76) غريب سيد أحمد وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، 17.

(77) ... 105

الفلسفة الهيجيلية من ناحية، كما تأسست من خلال الدراسة الاجتماعية الواقعية لحياة الطبقة العاملة من ناحية أخرى، وبالتالي يمكن اعتبار الفكر الماركسي هو الوريث الشرعي لعصر التنوير باتجاهاته النقدية والسلبية (78).

لقد استخدم "ماركس" الديالكتيك الهيجلي بعد أن عدله وطوعه لخدمة قضاياها الأساسية، فالعقل عند "هيجل" يحتوى العالم كله، فهو قوة خالدة تعبر عن ذاتها في كل جوانب الحقيقة الواقعية، ولكن ماركس في عام 1844م كتب نقدا مطولا للمنهج الهيجلي، أثنى فيه على مفهومات "هيجل" التي قدمها في مؤلفه "فيتوميتولوجيا الروح"، وهى المفهومات الخاصة بأصل الإنسان وتطوره، الذي أكد فيه على أهمية العمل الإنساني واعتباره القوة الدافعة للنشاط الإنساني، ولكن "ماركس" يعتقد أن هيجل قد فهم العمل في شكل مختلف، إذ تصور "هيجل" أن العمل هو النشاط الروحي الخالص، كما أن العملية التاريخية كانت في تصوره أيضا متمثلة في حركة المقولات أو الأفكار المجردة وصراعها "المثالية الجدلية"، ولذلك فإن "ماركس" في نقده لفلسفة التاريخ عند "هيجل"، قبل تصوره للتاريخ بوصفه عملية الخلق الذاتي للإنسان، لكن هذه العملية تختلف عند "ماركس"، فهي مادية صرفه، وليست روحية أو فكرية، فماركس يصف العمل بأنه اجتماعي مادي تطور من خلال الإنسان في سيرته التاريخية (79).

والواضح أن "ماركس" استعار من هيجل قانون "الديالكتيك" الذي استعمله في تفسير حركة المجتمع تفسيراً مادياً، وهذا القانون ساعد ماركس على رسم مسيرة التحول الاجتماعي التي تشهدها المجتمعات البشرية "حيث يتحول من المهادية البدائية إلى العبودية ثم الإقطاع ثم يتحول إلى الرأسمالية أو الاشتراكية"، وهذا التحول يعزى إلى

(78) محمد عاطف غيث : الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، 1996، ص 222.

(79) محمود عوده : تاريخ علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 111.

القوى المادية التي سرعان ما تثير روح المنافسة والانقسام والصراع والثورة الاجتماعية التي تنتقل المجتمع من شكل إلى آخر (80).

أما عن أثر أفكار "كونت" على "ماركس"، فيمكن القول أن ماركس رفض نظرية "كونت" رفضا تاما وأدان روحها اللاهوتية، ولما كانت نظرية "كونت" محاولة واعية لدحض ما سمي "بالفلسفة السلبية"، وهى الفلسفة النقدية التي ظهرت وسيطرت على المناخ الفكري في عصر التنوير، ومن الجدير بالذكر أن الفلسفة السلبية أو النقدية هذه قد استخدمت كسلاح ضار في أيدي الطبقة البرجوازية الصاعدة في صراعها مع الطبقات الإقطاعية اللاهوتية القديمة، وقد تمخض هذا الصراع عن الثورة الفرنسية وانهيار النظام القديم (81)، ولذلك يمكن القول بأن الفلسفة النقدية قامت بوظيفة تاريخية هامة، بالرغم من انتقاد كونت لها، الذي اعتقد أن قيام النظام البرجوازي يسلب الفلسفة السلبية وما سمي "بمشروعية التنوير" الذي ينفي كونت مشروعية منطقها، وبالتالي ينفي مشروعية الثورة الفرنسية، عكس الفكر الماركسي الذي يؤكد ويثبت مشروعية منطق التنوير، وهذا يوضح موقف ماركس الراض للفكر الكونتي بكل ما يتضمنه هذا الفكر من قضايا مناقضة ومعادية لفلسفة التنوير.

وأخيرا يمكننا القول أن الفكر الماركسي هو الوريث الشرعي لفلسفة التنوير، بجانب مؤلفاته العديدة "الاتحاد السياسي" الذي أحدث ثورة في هذا العلم، ثم عكف بعد ذلك على العمل الأكبر، بعد أن نضجت في ذهنه نظريته التي صقلتها أبحاثه وعززتها تجاربه، فتلورت في كتابه "رأس المال" الذي ظهر الجزء الأول منه عام 1868م، ولكنه توفي قبل أن يتمه، وأكمله من بعده صديقه "أنجلز" وكان الاثنان معا قد خلفا تراثا فكريا ضخما (82).

ثانيا : نشأة علم المجتمع :

من المعروف أن "كارل ماركس" رفض التسمية التي أطلقها "كونت" على العلم الجديد، وفضل أن يطلق على هذا النوع من الدراسة

(80) ياس خضير البياتى : الفكر الاجتماعي من عصر الحكمة إلى عصر العلم، منشورات

الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2000، ص ص 247 - 248.

(81) محمود عوده : مرجع سابق، ص 116.

(82) ...

"علم المجتمع"⁽⁸³⁾، وقد يرجع ذلك إلى كراهيته للفلسفة الوضعية التي روج لها كونت، وبالتالي اجتهد في إنشاء علم يدرس المجتمع على أساس علمي كما يلي :

1- لاحظ ماركس أن علم الاجتماع كما ظهر في القرن التاسع عشر على يد " أوجست كونت "، " هربرت سبنسر " وغيرهما، كان يرتبط بالفلسفة الوضعية ويغرق في الميتافيزيقا ويغلب عليه الطابع الذاتي والسمة المثالية.

2- لاحظ أيضا أن هذا العلم كان ينظر إلى المجتمع باعتباره كتلة من الأشخاص يرجع تغيرها إلى إدارة الحكام ورجال السياسة والأيدولوجية، الأمر الذي جعله ينفى وجود القوانين الوضعية التي تحكم الجنس البشري خلال التاريخ.

3- يرى "ماركس" أن هذا العلم قد عجز عن أن ينسق بين الحقائق التي توصل إليها، وعن التمييز بين الظواهر الهامة وتلك الثانوية، وعن الكشف عن المعايير الموضوعية التي يمكن الاستعانة بها في هذا التمييز.

وبناء على ذلك يرى "ماركس" أنه لكي يتمكن علم المجتمع من النهوض على أساس علمي، ولكي يكون علما حقيقيا لابد له من أن يستند إلى وجهة النظر المادية في التاريخ، التي تعتبر علاقات الإنتاج هي جوهر بناء المجتمع، وبذلك استطاع "ماركس" بوجهة النظر المادية للتاريخ أن يحقق ما يلي⁽⁸⁴⁾:

1- أن يخلص علم الاجتماع من الفلسفة المثالية، وأن ينكر أثر العزل الاتفاقية والذاتية، ويؤكد القوانين الموضوعية التي تحكم التطور البشري خلال التاريخ.

2- أن ينسق بين الحقائق التي توصل إليها في علم المجتمع.

3- أن يميز بين الظواهر الهامة والظواهر الثانوية، أو بين علاقات الإنتاج وبين غيرها من علاقات اجتماعية أخرى.

4- أن يسد الكثير من الثغرات التي كان يتصف بها علم الاجتماع، كما جاء في كتابات " أوجست كونت " وغيره.

(83) Bottomore & Maximilein, eds, Karl Marx : Selected writings in sociology and social philosophy, Rubel, Bellican, Book, 1963, pp.28-32.

(84) على عبد الرازق جليبي : مرجع سابق، ص 78.

من هنا يمكن القول بأن " كارل ماركس " على الرغم من أنه لم يخصص كتابا مستقلا يعالج فيه موضوعات الدراسة في علم المجتمع، إلا أن إسهاماته في علم المجتمع قد رفعت لأول مرة هذا الميدان الجديد إلى مستوى العلم، ولذلك فإن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع كما يرى " ماركس " تتمثل في رسالة قوامها إثبات الطابع الإنساني والاجتماعي للمجتمع، كما اهتم بفلسفة التاريخ، وهذا يؤكد أهمية الدراسات التاريخية في علم الاجتماع بوجه خاص.

ثالثا : موضوع علم الاجتماع :

حدد "ماركس" موضوع علم الاجتماع في "دراسة بناء المجتمع في جملته"، والمجتمع عنده وحدة الدراسة في التحليل السوسيولوجي يكبر الدولة ويفوق الأمة، وهو عبارة عن حقبة تاريخية قد توصف بأنها إقطاعية أو برجوازية أو رأسمالية أو اشتراكية على حد تعبيره⁽⁸⁵⁾.

وقد قسم "ماركس" علم المجتمع إلى قسمين هما⁽⁸⁶⁾:

الأول : علم المجتمع النظري العام : ويختص بدراسة القوانين التي تحكم ظهور وتغير التكوين الاقتصادي الاجتماعي موضوع الدراسة، ويحلل ميكانيزمات أداء الأنساق الاجتماعية لوظائفها، هذا فضلا عن دراسة تفاعل الكائنات العضوية.

الثاني : علم المجتمع النظري الخاص : ومن أمثلته " علم مجتمع العمل أو الأسرة أو الثقافة أو غيرها"، ويهتم بدراسة القوانين المتعلقة بتغير هذه الأنساق الاجتماعية الفرعية وأدائها لوظائفها والعناصر المكونة لها وميكانيزم التفاعل بينهما. ويرى "ماركس" أن هذين القسمين مرتبطان فيما بينهما ولا يمكن الفصل بينهما.

رابعا : العلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي :

تعتبر من أهم القضايا التي تناولها " ماركس"، ويرى أنه يوجد في المجتمع نوعان من البناء الاجتماعي هما "الهيكل أو البناء الأساسي أو الأسفل sub structure ويتكون من العوامل الاقتصادية والمادية، ثم البناء الأساسي الأعلى super structure

(85) C.W. Mills : The Marxists , N.Y,Dell pab.company,co,Enc,1962.p16.

ويتألف من الأفكار والمبادئ والنظم السياسية والقانون والدين والفلسفة والفن والأدب والعلوم والمعايير الخلقية " وأي تغير في البناء الأسفل يتبعه حتما تغير في البناء الأعلى، ولكن "ماركس" يرى أن هناك تفاعلا أو تأثيرا متبادلا بين كلا الأساسين أو البناءين العلوي والسفلي⁽⁸⁷⁾.

كما يؤكد أن العلاقات القانونية والشكل الذي تتخذه الدولة لا يمكن فهمها من خلال النظر إليها في ذاتها، أو من خلال التطور المزعوم للعقل البشري، وإنما تتأصل جذورها في الأوضاع المادية للحياة، ويرى أن الأفراد يتصلون خلال قيامهم بعملية الإنتاج الاجتماعي في علاقات الإنتاج تتطابق مع مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية، وتشكل مجمل علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي تنهض عليه الأبنية الفوقية القانونية والسياسية، وتنطلق منه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي، ويحدد أسلوب إنتاج الحياة المادية الطابع العام لمجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والروحية، إذن ليس الوعي هو الذي يحدد وجود الناس، بل على العكس من ذلك تماما، فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم، وعندما تصل قوى الإنتاج المادية في المجتمع إلى مرحلة معينة من مراحل تطورها، فإنها تدخل في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة، أو علاقات الملكية بالمعنى القانوني، وهي العلاقات التي كانت متسقة

معها من قبل، ذلك لأن علاقات الإنتاج القديمة هذه تتحول إلى قيود على تطور قوى الإنتاج، وحينئذ تبدأ مرحلة من الثورة الاجتماعية، ويتغير الأساس الاقتصادي ويطرأ تحول يتفاوت في معدله على البناء الفوقي، أي أن طريقة الإنتاج التي تكون النظام الاقتصادي للمجتمع هي الأساس الذي يحدد وكيف النظم العليا للمجتمع من سياسية ودينية وعقلية⁽⁸⁸⁾، أي أن الوسط الطبيعي يكسب المجتمع مظهرا اقتصاديا خالصا في الإنتاج، وهذا المظهر بما يحتويه من درجة السهولة في الحصول على العيش، وضمن الوسائل التي تكفل ذلك يحدد بدوره مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى " كالأخلاق والقانون والفن والدين "، فهذه كلها ليست إلا ظواهر إضافية للظاهرة الأساسية وهي الظاهرة الاقتصادية.

(87) أحمد الخشاب : مرجع سابق، ص 541.

(88) السيد محمد بدوي : مرجع سابق، ص 257.

نخلص من ذلك، إلى أن "ماركس" يعتقد بوجود بناءين للمجتمع " البناء السفلي والبناء العلوي " بينهما تأثير متبادل، وأي تغير في البناء السفلي أو المادي للمجتمع يتبعه تغير في البناء الفوقي للمجتمع.

خامسا : الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي :

يرى " ماركس " أن الطبقة الاجتماعية هي " أي تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج، وتختلف عن بعضها البعض على أساس أوضاعها الاقتصادية، أي أن الوجود الطبقي يقوم على أساس الوظيفة المشتركة في إطار عملية الإنتاج، أو أن أسلوب الإنتاج هو الذي يهيئ الظروف لوجود الطبقة الاجتماعية (89) .
وتنهض الطبقات الاجتماعية عند " ماركس " أساسا على علاقات الإنتاج السائدة، وتؤدي علاقات الإنتاج في المجتمعات الطبقيّة التي تقوم على الملكية

الفردية، إلى وجود طبقتين أساسيتين " طبقة مستغلة تملك وسائل الإنتاج، طبقة ممتورة لا تملك سوى قوة العمل ". ونتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة بين هاتين الطبقتين يكون الصراع حتميا، حيث يؤدي في النهاية، ومن خلال الثورة الاجتماعية إلى تغيير في علاقات الإنتاج أو شل الملكية السائدة.

ومن خلال تتبع " ماركس " لأثر الأنظمة الطبقيّة في العالم، ودراسة أسباب نشأتها، والمراحل التاريخية التطورية أتى مرت بها، يؤكد أن الأنظمة الطبقيّة تتحول من نمط لآخر تبعا لتحول المجتمعات والحضارات، ففي المجتمع العبودي الذي كان سائدا في الحضارات القديمة، ففي الحضارة الإغريقية والرومانية كانت توجد طبقتان اجتماعيتان متخاصمتان هما " طبقة الأحرار، طبقة العبيد "، فالأحرار يمتلكون العبيد ويتصرفون بهم كما يشاءون، والعبيد يباعون ويشتررون في أسواق العبيد، وليس لهم أية حريات ما عدا إطاعة الأحرار طاعة عمياء، وهذا الاستغلال دفع العبيد إلى التكتل والوحدة بعد ظهور الوعي الطبقي بينهم إلى الثورة ضد الأحرار، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط المجتمع العبودي وتحوله إلى مجتمع إقطاعي (90) .

نستنتج مما سبق، أن الصراع الطبقي وما يؤدي إليه من ثورات اجتماعية هو المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي في المجتمعات

(89) محمود عوده وآخرون : مرجع سابق، 127.

(90) Marx.K.Selected : Writing in sociology and social philosophy , apelican Book,middle sex,England, 1967,p.208.

الطبقية حتى يتم الانتقال إلى مجتمع بلا طبقات، وتاريخ كل مجتمع ليس سوى تاريخ صراع الطبقات.

سادسا : منهج البحث عند ماركس :

حدد " ماركس " منهج البحث في علم المجتمع " **بالمنهج الجدلي** " الذي يفسر تطور حركة التاريخ عن طريق الواقعة المادية ونقيضها ثم اختفائها بظهور واقعة مادية جديدة⁽⁹¹⁾، ولقد عاب البعض على ماركس من أنه استخدم منهجا استدلاليا بحثا في دراسته لعلم المجتمع، يبدأ فيه ببعض المبادئ المجردة، ثم يستشهد بعد ذلك بالوقائع التي تثبت صحتها، ولقد رد البعض الآخر على هذا الانتقال قائلين، أن ماركس قد اتبع بالفعل منهجا استقرئيا كان من نتيجته أن

توصل إلى تصور للمراحل المتباينة للتنظيم الاجتماعي يبدأ " **بمرحلة المهادية البدائية، ثم مرحلة الرق، ثم مرحلة الإقطاع، ثم المرحلة الرأسمالية، ثم المرحلة الاشتراكية** " ⁽⁹²⁾، كما أن " ماركس " استخدم أيضا المنهج الإحصائي والامبيريقى، عندما اشترك في إجراء استفتاء للعمال في فرنسا استخدم فيه أسلوب الاستخبار الذي استعان في تطبيقه بالصحف الفرنسية.

مما سبق يتضح، أن كارل ماركس بإسهاماته يفوق غيره من العلماء، فلم يفسر لنا الظواهر الاجتماعية بعوامل غير اجتماعية شبه غيبية كالأفكار والمعتقدات والشعور، وإنما أبرز العوامل الموضوعية الأساسية أتى تخضع للدراسة والقياس والتي تكسب للعلم طابعا علميا.

(91) أوسكار لانج :الاقتصاد السياسي،ترجمة راشد البراوى،دار المعارف،القاهرة،1961،ص

(92) أرمان كوفيليه : مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية،

السادس فصل

أمیل دور کایم

1917/1858

يمثل دوركايم نقطة تحو هامة في تاريخ الفكر الاجتماعي ونظرية علم الاجتماع، فلقد تجنب الكثير من المشكلات التي أثارها علماء الاجتماع التطوريون فى القرن التاسع عشر، وجعل اهتمامه منصبا على تحديد موضوع علم الاجتماع وتميزه عن علم النفس، وتحريره من الفلسفة الاجتماعية،

١ - خليفة تاريخية:

ولد اميل دوركايم فى ١٣ ابريل عام ١٨٥٨ فى مدينة اينال بمقاطعة اللورين عن أسرة يهودية تتمسك بتقاليد الدين، وقد أحب دوركام منذ حداثة مهنة التدريس فصمم على أن يصبح مدرسا، وليس رجل دين كما كانت ترغب أسرته، وقد ظل حتى الثامنة عشرة من عمره طالبا متفوقا بمدرسة اينال، ثم ما لبث أن انتقل الباريس حيث التحق الليسيه، وهى خطوة ضرورية للالتحاق بعد ذلك بمدرسة المعلمين العليا، والتي كانت تمثل فى ذلك الوقت قمة اختيار الطلاب الأكاديميين فى فرنسا، وقد تمكن دوركايم من الالتحاق بها بعد أن اجتاز اختبار تمهيديا عام ١٨٧٩، وكان قد بلغ من العمر ٢١ عاما، ولقد كانت المدرسة مركزا هائلا للفكر فى ذلك الوقت، إلا أن علم الاجتماع لم يكن يحتل بعد مكانته اللائقة، والتقى دور كايم فى رحاب هذه المدرسة بزملاء له كانوا فيما بعد رواد الفلسفة والعلم، ومن هؤلاء بيرجسون، وجون جوريه، وبلوندل، وبيرجانيه، والتون ماير، وعلى الرغم من أن دوركايم قد عاصر ك المفكرين السابقين، إلا أنه لم يكن ارضيا تماما عن موقفه، فلقد أحب الفلسفة، ولكنها ليست تلك التي نظر إليها بعض زملائه

وأساتذته بوصفها هوية التفلسف "حول لا شيء" فهو يطالب بمعرفة فلسفية يمكن الإفادة منها فى الميادين السياسية والاجتماعية، وابدى دوركايم إعجابه الشديد بثلاثة من أساتذته هم: اميل بترود، وفوستل دى كولانج، جيلوس موتو، ولقد مكنته تلمذته على هؤلاء الأساتذة من التعرف على طارئ التفكير المنطقي فى تناول المشكلات، ولكنه حينما بدأ مطالعته الخاصة، اكتشف أن أساتذته الحقيقيين هم أشخاص قار لهم ولم يلتقي بهم فعلا من أمثال رينوفيه والذي كان أحد أعلام الفلسفة الأخلاقية، وأوجست وسان سيمون.

ولقد تميزت هذه الفترة أيضا بجو فكري خاص ففي عام ١٨٧٩ حينما التحق بالمدرسة كان قد مضى حوالي تسع سنوات على إعلان الجمهورية الثالثة فى فرنسا، بعد أن هزمتها ألمانيا، وساد فى ذلك الوقت شعور قوى بين المفكرين بأن النظم القديمة يجب أن تستبدل بنظم أخرى جديدة نتيجة التحول الكبير الذي طار على فرنسا، وقد أدى ذلك بدوركايم إلى التفكير فى موضوعات ثلاث: فأحس أولا أن هناك ضرورة تملى عليه التخصص فى البحث الاجتماعي بحيث يطبق مناهج العلوم الوضعية فى دراسة الشئون الإنسانية، وثانيا وجد أنه يتعين عليه أن يعيد النظر فى الفلسفة المعاصرة، وبخاصة فلسفة العلم، وثالثا نظر إلى الاجتماع لا باعتباره علما مجردا، ولكنه علم يصلح للتطبيق على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها فرنسا فى ذلك الوقت.

وبعد أن تخرج دوركايم لكي يشغل وظيفة مدرس لعلم الاجتماع بجامعة بوردو، ثم ما لبث أن أصبح أستاذا بها عام ١٨٩٦، وفى خلال هذه السنوات لم يكن التدريس هو كل ما ينشغل به، وقد اتم درسته للدكتوراه عن تقسيم العمل الاجتماعي ونشرها عام ١٨٩٣، وفى عام ١٨٩٥ نشر مقالة عن قواعد المنهج فى علم الاجتماع، الذي عبر بصورة واضحة عن الإطار المنهجي والتصوري لعلم الاجتماع، ثم نشر عام ١٨٩٧ درسته عن الانتحار، وانشغل إلى جانب ذلك كله بتحرير "حولية علم الاجتماع" التي

ظهر العدد الأول منها عام ١٨٩٨، بوصفها مجلة متخصصة تعرض مجموعة كتابات اجتماعية وفلسفية.

وفي عام ١٩٠٦ انتقل دوركايم إلى جامعة السوربون ليشغل كرسي التربية فيها، وظل يقوم بتدريس التربية وبعض الدروس الأخرى في الأخلاق والدين، والزواج، والأسرة إلى أن وافقت الجامعة عام ١٩١٣ على أن يصبح دوركايم أستاذا للتربية وعلم الاجتماع، وهذا هو أول كرسي له أهميته في فرنسا يتضمن كلمة "علم الاجتماع"، وفي عام ١٩١٢ نشر دوركايم آخر أعماله وهو: "الصور الأولية للحياة الدينية" الذي قدم فيه نتائج دارساته للقبائل الاستارلية عن الدين والأخلاق والمعرفة، ولقد أصيب دوركايم بنوبة قلبية حادة عقب وفاة ابنه اندري مما عجل بوفاته عام ١٩١٧.

ولقد تميزت أعمال دوركايم بالتكامل المنطقي الشديد، وباهتمامه بالدراسات الامبيريقية، ولكن دوركايم تأثر بأعمال العلماء السابقين عليه، وبخاصة أوجست كونت وسان سيمون، وأعجب أيُّ مُضًا بتلك النزعة الجماعية التي عبر عنها من قبل مجموعة مفكرين فرنسيين من أمثال دي بونالد ودي ميستر، حين ذهبوا إلى أن الجماعة الاجتماعية تسبق الوجود الفردي وتشكله، وهي منهج الثقافة والقيم، وأن التغييرات الاجتماعية لا تتأثر بالإرادة الفردية.

ولقد وجد أيُّ مُضًا أن كتابات سان سيمون عن ضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظاهر الاجتماعية، والبرنامج الذي وضعه للفسيولوجيا الاجتماعية باعتبارها تبحث عن القوانين الضرورية للتطور الاجتماعي، تتفق إلى حد كبير مع أفكاره حول طبيعة علم الاجتماع ومنهج البحث الملائم له، والتقت هذه الأفكار مع اهتمام أوجست كونت بالاجتماع والأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الحقيقية، وحذفه لعلم

النزعة إليها استندت التي الأسس جميعا تشكل وأصبحت، للعلوم تصنيفه من نفس السوسيولوجية عند دوركايم، ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن كل هذه المؤثرات، بالإضافة إلى ظروف المجتمع الفرنسي في عصره، قد جعلت دوركايم يهتم بمشكلة النظام العام، وطبعت نظريته بطابع محافظ ويظهر ذلك بوضوح منذ أعماله المبكرة حتى الصفحة الأخيرة من مقاله: مقدمة في الأخلاق، الذي كتبه باختصار قبل وفاته.

٢- أسس علم الاجتماع:

_____ ذكرنا فيما سبق أن دوركايم قد كتب في علم الاجتماع من خلال مناخ فكري واجتماعي خاص، وظروف مجتمعية شهدتها فرنسا آنذاك، وربما كان ذلك هو السبب الذي دفع بعض الدارسين، وعلى الأخص ازيلتن في مؤلفه الأيديولوجية وتطور نظرية علم الاجتماع، وكذلك انتوني جيننز في الأرسالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، إلى القول بأن فهم علم الاجتماع عند دوركايم، شأنه شأن غيره ممن عاصروه، يجب أن يبدأ من تحليل علاقته بالفكر الاشتراكي، وبالحركة الاشتراكية التي سادت في عصره، فلقد اهتم دوركايم بموضوعات الاشتراكية ومشكلاتها منذ وقت مبكر أي عام ١٨٨٣، وهو وقت معاصر تقريبا لاهتمامه بوضع الخطوط العريضة لدرسته عن تقسيم العمل الاجتماعي، ومع أنه منذ ذلك الوقت أخذ يهتم أكثر فأكثر بعلم الاجتماع تاركا موضوعات الاشتراكية ومنهجها نحو المشكلات الاجتماعية، إلا أنه - كما يذهب مارسيل موسى لم يفقد أبدا اهتمامه بنقطة الانطلاق، ففي عام ١٨٩٥ عاود درسته للاشتراكية والقى مجموعة محاضرات فيها بجامعة بوردو، ومحاوولا تناولها من منظور موضوعي وسوسيولوجي، حيث حاول تحليل أسباب ظهور هذه الفكرة، فركز على تساؤلات رئيسية مثل: كيف يستطيع المرء تفسير الصور المختلفة للأيديولوجية الاشتراكية؟ وما هي الضغوط والظروف الاجتماعية التي دفعت سان سيمون، وفورييه، وأوين، وماركس إلى

تقديم نظرياتهم؟".

والواقع أن دوركايم كان على معرفة وثيق بالتراث الاشتراكي بما في ذلك أعمال
ماركس، ومع ذلك فقد ظل طوال حياته معارضا للاشتراكية، خاصة وانها تؤكد جوانب
تبدو لدوركايم غير مألوفة تماما، من ذلك مثلا "طابع العنف الذي يغلب عليها، واهتمامها
البالغ بالتقسيم الطبقي، والنغمة السياسية المسيطرة عليها،" وهكذا؛ على العكس من تلك
النظرة للمجتمع التي تعتبر بناؤه وتغيره بمثابة انعكاس للبناء الطبقي ولصراع الطبقات
وضع دوركايم نظرية تسند إلى التضامن العضوي، تتجاهل إلى حد كبير تلك المنازعات
والصراعات الطبقيّة، ونظر إلى التغيير على انه مرغوب فيه إذا كان ينطوي على فوائد
تنسحب على المجتمع ككل، وهكذا؛ تأثر دوركايم بأعمال أوجست كونت، واستعان بها
في تقديم فلسفة وضعية بنائية تعارض تماما الفلسفة السلبية النقدية للاشتراكية، وحاول أن
يقدم نموذجا للمجتمع يخلو من ذلك التأكيد المفرط على القوة، والصراع السياسي، والتدرج
الطبقي، معارضا بذلك كل ما كتبه ماركس، ومعنى ذلك كله أن اهتمام دوركايم
بالتضامن يعكس خوفه من الصراع الاجتماعي والسياسي الذي ساد في عصره، ومن ثم
حاول أن يقدم نسقا فكريا يمثل في الحقيقة ردا محافظا على الفكر الماركسي والاشتراكي،
فإذا كان ماركس قد طور تلك العناصر الثورية التي تضمنها فكر سان سيمون، فإن
دوركايم قد وجد عند سان سيمون جانبا محافظا اعتمد عليه في تطوير نموذجه للمجتمع،
فمع أن سان سيمون قد منح للصراع الطبقي دورا هاما في التحول من النظام الإقطاعي
إلى النظام لاجروازي، إلا أن هذا الصراع يفقد أهميته تماما بعد تأسيس النظام الصناعي
العلمي، وعلى الرغم أي فضا من انه اعترف بالطبقات والتدرج الطبقي، إلا أن لاحظ انه
في المجتمع الجديد سوف يتحقق نظام اجتماعي عضوي يقوم على السلام والاستقرار
الاجتماعي، فالتكامل سيكون هو النتيجة المترتبة على تنظيم الأفكار الأخلاقية، وهذه

القضية التي استند إليها دوركايم، ذلك أن تقسيم العمل، وتقدم العلم والصناعة لن يترتب عليها تفكك اجتماعي على نحو ما ذهب كونت، فكل شيء يعتمد بالنسبة لسان سيمون ولدوركايم أي، ضا، على وجود النظام الأخلاقي الذي يلاءم هذه الظروف والأوضاع الاجتماعية الجديدة، وهكذا؛ وجد دوركايم عند سان سيمون تلك المبادئ التي يستطيع أن يستخدمها في تدعيم النظام الاجتماعي العام وتكامل الطبقات الاجتماعية، والجماعات المهنية في المجتمع الفرنسي المعاصر، ودور النظرية في هذا الصدد، يجب أن يكون دورا وضعيا وإيجابيا، وليس دورا سلبيا أو نقديا أو ثوريا بأيّة حال، وكذلك استمد دوركايم من برنامج الفسيولوجيا الاجتماعية الذي وضعه سان سيمون مسلماته الأساسية على الطابع الوظيفي للمجتمع، فالمجتمع ليس ببساطة هو تجمع عدد من الأفراد، وإنما هو واقع قائم بذاته.

ومن خلال هذا التصور المحافظ للمجتمع حدد دوركايم المبادئ الأساسية التي يستند إليها علم الاجتماع، فهذا الأخير أولا هو علم طبيعي، وموضوعي، وشامل للظواهر الاجتماعية، وهو يتميز أي، ضا، بالتنوع والاستقلال، ومعنى ذلك أنه ينظر إلى الظواهر الاجتماعية كما توجد في الطبيعة بوصفها تتميز بخصائص واقعية محددة، ثم أن هذه الظاهر ترتبط فيما بينها بعلاقات عامة وضرورية مشتقة من طبيعتها الخاصة، أو هي بعبارة أخرى خاضعة لنفس مبدأ الحتمية الذي تنهض عليه كافة العلوم ومن ثم فيوسعنا أن نكشف عن القوانين المعبرة عن هذه الروابط الضرورية بين الظواهر، مستخدمين في ذلك مناهج الملاحظة الدقيقة، والبرهان المنقي والتعميم المنظم، وهي نفس المناهج التي تستخدمها العلوم الطبيعية.

وجدير بالذكر أن دوركايم حين يسعى إلى إقامة علم الاجتماع على أسس علمية إنما هو في الحقيقة يعيد صياغة أفكار سبقه إليها سان سيمون، وكونت، وسبنسر، ولكن

الشيء الذي يؤكد دوركايم هو أن هؤلاء لم ينجحوا في فصل علم الاجتماع عن الفلسفة والتصورات الميتافيزيقية، فهو وإن كان يؤمن بالمنهج الوضعي، إلا أنها ليست تلك الوضعية الميتافيزيقية التي بناها كونت وسبنسر، حين نظر إلى الظواهر المجتمعية بوصفها تسير عبر خط تطوري تقدمي واحد، واعتقد دوركايم أن الإسهام الجديد الذي سيقدمه لعلم الاجتماع يتلخص في التدليل على أن السمات المميزة للإنسان مستمدة من المجتمع، وأن المرء لا يستطيع بأية حال أن يتجاهل المجتمع والحياة الاجتماعية اللذان يحددان وجوده.

هكذا حاول دوركايم أن يضع أسس علم الاجتماع وفقا لتصوراته المنهجية، وتفسيره لكل من الفرد والمجتمع، مرتكز على ثلاثة افتراضات أساسية هي: أن هناك وحده في الطبيعة، وأن الظواهر الاجتماعية جزء من العالم الموضوعي أو هي واقعية، وأخيرًا تخضع هذه الظواهر لقوانين ومبادئ خاصة هي قوانين طبيعية، ومن ثم فهي تخضع للبحث العلمي، الذي يجب أن يسترشد بدوره بمجموعة قواعد محددة تتلخص في: تعريف موضوع الدراسة على أساس الملاحظات الواقعية، وصف النماذج السليمة والمعتلة بعد دراسة حالات كثيرة، التصنيف إلى أنواع وأجناس، البحث السببي والمقارن عن أسباب التباين، ثم اختيار التوصل بعد ذلك كله إلى قانون عام ومعنى ذلك كله أن علم الاجتماع يسلم بحقيقة أساسية وهي أننا إذا أردنا أن نعرف الإنسان فعلينا أن نعرف أيًا ما هو "المجتمع"، ذلك أن كل صور التغير في العالم أرجعة إلى التفاعل بين وحدا تنسق معين، طالما أن التغير عملية تلقائية تظهر بفعل ظروف معينة تمر بها عملية التفاعل، والمجتمع هو واقع متميز له شعوره الخاص به، والذي ينشأ بدوره عن التفاعل بين الأفراد، فهناك تساند متبادل بين الضمير الفردي والضمير الجمعي، فكل ضمير فردي تعبر عنه بلفظ "أنا" هو في الحقيقة "نحن"، وهكذا فإن القواعد الأخلاقية والقانونية

وغيرها هي مظاهر موضوعية لواقع جمعي له خصائص تعلو فواق الأفراد والمجتمع، وأن كان يتكون من الأفراد، إلا أنه يشكل واقعا قائما بذاته، يبنى أن كل فرد يولد ويجد الإطار الاجتماعي الذي يصبح مجرد عنصر فيه، فالمجتمع إذن واقع لم تخلقه أية إرادة فردية، فشخصية الفرد نفسه هي نتاج للمجتمع، وهذا هو ما يفسر لنا القول بأن المجتمع يعلو فوق الأفراد، لأنه لا يعتمد في وجوده على أي فرد معين. وهكذا يصبح المجتمع مستقلا عن عقول الأفراد، وتصوراتهم وحالاتهم النفسية، ويقول دوركايم: "أن المجتمع ليس هو الموجود غير المنطقي، أو الوهمي، كما كان ذلك هو الاعتقاد السائد قديما، أن الأمر على العكس من ذلك تماما، فالتصورات الجمعية هي الصورة العليا للحياة النفسي، حيث هي وعي بالوعي، وهي لذلك يجب أن تظل خارجة عن الأفراد، وتسمو فوقهم، حيث هي تدرك الأشياء في جوانبها الدائمة الأساسية فقط، وهي تشكلها وتجعل منها أفكارا قابلة للتواصل، فالمجتمع يرى أبعد وأفضل من الأفراد، وإذا كانت كل المجتمعات، أن عامل المجتمع تختلف باختلاف البيئة الطبيعية، والتطور التاريخي للمجتمعات كل على حدة، ومن ثم فانا نستطيع القول أن هناك عديدا من المجتمعات، ولكن الملاحظة العلمية والتحليل المقارن سيمكننا من تصنيف هذه المجتمعات إلى "أنواع" أو "نماذج" لكل منها خصائصه النوعية.

ولقد استعان دوركايم في التدليل على نزعة الواقعية الاجتماعية ببعض الحجج، فنحن نلاحظ أولا اللاتجانس العام بين الحالات الفردية والحالات الجمعية للعقل، مثال ذلك أن الخطر القومي يزيد من قوة الشعور الجمعي بالوطنية بصورة تفوق أي شعور فردي، كما أن رغبة المجتمع في التضحية تزداد عن رغبة الأفراد في التضحية بأنفسهم، وكذلك نلاحظ أن سلوك الأفراد واتجاهاتهم تختلف باختلاف الموقف الجماعي، فالفرد يفكر ويشعر بطريقة غير عادية حينما ينخرط في حشد، ويدل ذلك على انبثاق واقع جديد

يخلقه تجمع الأفرد، وهذا الواقع يؤثر في سلوكهم ويعمل على تغييره، ونحن كذلك إذا نظرنا إلى الإحصاءات الاجتماعية سنلاحظ أن عددا من الظواهر الاجتماعية كالجريمة، والزواج، والانتحار تظهر بدرجة عالية من الأنساق والاطراد من سنة إلى أخرى، وهي إما تظل مستقر، أو أن تخضع لمعدل تغير مطرد، وهذا الاطراد لا يمكن أن يشتق من الدوافع الفردية، كما لا يمكن أن يفسر في ضوء القوى الطبيعية والبيولوجية، أن التفسير الوحيد هو ذلك الذي نجده في تأثير بعض التيارات الاجتماعية الواقعية، التي تكون جزءا من بيئة الفرد فكما تنتج الحياة عن تجمع معين للخلايا، فإن المجتمع لا يخضع لخصائص عقول الأفرد، ولكنه يشكل واقع قائم بذاته، ينبثق عن تجمع وتفاعل عقول الأفرد.

وهكذا يحدد دوركايم علم الاجتماع بوصفه الدراسة العلمية للنظم من حيث نشوءها وتطورها ووظائفها، وإذا كان كل من كونت وسبنسر قد كرسا جانبا كبيرا من جهودهما لمناقشة مسار التقدم الإنساني، فإن التقدم في حد ذاته تصور عقلي، وليس واقعة يمكن التحقق منها عن طريق البحث الامبيريقى، فالواقعة - فيما يرى دوركايم - تختلف عن الفكرة التصورية بنفس الصورة التي يختلف فيها ما نعرفه من الخارج، عما نعرفه من الداخل، والواقع أن هذا التعريف لعلم الاجتماع يعني بالنسبة لدوركايم أولا أن هذه النظم هي جزء من الأنساق الاجتماعية، ولا يمكن أن تدرس إلا من خلال هذا السياق الكلي للمجتمع، هذا فضلا عن أن دراسة أصول النظم تحتل عند دوركايم نفس الأهمية التي تشغلها في كتابات السابقين عليه من أهمهم وستر مارك، كما أن دوركايم ثانيا كان يقصد إلى تحديد موضوع علم الاجتماع ومجاله فلقد كان يلاحظ على علم الاجتماع ما تصوره علماء القرن التاسع عشر انه ليس محددًا بصورة واضحة تماما، فهو يكاد يغطي كل ما يتصل بالطبيعة الإنسانية سواء تعلق ذلك بالظواهر البيولوجية أو

النفسية أو المجتمعية ولا يعتقد دوركايم أن هذا التصور الواسع النطاق لموضوع علم الاجتماع يمكن أن يجعل منه دراسة علمية دقيقة، ومن ثم تنشأ ضرورة تحديد نطاق الدراسة في العلم بطائفة نوعية من الظواهر لا تختلط مع ظواهر تدرسها علوم أخرى.

٣- تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي:

في أول دراسة هامة لدوركايم حدد لنفسه مهمة أساسية تتلخص في التبدليل على أن نمو تقسيم العمل بوصفه يمثل عملية تاريخية ضرورية يؤدي بالتالي إلى تزايد التضامن الاجتماعي بين الناس، ولقد استعار دوركايم هذه الفكرة من سان سيمون، ولا تمثل قضية وضعية فحسب، ولكنها أيُّضا تثير الكثير من الجدل والنقاش، والواقع أن الاشتراكيين المعاصرين، وبخاصة الماركسيين منهم قد اعتبروا أيُّضا أن نمو الصناعة والعلم وتطورهما يعد عملية تاريخية كذلك، ولكنهم اعتقدوا أن تكيف الناس مع هذه الظروف الجديدة وإوفاداتهم منها، يتوقف على عملية إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وتقسيم العمل، ومن وجهة النظر الماركسية ليس مجرد توزيع للوظائف التعاونية، ولكنه عكس ذلك تماما فهو يعبر عن نسق من اللامساواة البنائية، فهذه "الوظائف" يؤديها الناس وقد انتظموا في ترتيب طبقي محدد، تتباين في درجات الثروة، والقوة، والهيبة الاجتماعية، ولاحظت أوجست كونت أيُّضا أن تطور الصناعة سوف يؤدي إلى انهيار تضامن المجتمع، ومن ثم فالدولة عليها باستمرار أن تدعم الأنساق الأخلاقي العام في المجتمع، ولقد حاول دوركايم أن يقدم وجهة نظر تركز على هذين الاتجاهين، فاتفق مع كونت على أن الأنساق الأخلاقي العام هو أحد الشروط الأساسية للنظام الاجتماعي، ولكنه ذهب معارضا له إلى أن تقسيم العمل لن يؤدي إلى صراع المصالح التفكك، فازدياد نمو الصناعة والعلم يؤدي إلى تزايد درجة التساند المتبادل بين الأفراد والجماعات في المجتمع ككل، وهذا بدوره يمثل الأساس الموضوعي لنشأة نوع من التضامن الاجتماعي المالي.

ولعل وجهة النظر هذه تقف في تعارض مع وجهة النظر الماركسية، إذ لن توجد هناك ضرورة لقيام ثورة تعيد ترتيب البناء الاجتماعي من جديد، فيكفي تماما تنظيم وتدعيم المعايير الأخلاقية لكي تلائم الظروف الاقتصادية الجديدة، حقيقة أن دوركايم اعتقد أن هناك بعض الإصلاحات الاجتماعية الضرورية التي يتعذر بدونها إقامة عدالة حقيقية، وإيجاد تضامن اجتماعي قوي، ولكنه في هذه النقطة اعتمد على المعلم المشترك لكل من ماركس وكونت وهو سان سيمون، إذ يتعين النظر إلى تقسيم العمل من خلال منظور جديد، ذلك أن الخدمات الاقتصادية التي يتيحها تقسيم العمل تخلق عند الأشخاص شعور بالتضامن.

وهكذا؛ تناول دوركايم في دأرسته عن تقسيم العمل علاقة الفرد بالتضامن الاجتماعي، فالبرغم من أن استقلال الأفراد قد أخذ يتأزبد بوضوح، ولكن اعتمادهم على المجتمع قد ازداد أيضا، فكيف يمكن إذن أن تجمع في الوقت ذاته بين تآزبد الفردية وبين التضامن الاجتماعي؟ أنهما ولا شك اتجاهان متعارضان، وهذا التعارض أو التناقض البين إنما يفسر من خلال التغير الذي طأر على التضامن الاجتماعي، والذي يرجع أساسا إلى تقسيم العمل، والهدف الرئيسي من هذا البحث هو "قبل أي شيء آخر تناول ظواهر الحياة الأخلاقية وفقا لمنهج الوضعية"، ومثل هذا المنهج يجب أن يكون بعيدا عن الفلاسفة الأخلاقيين أما أن يبدؤوا من مسلمة واحدة قبلية حول الخصائص الرئيسية للطبيعة البشرية، أو أن ينطلقوا من مجموعة قضايا مستمدة من علم النفس، ثم يستخدموا الاستنباط المنطقي في صياغة إطار أو نسق أخلاقي، لكن دوركايم يستعين بمنهج مختلف عن ذلك تماما، إذ يقرر انه لا يتعين فصل الأخلاق عن العلم، وإنما يجب أن نحاول إقامة علم أخلاقي مختلف تماما عن تلك الفلسفة الأخلاقية، ويرجع السبب الأساسي وثيقا بظروف الحياة الاجتماعية والتي تعتبر نسبية من حيث الزمان والمكان،

وهكذا يسعى علم الظواهر الأخلاقية إلى تحليل اثر الصور المتغيرة للمجتمع في تغير طابع المعايير الأخلاقية محاولا ملاحظة ووصف وتصنيف هذه المعايير.

ويعتقد دوركايم أن تقسيم العمل ظاهرة ليست حديثة النشأة، ولكن الجانب الاجتماعي لها قد اخذ يظهر بوضوح منذ أواخر القرن الثامن عشر، وهذا هو ما يفسر ندرة الكتابات التي عالجت هذا الموضوع حتى هذه الفترة، وذلك برغم وجود مفكرين عديدين كشفوا عن أهمية هذه الظاهرة منذ فترة بعيدة، ويمكن القول بصفة عامة أن آدم سميث كان أول من حاول أن يقدم نظرية تفسر هذه الظاهرة، ولقد تطورت ظاهرة تقسيم العمل في أيامنا هذه، إلى الحد الذي جعلها عامة وواضح لكل فرد تقريبا، وهو لعل الاتجاه الذي غلب على الصناعة الحديثة يكشف لنا بوضوح عن مدى عمومية انتشار هذه الظاهرة فالصناعة الآن تتجه اتجاها متزايدا نحو استعمال آلات ثقيلة، وتركز القوى العاملة وأرس المال، ومن ثم نحو تقسيم عمل متزايد إلى ابعدهد، فلقد أصبحت المهن متخصصة ليس في داخل المصنع فحسب، وإنما كل إنتاج بصفة عامة قد أصبح متخصصا من جهة، ومعتمدا على غيره من جهة أخرى، ولقد كان آدم سميث، وجون استوارت مل يأملان في أن تكون الزراعة - على الأقل - هي الاستثناء من هذه القاعدة، واعتبراها الملجأ الأخير للصناعات الصغيرة، وعلى الرغم من أننا يجب أن نكون على حذر من التعميم في مثل هذه الأمور، إلا انه من العسر أن ننكر اليوم أن الفروع الرئيسية للصناعات الزراعية قد أخذت ذلك الاتجاه العام الذي اتخذته حركة الصناعة عموما، تلك الحركة التي تعتمد أساسا على تقسيم العمل، وأخيار؛ يمكن القول أن العمل في حد ذاته، وبانعكاساته المختلفة، يفرض التنوع في المنشآت الصناعية، وعلى الرغم من أن هذا التطور يتحقق بصورة تلقائية، فإن علماء الاقتصاد الذي يهتمون بدراسته ويحللون نتائجهم، يرون انه القانون الأسمى للمجتمعات الإنسانية كما انه شرط تقدمها،

غير أن تقسيم العمل لا يقتصر فقط على المجال الاقتصادي، وإنما يمتد ليغطي كافة جوانب الحياة الاجتماعية، فهو ظاهرة عامة، وسوف تظل من بين الأسس القوية للنظام الاجتماعي.

وهكذا اعتقد دوركايم أن عليه أن يقسم مهمته إلى ثلاثة أقسام هي: تحديد وظيفة تقسيم العمل والتعرف على الحاجات الاجتماعية التي يشبعها ثم التعرف على أسباب تقسيم العمل والظروف المؤدية إليه، وأخيراً دراسة الأشكال غير السوية أو المعتادة لتقسيم العمل، وحينما يناقش دوركايم المهمة الأولى يفرق بين نوعين من الوظائف، فم الملاحظ أولاً أن كلمة "الوظيفة" تشير إلى أية حركة حيوية ومستمرة للأجزة، وهنما يستخدم المصطلح غالباً كما اُردف لمصطلح "النشاط" وثانياً علينا أن نتصور في نفس الوقت أي من النتائج المترتبة على هذه الحركة أو النشاط وهنما سوف تهتم أي من التعرف على الحاجات، إذن؛ فالمعنى الأول للوظيفة يقصد به الدور الذي تقوم به والمعنى الثاني يشير إلى الشيء الذي تشبعه أو تحققه، ولقد ركز دوركايم على هذا المعنى الثاني حين درس تقسيم العمل في المجتمع.

والمشكلة التي تتصل بتقسيم العمل هي اكتشاف الصلة بينه وبين الحياة الأخلاقية، فذلك هو الموضوع الرئيسي الذي اهتم علماء الاجتماع بالتعرف على أثر هذين العاملين في التمسك والتجاذب بين الناس، ويوافق دوركايم على أن كلا العاملين ضروري في تطور العلاقات المتبادلة بين الناس لكن هناك أنواع معينة من التباين أو الاختلاف هي بالذات ودون غيرها التي تجعل الناس يرتبطون ببعضهم البعض وذلك بدوره هو ما يلقي الضوء على تقسيم العمل، فالتباين في الواجبات والمسئوليات هو الذي يسهم في تحقيق التضامن بين الناس، ومن ثم يتخذ طابعاً أخلاقياً والعلاقة الزوجية تطرح أمامنا مثالا واقعياً على صحة هذا المبدأ، فتقسيم العمل الجنسي هو أحد الدعامات

الرئيسية للتضامن الزواجي، وهنا نجد دوركايم يشيد بوجهة نظر كونت باعتباره أول من أدرك الحقيقة التي مؤداها أن تقسيم العمل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية وإنما هو شرط أساسي للحياة الاجتماعية، ومن ثم فهو موضوع يتناوله علم الاجتماع المحل الأول، ولا يستطيع الاقتصاد أو علم النفس أن يوفيا هذا الموضوع.

وانتقل دوركايم بعد ذلك إلى البحث عما إذا كانت هناك نماذج متعددة للتضامن الاجتماعي، وانتهى إلى وجود نموذجين أساسيين للتضامن هما التضامن الآلي والتضامن العضوي، واستطاع أن يصل إلى هذه التفرقة من خلال القانون، حيث لاحظ أن هناك نوعين من العقوبات؛ هي العقوبات التي تصدر بمقتضى القانون الجنائي، والنوع الثاني يمثل تلك العقوبات الصادرة عن القانون المدني، والتجاري، والإداري والدستوري، وأولى هذه العقوبات يرتبط بالتضامن الآلي فى المجتمع، والنوع الثاني يرتبط بالتضامن العضوي، وهكذا؛ فإن طبيعة الجريمة والقانون تسهم فى تتبع الفروق بين نموذجين مختلفين للتنظيم الاجتماعي، والتضامن الآلي ينتج عن التماثل أو التشابه بين الناس بصورة ملحوظة، وهو تماثل يعبر عن وجود عواطف ومشاعر مشتركة، وعن مشاركة عامة فى القيم والمعايير السائدة فى المجتمع، أما التضامن العضوي فهو يرجع إلى أن الإجماع أو المجتمع مصدره التباين والاختلاف، والسبب الأنساق السائد بين أعضاء الذي جعل دوركايم يطلق على هذا النوع من التضامن انه "عضوي" يتخلص فى نظريته لكائن العضوي، إذ أن أجزاء هذا الكائن لا تشبه بعضها البعض، وطالما أن لكل جزء من هذه الأجزاء المكونة وظيفة محددة يؤديها تخلف عن الوظيفة التي تؤديها بقية الأجزاء، فإن هذه الوظائف المتكاملة هى السبب الرئيسي فى استمرار وجود الكائن العضوي وحياته.

على أن كل نموذج من هذين النموذجين للتضامن الاجتماعي يرتبط بتنظيم

اجتماعي معين،فالتضامن الآلي يسود فى المجتمعات البدائية أو التقليدية حيث يسود فى المجتمع شعور جمعي قوي،بينما يرتبط التضامن العضوي بالمجتمعات الحديثة التي يزداد فيها تقسيم العمل،فكأن المجتمع الذي ينتشر فيه التضامن الآلي هو المجتمع الانقسامي،ويتميز هذا المجتمع بسمات اجتماعية خاصة،إذ يغلب على السلوك الإنساني فيه التجانس الاجتماعي،الذي يتبدى فى تجانس الأفكار والمعتقدات والعادات والآراء،وطرائق السلوك الفردي والجماعي،أما من حيث القانون،والأخلاق،والضبط الاجتماعي،فهناك ولاء ملحوظ للضمير الجمعي،الذي يعنى مجموعة المعتقدات والعاطف العامة بين أعضاء المجتمع والتي تكون نسفاً خاصاً،ومثل هذا الضمير العام له وجوده الخاص المتميز،فهو يدوم عبر الزمن،ويعمل على توحيد الأجيال،والضمير الجمعي يعيش بين الأفراد،ولكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد درجة التشابه بين الأفراد،وتظهر القوة العليا للقوى الجمعية واضحة فى الاستجابة العنيفة لكل انتهاك يحدث لنظم الجماعة،فالجريمة على هذا النحو فعل يزعج الضمي الجمعي،ويدعو إلى الكبح الشديد،وذلك هو الذي يدفعنا إلى القول بأن المجتمع البدائي يسود فيه قانون جنائي،يعبر عن القهر الاجتماعي فى صيغة قوية اردعة،أما من حيث التنظيم السياسي،فيلاحظ أن أساليب العدالة تشرعها الجماعة بأكملها،والاختلافات والمنازعات السياسية تفصل فيها الجماعة ككل،والملكية العامة هى الطابع السائد للتنظيم الاقتصادي،والدين يبدو على انه اعتقاد فى قوة طوطبية غير شخصية متحررة من الفردية والشخصية،وبذلك ينعكس نقصان الفردية بين الأعضاء فى إيمانهم القوى بالضمير الجمعي الذي يركز على التماثل التجانسي السائد فى هذا المجتمع.

غير أن تقسيم العمل ينمو عبر الزمن،فذلك هو الاتجاه التاريخي،وهو حينما ينمو هكذا يحدد التغيرات التي تطرأ على الظواهر الاجتماعية فازدياد تقسيم العمل فى

مجتمع معين يؤدي إلى اختفاء التشابه العقلي والأخلاقي بين الأفراد، وذلك نتيجة لزيادة الفردية، ويبدو ذلك واضحاً من أدواق الأفراد، ومعتقداتهم، وأخلاقياتهم التي تصبح شيئاً فشيئاً أقل تشابهاً ويؤدي التخصص إلى تأكيد الكفاءة، والمهارة، والخبرة الفردية، ومن ثم يقل الدور الذي كانت تلعبه الوراثة في الحصول على المكانة الاجتماعية، وكل هذه المظاهر تضعف من الضمير الجمعي العام، ذلك لأن كل فرد أصبح مستقلاً عن الآخر.

والجريمة أصبحت لا تمثل فعلاً مضاداً ومزعجاً للضمير الجمعي العام بقدر ما تمثل ضرراً أو أذى لحق بفرد أو مجموعة أفراد، وهذا هو الذي جعل القانون يفقد شيئاً فشيئاً خاصية الردع، طالما أن الضبط الاجتماعي أصبح أكثر مرونة، فكل فرد الحرية في التصرف كيفما شاء بعد أن يلتزم بالحد الأدنى من القواعد المقررة للسلوك، وهكذا؛ يندم في هذا المجتمع التجانس الذي كنا نلاحظه في المجتمع البدائي، ومن ثم لا يستطيع التجانس أن يلعب دوره في تحقيق الترابط والتماسك، غير أن وحدة الجماعة يتوقف وجودها وبقائها على قيام روابط اجتماعية معينة، وهنا يخلق تقسيم العمل اربطة جديدة، فوحدة الجماعة ترجع إلى عدم قدرتها على الاكتفاء الذاتي للأفراد غير المتجانسين، إذ أن كلا منهم في حاجة الآخر، فهو لا بد وأن يتعاون مع مجموعة كبيرة من الأفراد، يؤدي كل منهم دوره المتخصص الوحيد، وهذا كله هو الذي يعمل على ظهور التضامن العضوي، وهو نوع من التضامن يركز على التباين نتيجة لزيادة تقسيم العمل.

ويخلص دوركايم من ذلك إلى أن الفردية ذاتها ظاهرة اجتماعية بمعنى أنها نتيجة مترتبة على الخصائص المورفولوجية للجماعة الاجتماعية، ذلك أن احتدام الفردية، والميل إلى الحكم على الأشخاص في ضوء الكفاءة أكثر من المكانة الموروثة، والحق

المكفول للفرد في التعبير عن إرادته الشخصية من خلال التعاقد، وتدعيم النظام القانوني لهذه التعاقدات، هذه كلها عناصر نوع معين من التضامن هو الذي نطلق عليه التضامن العضوي، ويتمثل هذا النوع واضحا في المجتمعات المتقدمة أو العلمانية.

ولكن ما الذي يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل؟ يجيب دوركايم على هذا التساؤل في

القسم الثاني من كتابه، فيبدأ برفض المبررات السيكولوجية لزيادة تقسيم العمل، ويؤكد أن أسباب تقسيم العمل تكمن في الظروف الاجتماعية الواقعية، فتقسيم العمل يختلف باختلاف حجم المجتمع وكثافة السكان، وشدة التفاعل الاجتماعي فزيادة عدد السكان هو العامل الأساسي لتقسيم العمل، فقد ترتب على ذلك شدة الصراع من أجل البقاء والاستمرار، فكثرة العدد تفرض على الناس ضرورة التخصص المهني مما يقلل من حدة الصراع، ويتيح فرصة أوسع للحصول على وسائل الحياة.

وبإيجاز؛ فإن التباين الاجتماعي خاصة مميزة للمجتمعات الحديثة وهي العامل الأساسي الذي أدى إلى الحرية الفردية، ففي المجتمع الذي تقل فيه سيطرة الضمير الجمعي يستطيع الفرد أن يحقق قدار من الاستقلال الذاتي في أحكامه وتصرفاته، والمشكلة الرئيسية في هذا المجتمع الفردي هي المحافظة على الحد الأدنى من سيطرة الضمير الجمعي، وإلا سوف يؤدي التضامن العضوي إلى نوع من التفكك الاجتماعي، والفكرة الفلسفية التي تكمن وراء ذلك كله هي أن: الفرد يعبر عن الحياة الجمعية ذاتها.

٤- قواعد المنهج في علم الاجتماع:

يعتبر كتاب قواعد المنهج في علم الاجتماع الذي نشره دوركايم عام ١٨٩٥ أحد المؤلفات الكلاسيكية في العلوم الاجتماعية، فقد تابع دوركايم في هذا المؤلف التقليد الذي بدأه أوجست كونت من قبله والذي يطالب بضرورة اعتبار علم الاجتماع علماً وضعياً

شأنه شأن العلوم الطبيعية الأخرى، وحتى يستطيع علم الاجتماع أن يصل إلى هذه الغاية يتعين أن نتعرف تماما على مناهج هذه العلوم وأن ندرك بوضوح كيفية استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية، ويستند ذلك كله إلى ركيزتين أساسيتين فمن الضروري أولاً تحديد موضوع الدراسة في علم الاجتماع تحديداً لا يجعل هذا العلم يختلف بأية دراسة علمية أخرى، ومن الضروري ثانياً أن يكون هذا الموضوع من الموضوعات التي يمكن ملاحظتها وتفسيرها بنفس الطريقة التي نلاحظ ونفسر بها تلك الظواهر التي تدرسها العلوم الأخرى، وهاتان الركيزتان هما الأساس الذي قام عليه كل ما ذكره دوركايم من قضايا وأحكام وآراء منهجية في مؤلفه قواعد المنهج، ومن هنا فإن دوركايم لم يكتفي بجعل هذا الكتاب مجرد مؤلف في مناهج البحث الاجتماعي أو طارئ البرهان العلمي، وإنما ضمنه المبادئ الأساسية للتفسير والتحليل السوسولوجي.

وهناك قاعدتان أساسيتان يصوران تماماً الموقف الفلسفي والعلمي الذي اتخذه دوركايم، إذ من الضروري كما يقول دوركايم أن نعالج الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء، وثانياً الخاصية الرئيسية المميزة للظواهر الاجتماعية هي أنها تمارس على الأقدام خارجياً، ولنحاول الآن أن نفهم دلالة هاتين القاعدتين فما الذي يقصد إليه حين يذهب إلى أننا يجب أن ندرس الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء، أن نقطة البدء عند دوركايم تتخلص في أننا لا نعرف ما هي حقيقة تلك الظواهر الاجتماعية لتي تحيط بنا، أو بعبارة أخرى أننا لا نعرف - بالمعنى العلمي لهذه الكلمة - ما هي حقيقة الدول، والسيادة، والحرية السياسية، والديمقراطية، والاشتراكية، والشوعية، ولا يعني ذلك أنه ليست لدينا أية فكرة موحدة عن هذه المصطلحات، ولكن طالما أن فكرتنا عنها غامضة ومضطربة، فمن الضروري أن ننظر إلى الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء، أي أن نتخلص تماماً من كل تحيز أو تصور قبلي عن هذه الظواهر الاجتماعية معرفة علمية.

وعلينا أن نكتفي بدلا من ذلك بملاحظة الظواهر الاجتماعية من الخارج وأن نكشفها تماما مثلما نكشف الظواهر الطبيعية – وطالما أن لدينا وهم معرفة الواقع الاجتماعي والألفة به، فمن الضروري أن نعترف بأن هذه المعرفة العامة ليست صحيحة.

على أن هذه القاعدة التي يقدمها دوركايم تتطوي على نقد أساسي للاقتصاد السياسي، أو نقد لتلك المناقشات المجردة التي تعوقنا عن معرفة الظواهر الاجتماعية معرفة علمية، وعلينا أن نكتفي بدلا من ذلك بملاحظة الظواهر الاجتماعية من الخارج، وأن نكشفها تماما مثلما نكشف الظواهر الطبيعية – وطالما أن لدينا وهم معرفة الواقع الاجتماعي والألفة به، فمن الضروري أن نعترف بأن هذه المعرفة العامة ليست صحيحة.

على أن هذه القاعدة التي يقدمها دوركايم تتطوي على نقد أساسي للاقتصاد السياسي، أو نقد لتلك المناقشات المجردة التي تثيرها مصطلحات معينة مثل القيمة، إذ يرى دوركايم أن كل هذه المناقشات تتطوي على ذلك التصور الخاطئ الذي يجعلنا نسلم بأننا نستطيع أن نفهم الظواهر الاجتماعية في ضوء المعاني التي نخلعها عليها، على حين أن المعنى الحقيقي لهذه الظواهر لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال دراسة موضوعية وعلمية.

ولكن كيف نستطيع أن نتعرف على الظاهرة الاجتماعية؟ أننا نستطيع التعرف عليها من خلال ما تمارس من قوة ملزمة على الأفراد، لقد أوضح دوركايم حالات عديدة تكشف عن معنى القهر والإلزام الذي يقصده، فهناك قهرا أو إلزام مفروض على الفرد حينما ينخرط في حشد أو جمهرة، إذ تظهر الاستجابات الجمعية للمواقف، وتطغى على الشعور الفردي تماما، ومثل هذه الظاهرة اجتماعية بالضرورة في أي دوركايم لأنها مشتقة من الجماعة ككل، وليس لها أي أساس فردي ويشير دوركايم في هذا الصدد إلى

أن التقليد ليس ظاهرة اجتماعية كما ذهب إلى ذلك تارد، حيث أن المحاكاة عملية فردية، فمع أن لها بعض الآثار الجماعية، إلا أنها تتمركز في داخل الفرد والمحاكاة لها عمومية أو درجة معينة من الانتشار، لكنها ليست ملزمة، ومن ثم فهي ليست اجتماعية، أما النظم المختلفة كالتربية، والقانون، والاعتقادات، فهي ظواهر اجتماعية حقيقية، ذلك لأنها معتقدات وطاقات للسلوك أنتجتها الحياة الجمعية، كما أن لها وجودها الخارجي المستقل عن الفرد وهي تمارس عليه ضغطاً بالإنعقاد، وهكذا يؤكد دور كاييم أن الظواهر الاجتماعية خارجة عن الحالات الشعورية التي يمر بها الفرد، ولا يمكن التعرف عليها عن طريق تحليل المعاني الشائعة والأفكار غير الواضحة، فلقد أخطأ أوجست كونت تماماً حينما حلل فكرته عن تطور الجنس البشري، فاعتقد أن هذا التطور ظاهرة حقيقية مع أنه لا وجود في الواقع لما يطلق عليه اسم تطور الإنسانية، إذ الشيء الذي يوجد حقيقة هو تلك المجتمعات الجزئية التي تولد، وتتطور مستقل في ذلك كله بعضها عن بعض.

والواقع أن دور كاييم كان يبدأ كل دراسة له بتعريف الظاهرة التي تناولها، فهو يمنح للتعريفات أهمية خاصة، ذلك أنها تمثل الشروط الأولى والضرورية للبرهان العلمي، فالمرء لا يستطيع أن يتحقق من صحة النظريات إلا بعد تعريف الظواهر التي يجب أن تفسرها هذه النظريات، والتعريف يتعين أن يتم في ضوء الخواص الخارجية، وأن يشمل كافة الظواهر التي تشترك في هذه الخواص، فنفرض - مثلاً - أننا نريد تعريف الجريمة، في هذه الحالة سنجد أن هناك مجموعة من الأفعال تشترك في أن وقوعها يثير لدى المجتمع رد فعل خاص يسمى العقوبة، ومثل هذا الفعل يكشف عن انتهاك الضمير الجمعي، ومن ثم فإننا ندخل هذه الأفعال ضمن فئة قائمة بذاتها، ونطلق عليها اسماً مشتركاً هو الجريمة، وتعريف الظواهر الاجتماعية على هذا النحو؛ معناه ضرورة

تصنيفها إلى فئات وأنواع، وتلك مهمة يتولاها فرع من فروع علم الاجتماع أطلق عليه دوركايم المورفولوجيا الاجتماعية.

ويقوم تصنيف المجتمعات على أساس درجة تركيبها، وذلك بأن تتخذ أبسط المجتمعات تركيباً، أو المجتمع المكون من جزء واحد أساساً للتصنيف فإذا استطعنا الوقوف على أبسط المجتمعات فما علينا في هذه الحالة إلا أن نتبع الطريقة التي سلكها هذا المجتمع البسيط حينما اتحد مع مجتمع من نوعه، وحينما اتحدت بعض المجتمعات التي نشأت بهذه الطريقة فيما بينها، وإن هذا التصنيف يفترض مسبقاً وجود وحدات اجتماعية بسيطة تأتلف فيما بينها فتنتج النماذج والأنواع الاجتماعية المختلفة، ووفقاً لهذا التطور تعرف كل مجتمع على أساس درجة تركيبه، ووفقاً لهذا التطور نعرف كل مجتمع على أساس درجة تركيبه، وهذا المعيار سوف يجعل من اليسير تحديد طبيعة المجتمع دون الرجوع إلى فكرة المراحل التاريخية التي كانت سائدة بين علماء اجتماع القرن التاسع عشر من أمثال أوجست كونت وماركس اللذان عجزا عن استخدام معيار يعكس طبيعة المجتمع المدروس.

على أن هذه النظرية لها نتيجتين هامتين هما: التفرقة بين الظواهر السلمية والظواهر المعتلة، ونظرية التفسير، أما التفرقة بين الظواهر السلمية والمعتلة فهي تلعب دوراً أساسياً في فكر دوركايم، وترجع أهمية هذه التفرقة إلى رغبة دوركايم في الإصلاح. حقيقة أنه حاول أن يكون عالماً موضوعياً، ولكنه لم يمنع نفسه من القول بأن علم الاجتماع الذي يستحق الاهتمام هو ذلك الذي يساعدنا في تحسين أحوال المجتمع، إذ أنه يأمل في التوصل إلى برامج وسياسات محددة لإصلاح المجتمع استناداً إلى دراساته العلمية الموضوعية، ومن بين الخطوات الأساسية لتحقيق هذا الغرض التفرقة بين ما هو

سليم وما هو معتل، فالظاهرة السليمة لا يمكن تجنبها، أما الظاهرة المعتلة فهي تحتاج إلى برامج محددة للقضاء عليها من المجتمع، وتعد الظاهرة الاجتماعية سليمة بالنسبة لنموذج اجتماعي معين وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره، إذ تحقق وجودها في اغلب المجتمعات التي تتحد مع النموذج السابق في النوع، وإذا لوحظ هذه المجتمعات في نفس المرحلة خلال تطورها هي الأخرى، فكأن العمومية هي معيار سلامة الظواهر الاجتماعية، ويعتقد دوركايم أن التفرقة بين الظواهر مسألة تعترضها صعوبات متعددة، وذلك نظراً لشدة تركيب الظواهر الاجتماعية وسرعة تطورها، وهو يضرب على ذلك مثالا بظاهرة الجريمة، فالجريمة ظارة سليمة على الرغم من أنها تبدو معتلة: ذلك أن الجريمة لا تلاحظ في اغلب المجتمعات التي تنتمي إلى نوع معين فحسب ولكنها تلاحظ في كل المجتمعات مهما اختلفت نماذجها.

هكذا انتقل دوركايم الو وضع أسس التفسير الاجتماعي للظواهر، فيدين أولاً أولئك الباحثين الذين ارجعوا الظواهر إلى أسباب غائبة، وذلك بالنظر إلى الفوائد التي تترتب عليها، ويقول في ذلك: "أن أكثر علماء الاجتماع يعتقدون أنهم استطاعوا تفسير الظواهر الاجتماعية متى بينوا الخدمات التي تؤديها هذه الظواهر، متى حددوا الوظيفة التي تقوم بها، ويعتبر كل من أوجست كونت وهربرت سبنسر اظهر ممثلي هذا الاتجاه، فقد ارجع كونت مقدرة النوع الإنساني على التقدم إلى ذلك النزوع الذي يدفع المرء بطريقة مباشرة نحو تحسين مركزه من جميع النواحي، كما ارجع سبنسر هذه المقدرة إلى حاجة المرء لتحقيق اكبر قسط من السعادة، ويرى دوركايم أن هذه الطريقة تخط بين مسألتين مختلفتين اشد الاختلاف هما فائدة الظاهرة وسببها، ذلك أن بيان الفائدة التي تعود على المجتمع من وجود ظاهرة معينة، لا يفسر نشأتها أو كيفية وجودها، وإنما تفسير الظواهر الاجتماعية يجب أن يستند إلى مبدئين هما: التفسير السببي، والتفسير الوظيفي، وأى

إطار للتحليل السببي عند دوركايم يجب أن يتضمن عدة عناصر هي:

- ١- تعريف المشكلة المراد تحليلها.
- ٢- إخضاع النظريات السائدة للنقد والتمحيص.
- ٣- وضع علاقة سببية أولية على أساس الارتباطات القائمة.
- ٤- البرهنة على صحة هذه العلاقة، أى جعلها ممكنة الفهم عن طريق وضعها فى نسق اكسيولوجي (قيمي) معين.

ولما كان دوركايم يفصل فصلا تاما بين طبيعة الظواهر النفسية الفردية، والظواهر الاجتماعية، كان من الضروري أن يؤكد أن الطريقة الوحيدة لتفسير الظواهر الاجتماعية هي بالرجوع إلى ظواهر اجتماعية أخرى من نفس نوعها، وقد حدد القاعدة على النحو التالي: "يجب البحث عن السبب فى وجود احدى الظواهر الاجتماعية بين الظواهر الاجتماعية السابقة عليها، وليس بين الحالات النفسية التي تمر بشعور الفرد،" أن الهوة التي تفصل بين علم الاجتماع وعلم النفس هي نفس الهوة التي تفصل بين علم الحياة والعلوم الطبيعية والكيميائية، ويترتب على ذلك انه كلما فسر احد الباحثين الظواهر الاجتماعية مباشرة بإحدى الظواهر النفسية استطعنا التأكد من فساد هذا التفسير.

وهكذا؛ فإذا كان التفسير السببي هو الأسلوب المميز للعلم، فإنه على علم الاجتماع أن يسير على نفس الطريقة، وحينما نتأكد من معرفتنا للأسباب علينا أن ننتقل بعد ذلك إلى البحث عن الوظائف، والاتجاه الوظيفي عند دوركايم هو بديل للمنهج الفاني الذي انطوت عليه كتابات كونت وسبنسر.

٥- الانتحار:

ظهرت دراسة دوركايم الهامة عن الانتحار بعد مضي عامين على نشر مؤلفه

قواعد المنهج فى الاجتماع، وتعد هذه الدراسة أول نموذج متكامل للبحث الاجتماعي خلال هذه الفترة. بل أن التاريخ للبحث الاجتماعي يتعين أن يبدأ من هذه الدراسة، إذ لا ترجع أهمية هذا الكتاب للمنهج الإحصائي الذي يستخدم فيه بدارعة فحسب، وإنما لقدرة دوركايم الفائقة على تدعيم موقفه النظري بالبيانات والشواهد الواقعية، وما انطوى عليه تحليله من دلالات فلسفية وأيديولوجية، ولقد برر دوركايم اختياره لظاهرة الانتحار بثلاثة أسباب هي:

١- اعتقاده أنه من اليسير تعريف الانتحار، وذلك على الرغم من أنه أوضح بعد ذلك أن هذا ليس أمر حقيقياً.

٢- توافر الإحصاءات والبيانات الخاصة بهذه الظاهرة.

٣- أن موضوع الانتحار يحتل أهمية خاصة نظراً لتزايد معدلات الانتحار إلى ثلاثة أو أربعة أضعافها خلال القرن التاسع عشر.

ومن ثم لا تعد هذه الدراسة بحثاً أكاديمياً فحسب، ولكنها دراسة متعمقة لمشكلة عامة بحاجة إلى العلاج والترشيد، يضاف إلى ذلك كله أن دوركايم أراد أن يفحص كافة الأعمال العلمية أو غير العلمية التي دارت حول ظاهرة الانتحار، فلقد أجريت عدة دراسات حول هذه الظاهرة فى بعض المجتمعات، حيث قام أوجل بدراسة عن الانتحار فى إنجلترا وويلز وناقش علاقته بعوامل مثل: العمر، والجنس، والمهنة، والفصول السنوية، كما أعطت المدرسة الوضعية الإيطالية بزعامة لومبروزو اهتماماً خاصة لمشكلة الانتحار، وتمثل دراسة مورسيلي التي نشرت عام ١٨٣٩م مجمل آراء هذه المدرسة، كما كتب فيرى عن هذه المشكلة فى نفس هذه الفترة تقريباً.

وبدأ دوركايم دراسته بمحاولة تعريف ظاهرة الانتحار إذ أنه اعتقد أنه من اليسير

تعريف هذه الظاهرة، ولكنه وجد فيما بعد أن ثمة صعوبات عديدة تعترض هذا التعريف أما التعريف الأول الذي وضعه فهو: "أن الانتحار يشير إلى تلموت الذي يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لفعل ايجابي أو سلبي قام به الشخص المنتحر، ولكنه عدل عن هذا التعريف لأنه في نظره قد اغفل خاصية أساسية للانتحار وهي انه لا بد وأن يكون مقصوداً، ومن ثم صاغ تعريفاً بديلاً مؤداه: "يشير الانتحار إلى كل حالات الموت التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفعل سلبي أو ايجابي قام به المنتحر نفسه، وهو يعلم انه سيؤدي إلى هذه النتيجة".

وبعد أن يحدد دور كايم تعريف الانتحار ينتقل إلى مناقشة نقطة أخرى ذات أهمية وهي أن المجموع الكلي لحالات الانتحار في بلد معين يسمح لنا أن نحسب "معدل الانتحار" وهذا المعدل هو ما يطلق عليه اسم "الظاهرة الاجتماعية"، ذلك أن معدل الانتحار يظل في مستوى ثابت من سنة إلى أخرى، وهذا الثبات لا يمكن أن يعزى ببساطة إلى تفسيرات سيكولوجية، إذ أن المرء عليه أن يسلم بأن "معدل الانتحار" مرتبط بالظروف المكانية والزمانية، ولكن معدل الانتحار إذا كان ثابتاً أو مستقراً في ضوء بعض الظروف، أو في بلد معينة فإنه يختلف مع ذلك من بلد إلى آخر اختلافاً ملحوظاً، ذلك لأن "كل مجتمع مهياً أو معد لكي يقدم لنا أو يسهم بنسبة محددة من الوفيات الطوعية، فهناك مؤثرات معينة تجعل من الضروري أن يقدم مجتمع معين في أية سنة خاصة، عدداً معيناً من الوفيات يمكن التنبؤ به، وهذا بدوره هو ما يجعل دراسة الانتحار تدخل ضمن مجال علم الاجتماع.

ويفند دور كايم في الجزء الأول من كتابه، العوامل السيكولوجية، والعوامل الكونية، ثم ينتقل بعد ذلك إلى دراسة طبيعية الأسباب الاجتماعية، أو النتائج المترتبة عليها، وكيف ترتبط كل نتيجة بوضع اجتماعي معين، ويعتبر هذا القسم الثاني هو القسم

الأساسي في الكتاب والذي يتضمن عرض نظريته، ثم ينتهي الكتاب بمناقشة قصيرة نسبيا لما يعنيه بالعنصر الاجتماعي في الانتحار، والوسائل التي يمكن استخدامها لوقف تيار الانتحار، وبذلك يخلص دوركايم إلى الطرق التي يمكن استخدامها لمواجهة هذه المشكلة الاجتماعية وتلك مسألة يهتم بها كل الاهتمام، فقد كتب قبل ذلك بعدة سنوات في تصدير كتابه عن تقسيم العمل يقول: "انه على الرغم من أننا ندرس الواقع أولاً، إلا أن ذلك لا يعني أننا لا نرغب في تحسينه، أننا نحكم على أبحاثنا بأنها عديمة الفائدة على الإطلاق إذا اقتصرنا على مجرد التأمل، وأننا إذا فصلنا بعناية المشكلات النظرية عن العملية، فليس ذلك إهمالاً للمشكلات العلمية، ولكن الأمر على العكس من ذلك، حيث أننا نرغب في أن نكون في موقف أفضل من أجل إيجاد حل لها.

ننتقل الآن إلى التحليل الأول للعوامل غير الاجتماعية، ويهدف دوركايم منذ البداية إلى إثبات عدم أهمية هذه العوامل، ليذهب إلى أن هناك اعتقاداً قديماً مؤداه أن الانتحار يرتبط مباشرة بالاختلال العقلي، وقد انتهى عدد من الباحثين في هذا الصدد إلى أن الانتحار نوع من المرض، ويعتبر الدكتور بوردن احد ممثلي هذا الاتجاه، حيث كتب مقالاً جعل عنوانه: "الانتحار كمرض"، غير أن دوركايم يرى أن تفسير الانتحار بالإضافة إلى المرض العقلي أمر لا تؤيده الشواهد الواقعية، فالإحصاءات لا تشير إلى ارتباط جوهرى بين المرض العقلي والانتحار، ومثال ذلك أن عدد النساء في المؤسسات العقلية يزيد عن عدد الرجال فيها، بمعنى انه يوجد حوالي ١٥٥ امرأة إلى كل ٤٥ رجل، إلا أن النساء في التعداد يشكلن ككل حوالي ٢٠% فقط من نسبة المنتحرين، هذا فضلاً عن أننا نجد أن نسبة الاختلال العقلي ترتفع بين اليهود إلى أعلى من المتوسط بينما نلاحظ أن نسبة الانتحار عندهم تقل عن المتوسط، يضاف إلى ذلك التناقص بين معد

الانتحار والأعمال المختلفة التي يصاب فيها المرء بالاختلال العقلي فثمة حقيقة شائعة تؤكد أن معدل الانتحار يزداد مع تقدم العمر، ولكننا نجد من ناحية أخرى أن الاختلال العقلي يبلغ أعلى درجاته في سن النضوج أى بين الثلاثين والخمسة وأربعين، ولعل ذلك يهدم الارتباط المزعوم بني الانتحار والمرض العقلي، ويلاحظ دوركايم أيّضا أن البلاد التي تنخفض فيها معدلات الانتحار، ويرتفع فيها نسبة الأفراد المصابين بأمراض عقلية، وهو يشك في هذا الصدد في الأرقام التي يقدمها مورسيللي، حيث يعتبره متحيزاً لإثبات العلاقة بين الانتحار والمرض العقلي، كذلك لم يحدد دوركايم ارتباطاً جوهرياً بين الانتحار وادمان الخمر.

وليس هناك ارتباط جوهري بين حالات الانتحار وبين العوامل التكوينية، ذلك أن ما ذهب إليه مورسيللي من وجود فروق جوهريّة في نسبة الانتحار بين الجماعات السلافية الأربعة التي نجدها في أوروبا لا تدعمه البيانات الإحصائية، فنحن نجد اختلافات جوهريّة في نسبة الانتحار داخل كل سلالة، كما أن دوركايم لا يجد اختلافاً جوهرياً في معدلات الانتحار بين الجنس السلافي والجنس الألماني في استاريا على زعم مورسيللي، ولكنه يرى انه إذا كان الألمان يقبلون على الانتحار بنسب ملحوظة، إلا أن ذلك لا يرجع إلى عامل الدم، بقدر ما يرجع إلى طبيعة الحضارة التي نشئوا فيها، ويرفض دوركايم كذلك نظرية مورسيللي التي تقرر أن الأشخاص الذين يتميزون بطول القامة تزداد نسبة الانتحار بينهم أكثر من أولئك الذي يتميزون بقصر القامة.

ينتقل دوركايم إلى تنفيذ المجموعة الثانية من النظريات والتي يطلق عليها العوامل الكونية، كالعلاقة بين المناخ ومعدل الانتحار، وهو يبدأ بمعالجة الحقيقة التي مؤداها: أن الانتحار يزداد في فصل الصيف وبالتالي يعتبر "ارتفاع درجة الحرارة" عاملاً

مؤديا إلى ارتفاع معدلات الانتحار، وهو الافتراض الذي ذهب إليه مورسيلي، ويرى دوركايم أن الوقائع لا تدعم مثل هذا الفرض، ذلك أن الدارّة لا يمكن أن تكون هي السبب الذي يدفع الناس في قتل أنفسهم بأنفسهم، فقد لاحظ مثلا أن الجنود الفرنسيين كانوا يقدمون على الانتحار بنسب عالية أثناء الانسحاب من موسكو عام ١٨١٢، حينما كانت درجة الدارّة منخفضة جدا، كما لوحظ أن معدلات الانتحار لا ترتفع في بلاد جنوب أوربا عنها في شمال أوربا فنحن نلاحظ على سبيل المثال "أن نسبة الانتحار ترتفع في إيطاليا إلى درجة ملحوظة، ولذلك علينا أن نبحث عن سبب الانتحار ليس بين النتائج المترتبة على المناخ، وإنما في طبيعة الحضارة، وفي طريقة انتشارها بين البلاد المختلفة وربما أمكن القول - عموما - أن الانتحار يرتبط بالنشاط الاجتماعي، ويدعم ذلك ما نلاحظه من ارتفاع نسبة الانتحار في المدن عنها في الريف، كنتيجة لزيادة الأنشطة الاجتماعية في لمدينة عنها في القرية.

حاول دوركايم اختبار نظرية معاصرة جبريل تارد من أن كل صور السلوك، بما في ذلك السلوك المنحرف كالجريمة، إنما ترجع في المحل الأول إلى التقليد أو المحاكاة، ويحاول دوركايم أن يحدد المقصود بالمحاكاة، فيذهب إلى أن التقليد قد يرجع أولا إلى التصورات الجمعية، وذلك حين يفكر أفراد المجتمع ويشعرون بطريقة متشابهة، كاستجابة للثقافة التي ينتمون إليها، أما المعنى الثاني للتقليد فهو ذلك الذي يشير إلى إتباع الأفراد طرق وعادات المجتمع، وبذلك يصبح من المتوقع أن يقدموا على فعل ما في ظروف معينة أما النوع الثالث للمحاكاة فهو ذلك الذي يشير فقط إلى مجرد النقل الآلي، والذي لا ينتج عن تفكير في فائدته ونفعه، أو بأنه ينسجم مع نموذج معين، كان نضحك أو نبكي لمجرد أن شخصا معنا قد ضحك أو بكى ... وهكذا، ويشير دوركايم إلى أن النوعين

الأولين من التقليد لا يمكن وصفهما بأنهما مجرد تقليد آلي بل أنهما يتضمنان عنصرا اجتماعيا هو الانحناء والخضوع للضغوط الاجتماعية، أما المعنى الثالث فقط هو الذي يمكن وصفه بأنه مجرد تقليد ويتساءل دوركايم، إلى أى مدى يمكن أن يكون هذا النقل الذي يخلو من أى دافع سببا فى الانتحار؟ يقول فى الرد على ذلك: انه إذا كنا نلاحظ حالات انتشرت فيها موجه من الانتحار بفعل "العدوى" فإن ذلك لا يشير إلى أن هذه الحالات من الانتحار ترجع إلى شخص معين هو أول من أقدم على ارتكاب الانتحار، بل هى فى الحقيقة "فعل جماعي"، بمعنى أن الجماعة كلها قد عقدت العزم على الموت، أى أن الجماعة قد تصرفت ككل وبطريقة عامة كنتيجة لتأثير عامل معين على كافة الأعضاء، وينتهى دوركايم إلى أن التقليد لا يقدم لنا تفسيراً لظاهرة الانتحار، ذلك أن التقليد قد يؤدي إلى بعض الحالات الفردية، ولكنه لا يسهم بشيء فى تفسير تباين معدلات الانتحار فى الأقطار المختلفة.

يعتقد دوركايم بعد أن فرغ من دراسته للتقليد انه قد نجح فى استبعاد العوامل غير الاجتماعية، وبذلك ينتقل مباشرة إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والمواقف الاجتماعية التي تحدد هذه الأسباب، وعلى هذا الأساس حاول أن يقدم لنا تصنيفا سببيا، وذلك عن طريق جمع حالات الانتحار فى ثلاثة نماذج، يتضمن كل نموذج مجموعة من الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الحالات التي تدرج ضمنه، والنماذج الثلاثة للانتحار الناتجة عن فقدان المعايير أو الأثومي.

(١) الانتحار الأثومي:

تبدأ معالجة دوركايم للانتحار الأثومي بتحليل العلاقة بين الدين والانتحار.

ويلاحظ دوركايم - من واقع الإحصاءات - أن معدل الانتحار يزداد فى الدول البروتستانتية فى أوربا عنها فى الدول الكاثوليكية ولا يرجع ذلك إلى التباين الثقافى، فقد لوحظ انه على الرغم من التجانس الثقافى فى مقاطعات بفاريا، إلا أننا نجد مع ذلك أن نسبة الانتحار تقل كلما ازد عدد الكاثوليك، كما لوحظ كذلك أن معدلات الانتحار ترتفع فى بروسيا نظرًا لزيادة عدد البروتستانت بينما تقل نسبة الانتحار بين اليهود عنها بين الكاثوليك والبروتستانت ويرجع تباين نسبة الانتحار بين البروتستانت والكاثوليك إلى ما يتمتع به البروتستانت من حرية فى البعث والتفكير، فضلًا عما يشيع بينهم من فردية، نتيجة لضعف التضامن بين جماعاتهم، مما يؤدي إلى تحرر المرء من قيود الضمى الجمعى، وكذلك من أخلاقيات الجماعة، وعلى ذلك يكون نقصان الروابط الاجتماعية بين البروتستانت عاملاً مؤدياً إلى ارتفاع معدل الانتحار بينهم، ويدعم ذلك ما نجده فى انجلترا، باعتبارها دولة بروتستانتية، فالملاحظ أن نسبة الانتحار تقل نسبياً، وذلك لما تمارسه البروتستانتية الأخرى، ويربط دوركايم بين الدين والتعليم، على اعتبار أن البلاد البروتستانتية تزداد فيها نسبة المتعلمين، وبالتالي ترتفع فيها معدلات الانتحار، ويؤيد ذلك أن المستوى التعليمى المنخفض لدى النساء، يساعد على تفسير ارتفاع استعدادهن الضعيف للانتحار، فنحن نلاحظ انه على الرغم من انخفاض معدلات الانتحار بين اليهود، إلا أن نسبة التعليم ترتفع بينهم، وعموماً؛ فإن دوركايم يلخص هذه الأفكار جميعاً فى العبارة التالية:

"وتزداد رغبة الفرد فى بلوغ درجة عالية من التعليم، وهو بالتالى يقدم على الانتحار نتيجة لضعف التاربط فى مجتمعه الدينى، وعلى ذلك تكن الرغبة فى المعرفة والميل نحو الانتحار، نتيجتان لنقص التماسك، والذي يعتبر السبب الأساسى لهما".

ثم ينتقل دوركايم إلى معالجة علاقة الانتحار بالأسرة والمجتمع السياسية، وقد

خلص بعد دراسة البيانات الإحصائية إلى النتائج الواقعية الآتية:

- ١- الزواج المبكر غالبا ما يؤدي إلى الانتحار، وبخاصة بين الرجال.
 - ٢- يقلل الميل نحو الانتحار ابتداء من سن العشرين بالنسبة للمتزوجي من الجنسين، عنه بين غير المتزوجين.
 - ٣- تزداد نسبة الانتحار بين غير المتزوجين من الجنسين عنهما بين المتزوجين.
 - ٤- تقل نسبة الانتحار بين النساء عنها بين الرجال.
 - ٥- تقل نسبة الانتحار بين النساء غير المتزوجات بين الرجال وذلك لأن الرجل - فيما يرى دوركايم - يستفيد من الزواج أكثر من المرأة.
 - ٦- تزداد نسبة الانتحار بين الأرملة عنها بين المتزوجين.
 - ٧- تقل نسبة الانتحار بني المتزوجين الذي لديهم أطفال عنها بين المتزوجين الذي ليس لديهم أطفال.
 - ٨- تقل نسبة الانتحار بين الأرملة الذي لديهم أطفال، عنها بين من لا يوجد لديهم أطفالا.
 - ٩- تقل نسبة الانتحار بين الأرملة الذي يدلهم أطفال، عنها بين المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال.
 - ١٠- تقل نسبة الانتحار كلما ازد حجم الأسرة.
 - ١١- تقل نسبة الانتحار في فترات الاضطراب السياسي، والحروب، وذلك نتيجة لأن هذه الحالات تؤدي إلى ربط أجزاء المجتمع، وازدياد درجة التماسك الاجتماعي.
- ويذهب دوركايم إلى أن هذه النتائج إنما تدعم القضية التي مؤداها أن الانتحار يزداد بضعف الروابط الاجتماعية في الجماعة، وشيوع الفردية، والعزلة الاجتماعية للفرد، فالروابط الأسرية تقلل من عزلة المتزوج، وبالتالي تقل نسبة الانتحار بين المتزوجين عنها

بين غير المتزوجين، وكلما ازبت درجة التكامل الاجتماعي، وازدادت شبكة الصلات الاجتماعية للفرد قوة، وانخفضت معدلات الانتحار، وهكذا؛ يقدم لنا دوركايم بعض القضايا التفسيرية، فمن الملاحظ؛ أولاً: أن معدلات الانتحار تختلف باختلاف درجة تكامل المجتمع الديني، وثانياً: تختلف معدلات الانتحار عكسياً مع درجة تكامل المجتمع السياسي، وثالثاً: تختلف معدلات الانتحار عكسياً مع درجة تكامل المجتمع الأسري.

فى ضوء ذلك كله كتب دوركايم فى تفسيره لاختيار مصطلح الانتحار الأناني يقول: "أن المجتمع لا يمكن أن يصاب، باللاتكامل بدون أن يعزل الفرد نفسه باستمرار عن الحياة الاجتماعية، وبدون أن تصبح أهدافه الخاصة أهم من أهداف المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وإذا نحن وافقنا عن أن نطلق على هذه الحالة "الأنانية"، تلك التي يفرض الأناني الفردي فيها ذاته لكي يقف فى وجه الأناني الاجتماعي، فإننا بالتالي سنطلق مصطلح "الانتحار الأناني" على نموذج الانتحار الذي ينبثق عن النزعة الفردية المتطرفة.

(٢) الانتحار الغيري أو الإيثاري:

يختلف هذا النمط من الانتحار عن النمط السابق من حيث مجموعة اعتبارات، فالانتحار الغيري نتيجة مباشرة للتضامن الاجتماعي، واندماج الفرد فى الجماعة التي ينتمي إليها اندماجاً كلياً، فإذا كان المنتحرون الأنانيون يعتقدون أن الأمر متروك لهم فى حديد أفعالهم، لأن إرادتهم تتفصل عن إرادة الجماعة، فإن المنتحرون الغيرين - على العكس من ذلك - يربطون إرادتهم بإرادة المجتمع، ويفعلون ما تمليه عليهم الجماعة التي ينتمون إليها، ذلك أن الفرد يعبر عن اندماجه الاجتماعي بشعوره الدائم بأنه على استعداد لأن يضحي بنفسه فى سبيل الجماعة، وعلى ذلك فإن المجتمع هو الذي يحدد حالات

الانتحار، وهو الذي يجبر أفرادا بالذات على أن يقتلوا أنفسهم، ويذهب دوركايم إلى أن الانتحار الغيري هو النمط الشائع في المجتمعات البدائية، فنحن نجد إشارات عديدة في الكتابات التي تناولت وصف هذه الشعوب، إلى ممارسات تتضمن ما يسمى "بالتضامن الذاتي"، أو الموت الذي يتطلبه الواجب الطقوسي أو الاجتماعي، وكذلك حالات يقدم فيها لئساء على الانتحار عقب وفاة أزواجهن، أو انتحار العبيد نتيجة لموت سادتهم.

ولكن دوركايم لا يعول كلية على هذه البيانات، ولذلك ينتقل إلى دراسة الانتحار الغيري لدى الجنود، فيلاحظ عموماً أن معدل الانتحار يرتفع بين الجنود عنه بين المدنيين، ولكن الجنود يتمتعون بصحة جيدة، علاوة على ما يسود في الحياة العسكرية من عصبية ترفع من درجة التضامن الاجتماعي، كما يلاحظ دوركايم أن ارتفاع معدل الانتحار لا يرجع إلى إدمان الخمر، فقد رفض هذا التفسير من قبل، هذا فضلاً عن أن قسوة الحياة العسكرية لا تفسر ارتفاع هذه النسبة، لأنها تعارض الحقيقة التي مؤداها أن الضباط على الرغم من أنهم يعيشون حياة أفضل - نسبياً - من الجنود، إلا أن معدل الانتحار يرتفع بينهم ولذلك يقرر دوركايم أن الجنود يقدمون على الانتحار لأنهم قد تدربوا على أن يضحوا بأنفسهم في سبيل الجماعة، وأن يضحوا برغباتهم ومصالحهم الخاصة، ولذلك لا تعني الحياة بالنسبة لهم شيئاً له أهمية، ومن ثم ترتفع بين الجنود نسبة الانتحار الغيري أو الايثاري.

(٣) الانتحار الناتج عن فدان المعايير أو الأنومي:

وينتج هذا النوع من الانتحار عن تدمير مفاجئ للتوازن الاجتماعي، والبناء الأخلاقي في المجتمع، كأن ترتفع معدلات الانتحار في أوقات الأزمات الاقتصادية أو

الإفلاس، ولا يرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية في حد ذاتها، أو إلى انتشار الفقر بل إلى ما ينتج عن ذلك من تحطيم للتوازن الاجتماعي، ويدعم ذلك أيُّ ما نلاحظه من ارتفاع في معدلات الانتحار في فترات الانتعاش الاقتصادي، وذل كما حدث في إيطاليا من ازدياد في النشاط الاقتصادي بعد أن فتح فيكتور امانويل روما عام ١٨٧٠، وارتفعت في نفس الوقت معدلات الانتحار، ويرجع ذلك إلى انهيار النظام السياسي والاجتماعي القديم، مما أدى إلى تحطيم ما يطلق عليه دوركايم "النظام الجمعي"، وهنا يقدم دوركايم مفهومه عن الانومي، ففي حالة الثبات النسبي للمجتمع تكون مستويات الطموح محددة وواضحة لكل شخص، كما أن الناس يعرفون إمكانية تحقيق هذه المستويات، أما في حالة اضطراب المجتمع فإن مستويات الطموح تتسم بعدم التحديد، ما أن الناس غالباً ما يجدون هوة تفصل بين ما يطمحون إليه، وبين ما يستطيعون تحقيقه بالفعل، وتؤدي هذه الصدمة إلى ارتفاع معدلات الانتحار الناتج عن الانومي، ولكن دوركايم يرى أن ثمة أزمات سياسية معينة، مثل مواقف الحرب التي تؤدي إلى خفض معدلات الانتحار، بينما تؤدي أزمات أخرى إلى ارتفاع هذه المعدلات، وهو يفسر هذا التعارض الواضح بتأكيد أنه على أن الأزمات من النوع الأول تؤدي إلى زيادة التماسك الاجتماعي لكي يقف المجتمع كوحدة متكاملة في مواجهة الخطر الخارجي، ويؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الانتحار، أما النوع الثاني من الأزمات فهي تلك التي تكون من القوة بحيث تحطم الترابط أو التماسك الاجتماعيين مما يؤدي إلى زيادة معدلات الانتحار الناتج عن الانومي.

ويرفض دوركايم الفكرة القائلة بأن الفقر هو العامل المؤدي إلى الانتحار، وذلك نظراً لوجود كثير من الطبقات الفقيرة التي لا تعرف الانتحار، وكذلك لأن الانتحار لا يزيد فقط حينما يؤدي تحطيم التوازن الاجتماعي إلى الفقر بل حينما يؤدي إلى التآثر المفاجئ، وهذا فضلاً عن أننا غالباً ما نفشل في تقدير ما يعانیه الآخرين من بؤس أو

شقاء، وهو يقرر في كتابه عن تقسيم العمل "... أن من الحقيقي أن القائمين بالملاحظة يرسمون أحياناً صورة الحياة في المجتمعات الدنيا بألوان مختلفة تماماً... وقد يكون ذلك لأنهم يعتبرون انطباعاتهم الخاصة تنطبق على الحياة الفعلية للسكان الأصليين... أن ما قد يبدو لنا على أنه شيء غير معقول أو غير محتمل، قد يكون ملائماً تماماً لأراد يتميزون بتكوين فيزيقي وأخلاقي خاص ... أن الفرد وحده هو الذي يستطيع أن يقدر سعادته، فهو يكون سيداً حينما يشعر أنه كذلك،" وهكذا ينظر دوركايم إلى الفقر باعتباره عاملاً يحمي الفرد من الانتحار، ذلك لأنه يعرف ما يمتلكه وما يأمل في الوصول إليه، وبذلك تتناقص رغبته في توسيع مدى احتياجاته بطريقة غير متناهية.

هذه هي النماذج الاجتماعية للانتحار، وهي تكشف عن موقف دوركايم في تفسيره لهذه الظاهرة، فالانتحار أولاً: ظاهرة اجتماعية سليمة لأنها تتميز بعموميتها وهي لذلك لا يمكن أن تفسر إلا في ضوء العوامل الاجتماعية التي أنتجتها، وهذا يعني أن العوامل الأساسية المسببة للانتحار لا ترجع إلى التكوين السيكولوجي للفرد، أو إلى الظروف الكونية، بقدر ما هي نتيجة للاختلافات في البناء الاجتماعي، وفي درجة التضامن الاجتماعي، والامتنال للمجتمع، كما ينتهي دوركايم إلى أن هناك تياراً انتحارياً ترجع إلى الحالات المختلفة للتنظيم الاجتماعي، وهذه التيارات تتمثل في العوامل "غير الشخصية" التي تمارس قوة ملزمة، بحيث تجعل الفرد يقبل على الانتحار، وقد لا يكون واعياً في كثير من الأحيان بهذه العوامل.

الفصل الرابع

التخطيط الاجتماعي

تمهيد :

شكّلت التنمية الشاملة الشغل الشاغل للقادة وصناع القرار في الدول النامية إبان حصول هذه الدول على الاستقلال الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولم تجد هذه الدول بدا من اللجوء إلى التخطيط الذي أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للدول الآخذة في النمو، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة، وقد ذهب البعض إلى أن تراكم ديون الدول النامية واستدانتها المستمرة يعود في جانب كبير منه إلى سوء أو غيبة التخطيط في هذه الدول، حتى أن بعض هذه الدول لم تعد قادرة على تسديد مجرد فوائد الديون، حتى أصبحت هذه المسألة تشكل أهم عناصر عدم الاستقرار في هذه الدول، لأنها تهدد عمليات التنمية.

ومن هنا فرض التخطيط نفسه على هذه الدول، ومن ثم بدأت كثير من هذه الدول الآخذة في النمو تلجأ إلى أسلوب التخطيط باعتباره الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية والطريق إلى إخراج اقتصادياتها من دائرة الركود والتبعية.

ويذهب " آرثر لويس " إلى أن السؤال لم يعد يكمن في هل نخطط؟، وإنما في كيف نخطط؟، وهذا يعنى أن التخطيط أصبح حقيقة واقعة، وأداة أساسية من أدوات التطبيق والسياسة الاجتماعية.

وهذا يعنى أنه لم يعد هناك خلاف حول أهمية اتباع أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ربما كان هناك خلاف حول أسلوب التخطيط المتبع ومدخله واستراتيجياته التي تتجدد في ضوء الفلسفة الاجتماعية، وطبيعة السياسة الاجتماعية التي تنبع من الأيديولوجية السائدة في المجتمع.

ولقد بدأت المجتمعات الرأسمالية التي تعارض أساسا مبدأ التخطيط تأخذ بهذا الأسلوب، حيث توجد في أمريكا التي تمثل قلعة الرأسمالية مؤسسات تخطيطية على جميع المستويات سواء على مستوى الحكومة الفيدرالية أو الاتحادية أو على مستوى الولاية أو المدينة أو على مستوى المجتمع المحلي.

ويمكن القول بأن التعارض بين التخطيط بالمفهوم الاشتراكي، والتخطيط بالمفهوم الرأسمالي، إنما يعكس تعارضا بين أيديولوجيتين تلبى كل منهما

ظروف اجتماعية ونظم اقتصادية وسياسية مختلفة، فالتخطيط يتضمن عددا من القرارات والأفعال الواعية، ومن ثم فهي تختلف في المجتمع الاشتراكي عنها في المجتمع الرأسمالي، ففي المجتمعات الرأسمالية تكون القرارات في تناول فئة قليلة تتوفر لها مقومات اتخاذ القرار، أما التخطيط في المجتمع الاشتراكي فيعني عملية جماعية وليس عملية فردية.

وبصرف النظر عن الفلسفة الاجتماعية أو الأيديولوجيا الموجهة لمجتمع من المجتمعات، فإن النظرة إلى التخطيط يجب أن تكون نظرة موضوعية باعتباره أسلوبا علميا ووسيلة منهجية، وإن كان السؤال لا يزال مطروحا حول حجم الدور الذي تقوم به الدولة أو الحكومة، وحجم الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات والأفراد في عملية التخطيط، حيث أن التخطيط من شأنه أن يجنب الدول المتبعة له التغيرات غير المنظورة والهزات الاقتصادية التي تحدث في عالمنا المعاصر، وأقربها ما حدث في خريف 1997 من هزات اقتصادية وانهيار في سوق العملات والبورصات في دول جنوب شرق آسيا.

وفي ضوء التحولات والتغيرات التي طرأت على النظام العالمي يتساءل الكثيرون عن مستقبل التخطيط، وعلاقته بالتنمية في ظل نظام عالمي أحادي رأسمالي؟، ومن هنا يمكن القول بأن هذا التحول الحادث لا يعني التقليل من فعالية التخطيط، ومن هذا المنطلق نلقى الضوء في هذا الفصل على عدة نقاط محورية كما يلي :

أولا : مفهوم التخطيط :

يرتبط التخطيط دائما **بالفلسفة الاجتماعية والأيديولوجيا** التي تسود في كل مجتمع، والتي تختلف باختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الواحد، ولما كان التخطيط وسيلة لتحقيق أهداف معينة ويسير في إطار الفلسفة والأيديولوجيا القائمة، فلا يوجد هناك اتفاق حول ماهية هذا المفهوم الذي أصبح أداة أساسية من أدوات التغيير الاجتماعي المقصود والموجه، وأداة من أدوات التنمية في المجتمع المعاصر.

يذهب البعض إلى أن عالم الاقتصاد النرويجي "**كريستيان هونيدر**"⁽¹⁾ هو أول من أدخل اصطلاح **التخطيط الاقتصادي** في مقال له عام 1910، وقد شاع استخدام هذا المفهوم بعد أن استخدمه الاتحاد السوفيتي عام 1928

(1) خلاف خلف الشاذلي : التخطيط والتنمية في عالم متغير، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا،

باعتبارها أول دولة طبقت " نظرية التخطيط الاقتصادي " لتحويل الدولة الزراعية المتأخرة إلى دولة صناعية متقدمة.

والتخطيط من الناحية المبرحة يعنى " تحقيق الموائمة بين المتاح من الموارد والإمكانيات والمتوقع من الأهداف "، ويعرف بأنه " عملية إرادية مقصودة تسعى في المقام الأول إلى نقل المجتمع من الحالة التي هو عليها إلى الحالة الأفضل " (1).

ويعرف "شارل بتلهاييم" التخطيط بأنه " عملية يمكن من خلالها تنظيم مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الترابط والتنسيق بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي لتحقيق أهداف وغايات اجتماعية واقتصادية بصورة منظمة بأقصى سرعة ممكنة "، ومن التعريفات الاشتراكية للتخطيط يذهب " فولدمايير " إلى أن التخطيط " يعنى الرقابة الحكومية الكاملة للنشاط الاقتصادي " (2).

وفى المقابل نجد "بولدينج" تعرف التخطيط بأنه " نوع من السلوك الذي يخضع إلى تقدير واع للتوقعات المستقبلية "، كما يرى " فريش " أن التخطيط " لا يعنى وضع قائمة بالأشياء التي نرغبها، ولكنه يعنى التنبؤ إلى أبعد مدى بجميع ردود الأفعال وأخذها في الاعتبار واختيار أنسب البدائل للتنفيذ " (3).

وإذا كانت التعريفات السابقة تعكس نوعا من الأيديولوجيا الاقتصادية أو الرأسمالية، فإن هناك بعض التعريفات التي تقف بين الاتجاهين، وتعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بعض المجتمعات التي لها خصائص وخصوصية تاريخية تختلف عن المجتمعات الاشتراكية الخالصة، كما تختلف عن المجتمعات الرأسمالية التاريخية، حيث يسود تلك المجتمعات أنظمة اجتماعية واقتصادية مختلفة.

(1) نفس المرجع السابق : ص 21.

(2) شارل بتلهاييم : التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة،

1966، ص ص 10 - 11.

(3) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 22 - 23.

وهناك بعض التعريفات التي **تتسم بالعمومية والشمول** في تناولها لمفهوم التخطيط دون التحيز لأيدولوجية معينة، مثل تعريف "براننش" الذي يعرف التخطيط بأنه " عملية مقابلة بين الموارد والاحتياجات تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع "، هناك كثير من المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التخطيط وترتبط به من بينها :

1- مفهوم التنمية : لا يختلف مفهوم **التنمية** عن مفهوم **التخطيط** كثيرا، حيث تتعدد تعريفات التنمية، وتختلف باختلاف **الاتجاهات النظرية والأيدولوجية** التي يعكس كل منها تصورا معيناً لعملية التنمية، والتنمية في جوهرها تعنى " ذلك التغيير المخطط بما يتمشى مع أهداف وتطلعات المجتمع " (1)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التخطيط ليس هو ذاته الذي يحدث التنمية، وإنما يعمل على توفير وتنظيم الظروف التي تحدد وتنسق عوامل التنمية فتدعمها وتؤدي إلى الإسراع بها.

2- مفهوم الخطة : ارتبط مفهوم التخطيط أساسا بالتنمية الاقتصادية في أول الأمر، ومن ثم فقد ارتبط مفهوم الخطة بالاقتصاد، حيث اهتم رجال التخطيط والتنمية بالخطة الاقتصادية، غير أن تجارب التخطيط والتنمية أثبتت مؤخرا أن التنمية الاقتصادية بمفردها غير كافية لتحقيق التنمية الشاملة، وأن العوامل الاقتصادية بمفردها ليست ضامانا لنجاح الخطة، ومن ثم ظهر مفهوم التخطيط الاجتماعي إلى جانب التخطيط الاقتصادي، وأصبح من المؤكد أن الخطة الشاملة لا بد وأن تتضمن هذين الجانبين (2).

يذهب " بتلهاييم " إلى أن الخطة الاقتصادية " عبارة عن جملة التدابير التي تم صياغتها والاتفاق عليها من أجل تنفيذ مشروع يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع "، ويعرفها " سيردال " بأنها " برنامج إستراتيجي لحكومة وطنية يتمثل في تطبيق نظام للتدخل الحكومي بطريقة

(1) إقبال أمير السمالوطى : التخطيط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1991، ص 237.

(2) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 31..

تعطى دفعة إلى الأمام للتقدم الاجتماعي "، وهذا يعنى أن الخطة من المنظور الاستراتيجي ترتكز على دعامتين (1):

أ- وجود مشروع أو برنامج يكون بمثابة الهدف الذي نحاول تحقيقه.
ب- التدابير التي يتم الاتفاق عليها لبلوغ الهدف متضمنة الوسائل والموارد التي يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الموضوعية.

وكما أن مفهوم التخطيط يختلف باختلاف الفلسفة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية، فإن مفهوم الخطة يختلف كذلك، حيث نجد أنصار الاتجاه الرأسمالي لهم رؤية مختلفة لمفهوم الخطة ويؤكدون على أن الخطة الاقتصادية هي خطة تنبؤ وإسقاط.

ويذهب "بتلميه" إلى أن إعداد الخطة يجب أن يمر بمراحل هي (2):

أ- تحديد التوجيهات التي تكون الأساس الذي تقوم عليه الخطة.
ب- صياغة مشروع مفصل لتوجيهات إعداد الخطة تقره الحكومة.
ج- مرحلة إعداد الخطة بهدف البحث عن الظروف المثلى لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة وتضمنتها الخطة المقترحة.
ويمكن تقسيم الخطة بوجه عام إلى ثلاثة أنواع هي (3):

* **الخطة قصيرة الأجل** : وتتراوح مدتها بين عام وثلاثة أعوام، وينصب اهتمامها في الغالب على أهداف ومشروعات النشاط الإنتاجي والاستهلاكي، ويتسم هذا النوع بالمرونة.

* **الخطة متوسطة الأجل** : وتتراوح الفترة الزمنية لهذا النمط من التخطيط بين ثلاثة وسبع سنوات، وإن كان الشائع في غالبية الدول هو أن الفترة الزمنية خمس سنوات، وتسمى " **بالخطة الخمسية** "، يهدف هذا النوع من الخطط إلى تحقيق :

- زيادة مستوى المعيشة المادية للسكان زيادة جوهرية وفعلية، وعلى وجه التحديد زيادة الأجور الحقيقية.

(1) إقبال أمير السمالوطي : مرجع سابق، ص 238.

(2) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 32.

(3) نفس المرجع السابق : ص ص 33 - 38.

- معالجة الجوانب الاجتماعية المختلفة للتنمية، على اعتبار أنها وثيقة الصلة، بل وتتكامل مع الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية التي كان لها الأولوية فيما مضى.

* **الخطة طويلة الأجل** : ويسمى هذا النمط " **بالتخطيط الإستراتيجي** "، وهى تستغرق من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وهذه النوعية من الخطط تحتاج إلى وقت طويل لإجرائها بهدف حل المشاكل التي تهم القاعدة العريضة.

3- مفهوم البرنامج : ويعنى " **مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تهدف الخطة إلى تنفيذها في الواقع** " (1).

ثانيا : أهمية التخطيط :

يعتبر التخطيط من المتطلبات الأساسية لغالبية أو كل المجتمعات، وبخاصة النامية من أجل استغلال مواردها الطبيعية والبشرية، وتفاديا للعديد من المشـكلات التي تعترضها، وتتضح أهمية التخطيط في عدة نقاط (2):

- 1- أن التخطيط هو الأسلوب العلمي لتحقيق الأهداف.
- 2- أن التخطيط يحقق التوازن بين الموارد والاحتياجات.
- 3- أن التخطيط يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للمتاح من الموارد.
- 4- يمكن من خلال التخطيط تحقيق التنسيق بين مختلف الجهود.
- 5- يحدد التخطيط مراحل التنمية مع وجود الرقابة والمتابعة المستمرة.
- 6- أن التخطيط يرتبط بمجتمع له بناء اجتماعي وثقافي مميز، يؤثر بلا شك على نجاح الخطة وتحقيقها للأهداف المنشودة، بحيث يكون من الضروري أن يلم المخطط بطبيعة البناء الاجتماعي " **موضوع الخطة** "، فيأخذ في الاعتبار المتغيرات البنائية مثل " **حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم، التركيب الطبقي، شبكة العلاقات الاجتماعية بين السكان** ".
- 7- الوقوف على طبيعة وخصائص النظم الاجتماعية، وطبيعة المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي مثل " **النظام الديني، التربوي،**

(1) إقبال أمير السمالوطى : مرجع سابق، ص 239.

(2) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 148.

الاقتصادي، السياسي "، حيث تؤثر هذه الأبنية سلباً أو إيجاباً على عملية التخطيط.

8- حصر مشكلات المجتمع وتحديدها، ثم العمل على حلها وتوفير الاحتياجات اللازمة في ضوء المتغيرات الحضارية المستمرة، حتى لا يتخلى المجتمع عن وضعه بين الدول.

9- ضمان العدالة الاجتماعية، والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص في توزيع الموارد والخدمات.

10- التوازن المطلوب في التنمية المتكاملة الجوانب عن طريق التنسيق بين الجهود على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية.

11- تحقيق أهداف المجتمع المحددة بطريقة مثلى في أقصر وقت وبأقل تكلفة.

ثالثا : الملامح العامة للتخطيط :

أن التخطيط عملية مقصودة يقوم بها المجتمع لإحداث توازن بين ثلاثة عناصر أساسية هي " الأهداف، الموارد، الزمن " بقصد تحقيق التنمية الشاملة ، وبصرف النظر عن الفلسفة الاجتماعية، والأيدولوجيا التي يتبناها المجتمع، فإن التخطيط يصبح ضرورة أساسية كأداة ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة.

- وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن للتخطيط عدة ملامح منها (1):
- 1- أن التخطيط عملية تخضع لعدد من المراحل المتتالية، بحيث تؤدي كل مرحلة فيها إلى المراحل التالية.
 - 2- أن التخطيط وسيلة منهجية ضمن وسائل أخرى تؤدي إلى تحقيق رفاهية الإنسان في المجتمع.
 - 3- أن التخطيط يعنى التنظيم الواعي للموارد والإمكانات سواء المادية أو البشرية.
 - 4- أن التخطيط يتجسد في الواقع الاجتماعي والفلسفة الاجتماعية التي ينتهجها المجتمع.
 - 5- يتسم التخطيط بالتنسيق والشمول والواقعية.
 - 6- يقوم التخطيط علي أساس تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق أقصى معدل للنمو بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.
 - 7- أن التخطيط لا يقتصر على النواحي الاقتصادية، بل إنه إلى جانب التخطيط الاقتصادي، يوجد هناك التخطيط الاجتماعي الذي يركز علي الأنشطة الاجتماعية والخدمات، كما يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع العائد من التنمية الشاملة.
 - 8- أن دور التخطيط ينبثق من وجود مصلحة جماعية لأفراد المجتمع الواحد، ويتحدد بناءا على مدى تقبل أفراد المجتمع الواحد، ومدى تقبلهم للتضحية.

رابعا : مستويات التخطيط :

أن " مستويات التخطيط " تختلف باختلاف الهدف الذي ترمى إليه الخطة التي تتكون من عدد من المشروعات والبرامج القابلة للتنفيذ، ومن ثم فإن

(1) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 41 - 42.

التخطيط يكون له مستوياته، ويمكن التمييز بين عدد من مستويات التخطيط⁽¹⁾ التي تبدأ بالتخطيط على المستوى الدولي، وتقوم به منظمات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة مثل " منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "، ثم التخطيط على المستوى المحلي الذي يقوم على أساس الاهتمام بالوحدات الصغيرة في المجتمع، وهناك التخطيط على مستوى القطاع، والذي ينصب على القطاعات الهامة شفى المجتمع كالصناعة والزراعة... وغيرها، وهناك أيضا التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية، وفيه يتم تقسيم القطاعات الإنتاجية في المجتمع إلى وحدات صغيرة.

ومن أبرز مستويات التخطيط نجد التخطيط القومي، التخطيط الإقليمي، وربما يعكسان هذين المستويين تبنى أيديولوجية معينة أو فلسفة اجتماعية ما :

1 - التخطيط الإقليمي : يتخذ التخطيط الإقليمي من الإقليم وحدة أساسية للتخطيط، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التخطيط عندما يوجد هناك تباين بين أقاليم المجتمع الواحد، ويتوفر قدر من الموارد التي تميز كل إقليم.

يرى " ماك كاي " Mac Kay أن معنى التخطيط الإقليمي يتحدد في ضوء أهدافه الرئيسية وهي⁽²⁾:

- أ- التخطيط لاستغلال الموارد الطبيعية في الإقليم.
 - ب- التحكم في نقل السلع.
 - ج- العمل على تطوير البيئة لتقابل احتياجات الإقليم.
- ويرى " كنجز " أن مفهوم التخطيط الإقليمي يعنى واحدا من ثلاثة أشياء :

- أ- التخطيط الإقليمي لمنطقة جغرافية معينة تتميز باقتصاد منفصل.
- ب- التخطيط الإقليمي، بمعنى اختيار تماسك الخطط الإقليمية على المستوى المحلي وملاءمتها للخطة القومية للدولة ككل.

(1) إقبال أمير السمالوطى : مرجع سابق، ص 94.

(2) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 51.

ج- تخطيط إقليمي بمعنى وضع مراحل زمنية لمشروعات الخطة القومية باعتبار أن المشروعات هي الموضوعات أو البرامج التي تتكون منها الخطة القومية، وتهدف هذه المشروعات إلى استغلال الموارد الإقليمية استغلال أفضل، إلى جانب العمل على تقليل الفجوات بين مختلف الأقاليم في الدولة الواحدة.

مفهوم التخطيط الإقليمي : هناك عدة عناصر أساسية يقوم عليها هي (1):

1- وجود حيز مكاني محدد يتم في إطاره التخطيط الإقليمي سواء كان مدينة أو ولاية.

2- وجود بعض الموارد التي تميز إقليم معين، حيث يتم وضع الخطة الإقليمية في حدود الموارد الطبيعية والبشرية والتنظيمية المتاحة للإقليم.

3- البعد الاجتماعي ويشكل مجموعة القوانين والنظم التي يعيش في أصلها الإقليم.

4- يحتاج التخطيط الإقليمي إلى ضرورة إقناع الناس بأهمية التخطيط للتغير إلى الأحسن.

5- ضرورة توافر البيانات والإحصاءات حول الإقليم موضوع التخطيط.

2- **التخطيط القومي:** لا يختلف التخطيط القومي عن **التخطيط الإقليمي** كثيرا،

بل يرى البعض أن **التخطيط الإقليمي** المجدي لا يتم إلا في إطار التخطيط

القومي الشامل، وفي نفس الوقت فإن الخطط المحلية تستمد اتجاهاتها من

الخطة العامة، فعن طريق **التخطيط الإقليمي** أو المحلي يكون التخطيط

القومي مرتبطا بالقاعدة وتصبح الخطة الإقليمية أحد عناصر الخطة القومية.

ويشبهه " حامد عمار " العلاقة بين التخطيط الإقليمي والقومي بقوله: "

إن الخطة المحلية أشبه بالجملة المفيدة، بينما يمثل التخطيط القومي النص

الكامل "، وهذا يعني أن التخطيط الإقليمي جزءا من التخطيط القومي، كما أن

التخطيط القومي يتشابه مع التخطيط المحلي في كثير من الجوانب، إذ لا

تختلف عناصر التخطيط في كل منهما تلك التي تتصل بتحديد الأهداف

وحصر الموارد وتحديد الفترة الزمنية.

وذلك لا يعني عدم وجود اختلاف بين كل من التخطيط على المستوى

الإقليمي، والتخطيط على المستوى المحلي، فالتخطيط القومي يحقق التناسق

بين الخطط الإقليمية، بحيث يمنع وجود التعارض أو الازدواجية، كما

(1) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 150.

يضمن بذلك عدم حرمان قطاع من قطاعات المجتمع من مزايا التخطيط، كما يشمل التخطيط القومي برامج ومشروعات ضخمة تفوق إمكانيات المجتمع المحلي، فمثلا مشروع السد العالي لا يمكن أن تنهض به المجتمعات المحلية بمفردها، كما نجد أن التخطيط الإقليمي يوفر بعض المقومات التي قد لا تتوافر للتخطيط القومي مثل العمل على اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم.

كما يختلف أيضا **التخطيط الإقليمي** عن **التخطيط القومي** في بعض النواحي⁽¹⁾:

- 1- فيما يتصل **بمجال التخطيط**، نجد أن **التخطيط الإقليمي** يتخذ من الإقليم وحدة أساسية للتخطيط، بينما يكون في **التخطيط القومي** هيئة مركزية تقوم بتحديد الأهداف ووضع الخطة القومية.
- 2- يختلف **التخطيط الإقليمي** في طبيعته عن **التخطيط القومي** الشامل، في أنه يتيح الفرصة **للمشاركة الشعبية** في وضع الخطة الإقليمية وتنفيذها وهو ما لا يتوافر كثيرا للتخطيط القومي.

خامسا : مبادئ التخطيط :

يعنى التخطيط أحد الوسائل والأساليب العلمية لإحداث التغيير المقصود والموجه، وبذلك فإن التخطيط يستند إلى عدد من القواعد والمبادئ التي تشكل أسس ومقومات عمليات التخطيط، ومن هذه **المبادئ** :

- 1- **الواقعية** : بمعنى أن تكون الخطة مرتبطة بالحدود التي يقرها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا يعنى أن تكون هناك⁽²⁾ :
 - أ- واقعية اقتصادية : وهى قائمة على تقدير واع للإمكانيات المادية والطبيعية التي تتصل بتوفير الموارد والتمويل اللازم للخطة.
 - ب- واقعية اجتماعية : وتتمثل في معارضة بعض الأنظمة الاجتماعية لأهداف الخطة.
 - ج- واقعية سياسية : وترتبط بالفلسفة الاجتماعية والأيدولوجيا الموجهة للمجتمع.

(1) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 56 - 58.

(2) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 158.

2- الشمول : يعنى ضرورة توفر الرؤية الشمولية لجوانب الموضوع الذي يتم التخطيط له، بحيث لا يقتصر التخطيط على مجال معين للتنمية وإغفال المجالات الأخرى، فمثلا مشكلة الإسكان لا يجب أن ننظر إليها بوصفها مشكلة عمرانية هندسية تتولاها جهة دون أخرى فحسب، بل من الضروري أن يدخل فيها التخطيط باعتبار أن الإسكان يتضمن جوانب صحية واقتصادية وثقافية وتعليمية وعلاقات إنسانية، وعلى أساس هذا المبدأ فإن التخطيط الاقتصادي لا ينفصل عن التخطيط الاجتماعي وعن التخطيط العمراني والتعليمي⁽¹⁾.

3- التكامل : ويعنى التكامل بين جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية، بحيث تصبح الخطة المحلية جزء من الخطة القومية، كما يعنى التكامل بين مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا التكامل بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من تعليم وصحة وزراعة وصناعة وإسكان... وغيرها⁽²⁾.

4- المرونة : يجب أن تكون الخطة مرنة بشكل يساعدها على مواجهة المواقف الطارئة والمواقف المتغيرة، وحتى يصبح تنفيذها ميسورا، وحتى يمكن للمنفذ مقابلة المشكلات التي قد تطرأ أثناء تنفيذ الخطة والتي لم تكن في الحسبان عند إعداد الخطة، غير أن المرونة لا تعنى ترك الأمور دون دراسة دقيقة وتحسبا لما يمكن أن يطرأ أثناء تنفيذ الخطة⁽³⁾.

5- تحديد الظروف الخارجية : يرتبط التخطيط بالواقع القائم، ولكن المهم أيضا أخذ العوامل والظروف الخارجية في الاعتبار والتي من شأنها أن تؤثر على تنفيذ الخطة، بحيث يجب أخذ هذه العوامل في الحسبان والتخطيط لمواجهةها⁽⁴⁾.

6- الأتزان والموازنة : تقتضي عملية التخطيط وجود اتزان بين مختلف جوانب التنمية، بحيث يتم الاهتمام بأحد جوانب التنمية في ضوء حاجة المجتمع إلى ذلك، فقد نجد مجتمع يضع وزنا أكبر للتنمية الاجتماعية بعد أن يكون قد حقق مستوى مقبول للتنمية الاقتصادية، في حين نجد مجتمع آخر يضع

(1) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 63 - 64.

(2) نفس المرجع السابق : مرجع سابق، ص 64.

(3) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 163.

(4) نفس المرجع السابق : مرجع سابق، ص 163.

وزنا أكبر للتنمية الاقتصادية باعتبارها الضمان إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، كما تعنى الموازنة تحقيق التوازن بين المشروعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، بمعنى الموازنة بين برامج الإنتاج وبرامج الخدمات (1).

7- **التعاون والتنسيق** : التخطيط نوع من العمل التعاوني الذي يحتاج إلى تضافر جميع الجهود والإمكانات لرسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود هذه الإمكانيات، فهو عمل لا يقوم به فرد بمفرده ولكنه نشاط اجتماعي يتطلب المشاركة من جميع وحدات المجتمع ومؤسساته المختلفة، كما أن التخطيط يعنى التنسيق بين مختلف الوحدات المهمة بالتخطيط، وكذا بين مختلف المجالات والقطاعات في المجتمع منعا للتضارب أو الازدواجية (2).

سادسا : أساليب التخطيط :

أصبح التخطيط أمرا ضروريا، ومن ثم فإن معظم الدول الرأسمالية بدأت تفتتح بأهميته رغم وجود خلافات حول الفوارق الأيديولوجية والفلسفة الاجتماعية السائدة في كل مجتمع.

ففي **بلجيكا** كان لارتفاع نسبة البطالة في عام 1959 سببا شفى الأخذ بأسلوب التخطيط لمواجهة التفاوت بين الطبقات والأقاليم، وفي **إيطاليا** لا زالت لا تتحمس لمشروعات التخطيط نتيجة لما عاناه الشعب الإيطالي في عهد الحكم الفاشي، ولا يزال رجال الأعمال الإيطاليين أشد المعارضين للتخطيط لخوفهم من أن يستغل الاشتراكيون الإيطاليون شعار التخطيط ليفذوا منه إلى سلسلة من التأمينات كما حدث عام 1963، وفي **ألمانيا** يحذر الشعب الألماني من قبول أسلوب التخطيط خوفا من الدخول إلى مركزية أخرى، حيث عانى الشعب الألماني من " بسمارك " حتى " هتلر " من تركيز السلطة في الهيئات الحاكمة، وظنا منهم أن التخطيط يعني تحديد حجم حرية الفرد، وعلى كل يمكن القول بأن هناك **منهجين أساسيين للتخطيط** هما (3).

الأول : المنهج الديمقراطي : ويعنى إعطاء الفرصة للمواطنين

(1) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص 66.

(2) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 162.

(3) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق، ص ص 67 - 69.

للمشاركة في جميع مراحل التخطيط بداية من إعداد الخطة وحتى عملية التنفيذ والتقييم، وهو ما يعرف بمشاركة القاعدة الديمقراطية.

الثاني : المنهج الأتوقراطى : ويدعو إلى أحقية فئة معينة " الصفوة " لاتخاذ القرارات التخطيطية، ويؤمن بقدرة السلطة الحاكمة على تحديد الاحتياجات المطلوبة ووضع الخطة التي تقابل تلك الاحتياجات.

وهناك **منهج ثالث يجمع بين المنهجين السابقين**، حيث يعطى للحكومة المركزية والفنية حق التخطيط في بعض النواحي، ويترك للمواطنين حق التخطيط في نواح أخرى، وهو الأسلوب المتبع في المجتمع المصري.

سابعا : معوقات التخطيط :

التخطيط الاجتماعي هو عملية تغيير اجتماعي مقصود وموجه، يتضمن الاستخدام الواعي للإمكانيات والموارد المتاحة، وذلك بهدف نقل المجتمع من الحالة الكائنة إلى حالة أفضل، ومن ثم فإن المشكلات التي تواجه عملية التخطيط الاجتماعي ترتبط في معظمها بهذا المحتوى لعملية التخطيط، ويمكن تحديد معوقات التخطيط في الآتي⁽¹⁾:

1- **نقص الوعي التخطيطي بين المواطنين**، ذلك أن التخطيط عملية تبدأ على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، ومن الضروري أن يؤمن المواطنون كأفراد بأهمية وضرورة التخطيط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إطار السياسة العامة التي تنتهجها الدولة ككل، وذلك يتطلب بدوره تعويد المواطنين على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار وترشيد الاستهلاك، فالمشكلة الحقيقية التي تواجه عملية التخطيط للتنمية في المجتمعات التقليدية مثلا تتمثل في ضعف استجابة هذه المجتمعات لبرامج التنمية ومقاومتهم للأفكار الجديدة ن لذا يجب أن يكون المواطنون موضوع التخطيط على درجة من الوعي لتقبل التغيرات الجديدة، ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتخطيط.

2- **غيبة المشاركة الشعبية في عملية إعداد الخطة وتنفيذها** : وذلك أن التغيير لا يحقق أي نجاح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من المواطنين موضوع الخطة، ومن ثم فإن تجاهل مشاركتهم في عملية التخطيط والتنفيذ يشكل عائقا أساسيا أمام التخطيط الفعال.

(1) نفس المرجع السابق : مرجع سابق، ص ص 163 - 165.

3- **ضعف الثقة من جانب المواطنين** في المشروعات التي يضعها المخطط موضع التنفيذ، وفي فعاليتها وفائدتها، ويكون لذلك انعكاساته على عملية التخطيط الاجتماعي في المجتمع.

4- **تلفف الأجهزة الإدارية القائمة** يمكن أن تشكل معوقاً أمام عمليات التخطيط، وتتضح أهم مظاهرها في :

- أ- تعقد الإجراءات والإغراق في الروتين.
- ب- البطء الشديد في إصدار القرارات، وتناقض بعضها مع بعض.
- ج- عدم الالتزام بتنفيذ القرارات الموضوعية.
- د- افتقاد الكفاية في الأجهزة التخطيطية المؤهلة والمدروسة.
- هـ- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

5- **تحتاج الخطة إلى توفر مستوى معين من الموارد الطبيعية في المجتمع، ومن ثم فإن نقص هذه الموارد** سواء البشرية أو المادية أو التنظيمية يشكل عقبة أمام عملية التخطيط الشاملة.

6- **ضعف الميائل الأساسية اللازمة لوضع الخطة**، وذلك أن بطء عمليات التنمية في بعض المجتمعات الآخذة في النمو يرجع إلي وجود عقبات هيكلية في طريق التنمية، ولذلك فإن أول خطة يجب أن تركز على خلق البنية الأساسية التي تسمح بالتنمية في المستقبل.

7- **محدود وضع المدفوع من التخطيط** عند العاملين في كل ما يقترح من مشروعات في الخطة، بل يجب أن تناقش هذه المشروعات بغرض تحقيق الفهم والاقتناع في جميع المستويات.

8- **محدود الدقة في الاختيار للوسيلة أو الوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف**، فقد يتسبب استعمال أداة غير مناسبة في حدوث مشكلات تواجه عمليات التخطيط.

9- **محاولة إمداد التغييرات في فترة زمنية قصيرة دون مراعاة للظروف القائمة**، حيث يجب أن ترتبط الخطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي القائم، فمن الطبيعي أن قدرة الإنسان على التخيل تكون أكبر بكثير من قدراته على التنفيذ، ومن هنا تنشأ فجوة بين الأغراض والإنجازات، ويتصور المخطط

أنه بذلك ينقل المجتمع من وضعه الراهن إلى وضع أفضل بدون النظر إلى قدرة ذلك المجتمع المادية والبشرية على إحداث التغييرات المنشودة خلال فترة زمنية لا تتناسب مع الطاقة المجتمعية، ويحدث ذلك في الغالب نتيجة عدم وضوح الخطط على مستوى الاحتمال المسموح به الذي لا يمكن تجاوزه.

10- **محدد التنسيق بين الأجهزة التخطيطية المختلفة**، وتعتبر هذه المشكلة أيضا من أهم المشكلات التي تتعلق بإصدار القرارات التنموية، كما أن إغفال المخطط لعملية التكامل والترابط بين النظم الاجتماعية يشكل معوقا أساسيا أمام قيام التخطيط، وكذا **انعدام أو ضعف الاتصال المباهر** بين القائمين على وضع الخطة وبقية أفراد المجتمع موضوع الخطة.

الفصل الخامس الثقافة

تمهيد :

لا شك في أن دراسة " الثقافة " قد لاقت اهتماما كبيرا من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ولذا يجمع معظم المفكرين الاجتماعيين على أن العلوم الاجتماعية تختص بدراسة الطبيعة ما فوق العضوية Super organic مثلما تختص العلوم الطبيعية بدراسة البيئة غير العضوية Dis organic، وتختص العلوم البيولوجية بدراسة البيئة العضوية " حيوان، نبات "، ولا شك أن هذه الطبائع الثلاث " العضوية، غير العضوية، ما فوق العضوية " تمثل كل الكون الذي خلقه الله سبحانه وتعالى من جميع جوانبه وبجميع مشتملاته، وهي لكونها أجزاء الناموس العام للطبيعة الكونية، فإن بينها علاقات وصلات متبادلة، والإنسان هو نفسه يشارك في هذه الطبائع كلها، فهو يؤثر فيها ويتأثر بما فيها.

ويلاحظ أن صلة الإنسان تشد بالطبيعة العضوية لأنه يشارك فيها مع الحيوان والنبات بصفتهم كائنات حية، وهو كذلك ينفرد بالطبيعة فوق العضوية، لأنها البيئة الخاصة بالإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا، بمعنى أن الطبيعة فوق العضوية هي بيئة الإنسان الاجتماعية التي تشمل كل ما خلقته مهارة الإنسان وإبداعه، وما يتطلبه تطوره الثقافي والحضارة، وما يحتاجه ويلجأ إليه في مختلف وجوه نشاطه الاجتماعي ويطلق على هذه الأمور " التراه الثقافي الاجتماعي " .

ومن هنا يتضح أن الثقافة إنسانية، بمعنى أن الإنسان وحده هو المخلوق الذي يتميز بأن له ثقافة، والثقافة الإنسانية هي كل ما يقوم به المرء من أعمال، وكل ما يؤمن به من اعتقادات وأفكار، وكل ما يشعر به من صور وأحاسيس، وكل ما تراكم لديه من عادات وأعراف وتقاليد، وكل ما يوجه سلوكه من علوم ومعارف وقوانين، وإذا كانت الثقافة من صنع الإنسان، ولا توجد إلا حينما وجد المجتمع الإنساني، فالإنسان خاضع لها وملتزم بها، وهو يثنى عليها ويمجدها ويحرص عليها وبإمكانه أن يضيف إليها.

ويتضح أهمية دراسة موضوع الثقافة بالنسبة لعالم الاجتماع، إذا علمنا أننا لا يمكن أن نفهم اختلاف سلوك الجماعات التي تنتمي إلى مجتمعات مختلفة، دون دراسة ثقافة هذه المجتمعات، فالثقافة لها تأثير كبير في توجيه وضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى أنها تساعد على

التكيف مع البيئة⁽¹⁾.

ورغم أهمية دراسة موضوع الثقافة لعلم الاجتماع، إلا أنه يجب مراعاة أن عالم الاجتماع لا يدرس الثقافة لذاتها، إذ أنها تشكل الموضوع الرئيسي للدراسة في علم الأنثروبولوجيا الثقافية، ولكن عالم الاجتماع يهتم غالبا بدراسة هذا الموضوع نظرا لما تلقيه الثقافة من ضوء على العلاقات الاجتماعية التي تمثل الموضوع الرئيسي للدراسة في علم الاجتماع.

وعليه سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على عدة نقاط فرعية

هي :

أولا : فكرة الثقافة.

ثانيا : مفهوم الثقافة.

ثالثا : عناصر الثقافة.

رابعا : خصائص الثقافة.

خامسا : مقومات التكامل الثقافي.

أولا : فكرة الثقافة :

زحفت " **فكرة الثقافة** " على موضوعات علم الاجتماع وأصبح معالجة العوامل الثقافية في الجماعة أو الشخصية أو التفاعل الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية أمرا ضروريا، فلا يمكن فهم أي موقف اجتماعي أو كشف حقيقة اجتماعية دون الإشارة إليها.

ويقال غالبا أن الإنسان في المجتمع يتأثر بالبيئة التي تحيد به، أي البيئة التي يولد فيها، ولكن البيئة تتكون من أشياء كثيرة، وأحد هذه الأشياء هي الطبيعة Nature، ومع أن بعض الناس ينشئون في بيئة واحدة إلا أن لغتهم تختلف، وكذلك تختلف طرق الزراعة عندهم والإسكان والأسرة وتنظيم الزواج والقوانين.... الخ، أو بمعنى آخر يتأثر هؤلاء الناس ببيئة أخرى وقد سمي " **هربريه سينسر** " هذه " **فوق العضوية** " أي البيئة التي تختلف وتعلو على البيئة الطبيعية، ولكن هذا الاصطلاح لم يكتب له الذيوع، بل ذاع استخدام كلمة الثقافة Culture المأخوذة من الأصل الألماني Kultur والتي تحمل نفس معنى Super organic⁽²⁾.

(1) Ely Chinoy; Sociological perspective, R. House, New York, 1986,p.47.

(2) معن خليل عمر وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،

ويمكن القول بأن هناك **طريقتين** يتحدد عن طريقهما سلوك الكائنات "الأولى من خلال **الوراثة**، والثانية من خلال **التعلم** من الجماعة، وفي حالة الإنسان تسهم الوراثة بسلوك مثل الرضاعة والابتلاع، بينما يكون سلوك آخر مثل تعلم لغة أو قيادة سيارة متعلما من الآخرين، هذا إلى أن العمليات المتضمنة في اكتساب هذين النمطين من السلوك مختلفة أساسا، **فالأول** عبارة عن العملية البيولوجية للانتقال عن طريق البويضة المخصبة، **والثاني** عبارة عن العملية السيكولوجية والاجتماعية التي تشتمل على الانتقال عن طريق نسق من وسائل الاتصال يقوم على قدرة الإنسان على التعلم⁽¹⁾.

والسلوك الذي ينتقل عن طريق التعلم من جيل إلى جيل يسمى " **الثقافة** " **Culture**. ويمكن أن نتلمس البدايات الأولى للتعلم الاجتماعي والثقافي في العالم الحيواني، ولكن عدم وجود الكلام عند الأنواع الراقية من القردة يقيد بشكل ملحوظ القدرة على الاكتساب ويقلل من درجته، ولذلك فالإنسان وحده هو الذي له ثقافة⁽²⁾.

ولم تكن للإنسان دائما **ثقافة معقدة** كما هو الحال الآن، فالثقافة تؤثر فيه بطرق متعددة، وهي تتكون من المخترعات أو السمات الثقافية المتكاملة في نسق على درجات متفاوتة من الارتباط بين الأجزاء، وهناك تصنيف مفيد لهذه الأجزاء في ضوء ما يسميه " **أوجبرن ونيمكوف** " " الثقافة المادية **Material culture**، الثقافة اللامادية **Immaterial culture**، وكل من الثقافة المادية واللامادية ينتظمان حول إشباع الحاجات الرئيسية، الأمر الذي يعطى الإنسان نظمه الاجتماعية التي هي جوهر الثقافة، وتترابط نظم الثقافة لتكون نمطا **Pattern** يميز كل مجتمع على حده⁽³⁾.

ثانيا : مفهوم الثقافة :

يجب أن نعترف أن هناك نوع **من الجدل** الذي لا ينتهي حول ما إذا كان اصطلاح " **Culture** " يترجم باللغة العربية إلى " **ثقافة** " أو

الأردن، 2004، ص 176.

(1) Ogburn & Nimkoff, : op.cit, p. 29.

(2) محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 143.

(3) Ogburn & Nimkoff , : op.cit, p.45.

"حضارة"، كما أن الناس قد يستخدمون مفهوم الثقافة في حياتهم اليومية للإشارة إلى المعرفة وقراءة الصحف والمجلات، أو ممارسة بعض الفنون "كالموسيقى، أو الذهاب إلي الأوبرا أو المتاحف أو المسارح..... وغير ذلك"، ومن ثم فإن هذا المفهوم الشائع لدى عامة الناس يقسم المجتمع، إلى صفة **Elite**، جمهور أقل ثقافة، ويستخدم علماء الاجتماع مفهوم الثقافة بطريقة مختلفة تماما، فكل أعضاء المجتمع الذين يتحدثون بلغته قد اكتسبوا الثقافة، سواء أكانوا أو لم يكونوا يقرأون الصحف والمجلات، أو يمارسون بعض الفنون، أو يذهبون إلى المتحف والمسارح، فإكتساب الثقافة يتطلب مجرد مشاركة الأفراد في حياة المجتمع، وليس بالضرورة المشاركة في حياة الصفة المثقفة⁽¹⁾.

ومن هنا يتضح صعوبة إيجاد تعريف واحد محدد ومتفق عليه من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لهذا المصطلح البالغ الأهمية، ولذا سوف نعرض لبعض هذه التعريفات التي وردت كما يلي :

1- يرى "مانيس بيسانز" **M.Biesanz**، "جون بيسانز" **J.Biesanz** أن مفهوم "الثقافة" **culture**، يختلف عن مفهوم "ثقافة ما" **Aculture**. فالمفهوم الأول يشير إلي الجزء الذي نتعلمه من السلوك الإنساني، أما المفهوم الثاني، فيشير إلى طرق الحياة المميزة لهذا المجتمع⁽²⁾.

2- وقد يقتصر مفهوم "الثقافة" على الأفكار وأنماط السلوك دون الأشياء المادية مثل الأدوات والآلات، ويتبين ذلك من تعريف "برنارد فيليبس" **B.philips**. للثقافة على أنها "نسق من المعايير والقيم"، وكذلك تعريف "هوبل" **E.A.Hoeb1** للثقافة بأنها "ذلك الكل المتكامل من السلوك المتعلمة التي تميز أفراد المجتمع والتي لا تنتج عن العوامل الوراثية البيولوجية"⁽³⁾.

3- ومع بدايات القرن العشرين اتسع مفهوم "الثقافة" بحيث أصبح يدل على كل الجوانب المادية وغير المادية في الحياة البشرية، ويتضح ذلك من

(1) Bernard Philips, : Sociology , From concepts to practice, N.Y. ; Mc Graw Hill Book Co., 1979,p. 30.

(2) M.Biesanz & J.Biesanz ;Introduction to sociology, prentice Hall,Inc., Englewood cliffs,New Jersey,1978,p.55.

(3) B.Philips : op.cit., p.51.

خلال التعريف الذي وضعه " **تايلور** " **E.B.Tylor**، الذي يعتبر الثقافة " ذلك الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف، وكل ما اكتسبه الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع ما"⁽¹⁾، ولعل هذا يوضح أن مفهوم الثقافة يتضمن كل جوانب الحياة الإنسانية من مادية وغير مادية التي يتعلمها ويشارك فيها أعضاء المجتمع.

4- كما نجد أن بعض التعريفات التي ظهرت لمفهوم الثقافة والتي تهتم بالجانب الرمزي وتعلم الرموز، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه " **تيرنر** " **Turner** من حيث أن الثقافة يمكن النظر إليها على أنها " نسق من الرموز التي لها دلالة أو معنى، والتي يكونها ويحافظ عليها أفراد المجتمع من أجل تنظيم شئون حياتهم"⁽²⁾، ويعد هذا التعريف من أفضل التعريفات التي وضعت للثقافة، ومن التعريفات التي تهتم بالجانب الرمزي، تعريف " **هوايت** " للثقافة على أنها " الأشياء والأفعال ذات المعاني والتي تدرس في إطار غير شخصي"⁽³⁾.

مما سبق نخلص إلى، أن الاتجاهات المختلفة في تعريف الثقافة قد تأخذ اتجاهها واقعياً والذي يرى أن الثقافة هي كل ما يتكون من أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع إنساني معين أو جماعة معينة من البشر، وقد تأخذ الثقافة اتجاهها تجريدياً يرى الثقافة مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معينة، وقد يظهر اتجاه ثالث يهتم بالجانب الرمزي، وهذا الاتجاه يعارض الاتجاه التجريدي، ويأخذ بالاتجاه الواقعي على النحو الذي ذهب إليه " **هوايت** " .

أيضاً أوضحت التعريفات السابقة، أن بعضها يهتم بتوضيح مكونات الثقافة من جوانب مادية أو غير مادية، ويأخذ بعضها اتجاهها بنائياً يهتم بالصيغ العامة وأنماط الفعل والسلوك، بالإضافة إلى أن هناك بعض التعريفات التي تهتم

(1) محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 143.

(2) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع " الجزء الأول " المفهومات "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1975، ص 188.

(3) محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 144.

بالجانب الرمزي.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات التي تبدو بين العلماء حول تعريفهم للثقافة، إلا أنه مما لا شك فيه أن **الثقافة ظاهرة عامة** توجد في جميع المجتمعات الإنسانية، وتؤثر في عملية التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تحدث بين الأفراد داخل هذه المجتمعات.

ثالثاً : عناصر الثقافة :

تتمثل **عناصر الثقافة** في عدة أمور منها " اللغة، العادات، الأعراف، التقاليد، الفنون المختلفة، العلوم والمعارف، القانون، الرأي العام، بالإضافة إلى النظم التي وضعها الإنسان لتنظيم حياته في المجتمع كما يلي (1):

1- عرفة الإنسان لتاريخه ليست كاملة، ذلك لأن اختراع الكتابة لم يحدث إلا منذ ستة آلاف سنة تقريباً، وكانت خبرات كل جيل تنتقل قبل ذلك إلى الجيل الآخر عن طريق المشافهة، ومن المعلوم أن اختراع الكتابة مكن الإنسان من تسجيل معرفته وزيادتها، الأمر الذي سهل تجمع عناصر الثقافة وزيادتها، ولذلك نجد أن علماء الاجتماع قد وجهوا جهودهم لدراسة السلوك المعاصر في أنهم استطاعوا أن يقيموا التعميمات التي يمكن أن تطبق على الماضي، لكي يتمكنوا من تفسير التاريخ في ضوء تفسير هذه التعميمات، وربما كان هذا الاتجاه هو البديل الوحيد أمام الباحثين لتفسير الوقائع الاجتماعية التي وقعت في المجتمع الإنساني منذ فترات طويلة قبل استطاعة الإنسان تسجيل معرفته وثقافته وحفظها عن طريق الكتابة.

2- يجمع الباحثون في علم الاجتماع على أن كل تغير يحدث في الكائن خلال فترة محددة يمكن أن يسمى " فعلاً "، والأفعال هي الوحدات الأولية للسلوك.

3- في عدد من المجتمعات البدائية تكون العادات الشعبية والعرف كافية لحفظ النظام في المجتمع، ولهذا من النادر أن يجرؤ فرد على مجرد التفكير

(1) لمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد : محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص

144 - 148.

- معن خليل عمر وآخرون : مرجع سابق، ص ص 180 - 182.

في مخالفة هذه القواعد النظامية، ولكن المجتمع الحديث الذي يقوم على تقسيم العمل وما يستتبعه من تنظيمات اجتماعية متعددة ومعقدة تجعل الناس ينقسمون إلى جماعات وطوائف وطبقات، ومن ثم لا بد أن يعتمد المجتمع بجانب العرف والعادات الشعبية على القانون الذي يحمي ويعاقب في نفس الوقت لحفظ النظام.

4- تعتبر النظم الاجتماعية من عناصر الثقافة وصورها الأساسية، وهي في الواقع عبارة عن تنظيم يشتمل على عدد من العادات وجوانب متعددة من العرف والقانون في بعض الأحيان تندمج جميعا في وحدة للقيام بعدد من الوظائف الاجتماعية.

5- التكنولوجيا، وهي تضم أساليب السلوك التي يستغل البشر بواسطتها الموارد الطبيعية للحصول على الطعام ولتصنيع الأدوات والأسلحة والملابس والمساكن والأواني والمصنوعات المادية الأخرى العديدة اللازمة لأساليب حياتهم.

6- الاقتصاد، ويتضمن أنماط السلوك وتنظيم المجتمع فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.

7- الدين والمعتقدات، ويشمل تفسيرات الإنسان للظواهر الكونية المحيطة به، سواء أكانت ظواهر طبيعية أم بشرية، وبالتالي أصبحت هذه التفسيرات جزءا من تفكيره وشعوره، فالدين عند المجتمعات البدائية على سبيل المثال، عبارة عن أنماط السلوك المتعلقة بعلاقات الإنسان بالقوى المجهولة، وأنساق المعتقدات والطقوس المرتبطة بتقديس هذه القوى.

رابعا : خصائص الثقافة :

ترتب على جهود علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في اهتمامهم بدراسة الثقافة عدة نتائج أسهمت في إثراء فهمنا لهذه الظاهرة كان من أهمها استخلاص عدة صفات جوهرية نعتبرها أهم الخصائص التي يمكن أن تتميز بها الثقافة في أي مجتمع بصفة عامة لعل منها (1):

1- أن الثقافة مكتسبة، تعنى أن الفرد يتعلمها عن طريق التنشئة الاجتماعية

(1) لمزيد من التفصيل :

- أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص ص 84 - 89.

- على عبد الرازق جليبي : مرجع سابق، ص ص 285 - 288.

- أحمد أبو زيد : مرجع سابق، ص ص 192 - 193.

منذ مولده في أسرته، ويستزيد اكتسابه لها كلما نما واتسعت دائرة معارفه واحتكاكه بالآخرين، في المدرسة والنادى وجماعات الأصدقاء وجماعات المهنة أو الطبقة، وعلى ذلك فإن الثقافة ليست فطرية أو موروثية، ولكنها في جملتها نتيجة للاختراع الاجتماعي، وتنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التعلم سواء كان مقصودا أو غير مقصود.

2- أن الثقافة محددة لأنماط الحياة الاجتماعية في أي مجتمع.

3- رغم أن على توفير سبل الحياة، وتنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لأفراد المجتمع ما أمكن من حاجاتهم المعيشية، وطرق الحصول عليها، إلا أنها تختلف في الوسائل المؤدية إلى إشباع هذه الحاجات، وفي شكل التنظيم نفسه، فكل ثقافة مثلا تعمل على توفير الأكل وطرق الحصول عليه للناس، إلا أن ثقافة مجتمع ما تعتمد على الزراعة في ذلك، بينما تعتمد ثقافة مجتمع آخر على الاستيراد، وكذلك الحال في طريقة إعداد الطعام في كل ثقافة، حيث نلاحظ اختلافها من مجتمع إلى آخر... وهكذا.

4- أن الثقافة إنسانية، أي خاصة به ومن صنعه وهو حفيظ عليها.

5- تتأثر ثقافة كل مجتمع بالخراب والظروف البيئية والجغرافية والطبيعية والبيولوجية، وكذلك بالأوضاع الاجتماعية المحيطة بالمجتمع، فثقافة البدوي مخالفة لثقافة الحضري، وثقافة مجتمع آخر كالقريه غير ثقافة مجتمع الصناعة... وهكذا.

6- رغم أن كل مجتمع يجتهد في الحفاظ على ثقافته المميزة له، فإن الثقافة عرضة للتغير بفضل ما تضيفه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم ومصطلحات لفظية... وغيرها، هذا وتختلف سرعة تغيرها من مجتمع إلى آخر.

7- تنتشر الثقافات وتنتقل من مجتمع إلى آخر عن طريق وسائل الاتصال المختلفة وعن طريق الغزو أو الاحتكاك الثقافي، كما يحدث في حالة الإيفاد للتعليم والابتعاث لدول أجنبية لاكتساب علوم أو مهارات فنية جديدة، أو في استيراد الكتب والمجلات العلمية أو عن طريق الاستعمار بأشكاله المتعددة.

8- الثقافة أخطر من مجموع أجزائها، فهي لا تدرك عن طريق تشريحها إلى عناصرها، بحيث تفهم جزءا جزءا، أو عنصرا عنصرا، وإنما هي كل متماسك

لا يمكن فهمها إلا جملة.

9- اللغة كوسيلة للاتصال الرمزي تعتبر أساسا هاما من مكونات أي ثقافة، كما أنها عاملا هاما يعمل على تراكم التراث الثقافي وزيادته، وإمكان انتقاله من جيل إلى آخر داخل المجتمع، ومن مجتمع إلى آخر، وهي في الوقت ذاته أساس هام في عملية التنشئة الاجتماعية.

10- الثقافة مجتمعية، بمعنى أن ثقافة المجتمع هي أساس ثقافة الجماعات، وأن ثقافة الجماعات هي أساس ثقافة الأفراد، وليس معنى ذلك أن كل عناصر الثقافة لا بد وأن يتبعها كل أفراد المجتمع، فهناك ثقافات تتبعها فئات أو جماعات معينة في المجتمع، بينما لا تطبقها جماعات أخرى، وما يقال عن الجماعات يقال على الأفراد، وهذا يعني أن الثقافة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام تبعا للفرد والجماعة والمجتمع وهي "المتغيرات، الخصوصيات، العموميات".

11- للثقافة جانبان، ثقافة مادية "وتشمل كل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة، وكل ما يحص عليه الناس عن طريق استخدام فنونهم التكنولوجية، ثقافة غير مادية وتشتمل على مظاهر السلوك التي تتمثل في العادات والتقاليد التي تعبر عن المثل والقيم والأفكار والمعتقدات.

12- الثقافة متنوعة المضمون، فقد نجد تنوعا في مضمون الثقافات قد يصل إلى حد التناقض، فقد نجد أن أنماط السلوك التي يتبعها مجتمع ما، ويعتقد أنها الفضيلة بعينها، قد تعتبر جريمة في مجتمع آخر يعاقب عليها قانونه.

13- الثقافة متشابهة، فإذا كانت الثقافة متنوعة في مضمونها لدرجة التناقض، فإن الإطار الخارجي لجميع الثقافات واحد ومتشابه مهما اختلفت الثقافات في سلم التقدم الحضاري، ففي كل ثقافة نجد أشكالا ثقافية واحدة مثل " نظام العائلة، اللغة، الدين، والفنون، النظم الاجتماعية المختلفة، والتشابه هنا ينصب على الشكل العام الخارجي للثقافات.

14- الثقافة تراكمية، أي عملية نمو الثقافة وتطورها من جيل إلى جيل حتى تصل إلى شكلها الحاضر.

15- الثقافة تميل إلى أن تصبح متناسقة وكلا متكاملتا، ومعنى هذا أن مكوناتها المتعددة والمختلفة تتوازن توازنا متحركا خلال الزمن باستمرار.

16- تتميز الثقافة بأنها انتقائية، ذلك لأن انتقال الثقافة من جيل إلى جيل وتوارثها يختلف عن نقل وتوارث الصفات الجسمية والحيوية في الكائنات الحية الذي يتم طبقاً لنظام ثابت ودقيق، وأن انتقال الثقافة لا يتم بمثل هذا التحديد، وإنما يتم غالباً بطريقة واعية وانتقائية، بحيث ينتقى الجيل الذي يتلقى عناصر الثقافة بعضها، ويستبعد البعض الآخر طبقاً لظروفه وحاجاته.

17- الثقافة نسق، بمعنى أنها كل معقد، تتكون من ثلاثة قطاعات أو وحدات أو جوانب أساسية هي :

أ- الجوانب الإدراكية Cognitive، وتشمل نسق المعرفة الذي يتدرج من المعتقدات إلى التكنولوجيا، فعن طريق هذا الجانب من الثقافة نتمكن من معرفة طريقة استخدام آلة معينة في الإنتاج.

ب- الجوانب المادية Material، وتشمل الأدوات والآلات واللعب والسيارات... وغيرها من الأشياء المادية التي تستخدم في تشكيل وتغيير البيئة.

ج- الجوانب المعيارية Normative، وتتضمن المعايير أو القواعد التي تنظم السلوك، كما تتضمن القيم أو الأفكار المجردة حول ما هو صواب وما هو خطأ، بالإضافة إلى أنها تتضمن الجزاءات " الثواب والعقاب " التي تطبق بطريقة رسمية أو غير رسمية لفرض الامتثال للمعايير ولضبط السلوك المنحرف.

خامساً : مقومات التكامل الثقافي :

تبين مما سبق أن الثقافة كل معقد، تشتمل على سمات ثقافية عامة، بالإضافة إلى الخصوصيات والبدائل الثقافية، ونجد أن الثقافة في حفظها لكيانها والمحافظة على نمطها العام تعمل على إدماج المتغيرات المختلفة في كيانها، بحيث يقدر لها البقاء والاستمرار ككيان له نمط عام، وهذا ما يطلق عليه " التكامل الثقافي " .

والتكامل الثقافي يعنى " أن هناك قدراً معيناً من الانسجام الداخلي والارتباط الوظيفي بين عناصر الثقافة المختلفة، وبالتالي بين عناصر المجتمع المختلفة يضمن للثقافة عدم انحلالها، وأن عدم وجود هذا التكامل في الثقافة يسبب اضطراباً للفرد ويفقد المجتمع كفاءته وتظهر أنواع من

الصراع قد تكون خطيرة لما يترتب عليها من فقدان للتكيف داخل الجماعة ."

وليس المراد من **التكامل الثقافي** أن تظل الثقافة على حال واحدة من الجمود والثبات، أو أن يكون هذا التكامل تاما كاملا، ولكن المقصود من التكامل الثقافي أن تكون هناك درجة معينة من الاتزان بين العناصر المختلفة التي تكون الثقافة.

كما يلاحظ أن **العموميات الثقافية** هي التي تعطي المجتمع تجانسه الداخلي ضد قوى التغيير التي تمثلها **الخصوصيات الثقافية**، وليس من شك في أن أية محاولة لدراسة الثقافة التي تسود أي مجتمع من المجتمعات تنطوي على كثير من الصعوبات الناشئة عن ضرورة البحث عما تنطوي عليه السمات الثقافية العامة من بديلات وما يختفي تحتها من خصوصيات، حتى يمكن فهم الثقافة في وحدتها وتكامل أجزائها، فهما يكن من تعقد الثقافة وتركيبها، فهي كل واحد متكامل⁽¹⁾.

ترى " **روث بنديكت** " Ruth Benedict أن جميع الثقافات في جميع مستويات التعقيد والبساطة، قد استطاعت أن تحقق التكامل الثقافي، فعندما تفحص وتقارن طرق السلوك المختلفة التي تكون محتوى ثقافة معينة، نجد أن هذه الثقافة تدور حول مركز معين هو النمط الثقافي⁽²⁾.

إلا أن " **أوبلر** " M.Obler قد انتقد " **بنديكت** " في أن الثقافة لها طابع واحد تخضع له في جميع أنواع السلوك الموجودة في المجتمع، وذهب إلى أن هناك محاور متعددة لكل ثقافة لا محورا واحدا، ويرى " **أوبلر** " أنه لا يوجد محور واحد يدور على أساسه التكامل الثقافي، بل أن هناك محاور متعددة في كل ثقافة يدور حولها هذا التكامل الثقافي⁽³⁾.

وفي **المجتمعات التقليدية** غير الصناعية، نجد أن الثقافة عادة تكون متكاملة إلى درجة كبيرة، إذ أن هذه المجتمعات عادة ما تكون صغيرة الحجم نسبيا وتتشابه القيم بين أعضاء هذه الجماعات، ومن ثم تكون هذه الثقافة متجانسة بشكل عام، كما أن درجة التغيير الثقافي تكون ضعيفة جدا في **المجتمعات التقليدية**.

(1) أحمد أبو زيد : مرجع سابق، ص 202.

(2) Ruth Bendict, Patterns of culture, Houghton-MifflinCo. & Rutledge and kegan, Boston & London, 1934, p.46.

(3) M.Obler, : Themes As Dynamic Forces in culture , in american journal of sociology, L1, No.3, 1945, pp.192.

أما في المجتمعات الصناعية الحديثة، فعادة ما تكون العناصر الثقافية المختلفة ليست على درجة كبيرة من التكامل الثقافي، فغالبا ما تكون هذه المجتمعات الصناعية كبيرة الحجم، وتتضمن جماعات كثيرة متباينة، لكل منها طريقة حياة مختلفة إلى درجة ما عن غيرها من الجماعات، فثقافة هذه المجتمعات غير متجانسة، كما أن هذه المجتمعات تتميز بسرعة عمليات التغيير الاجتماعي والثقافي، ويترتب على ذلك حاجة العناصر الثقافية المختلفة إلى التكيف مع هذه المتغيرات⁽¹⁾.

من هنا يتضح أن الفرد يتفاعل مع عناصر ثقافته التي يحيا في إطارها، فبجانب أنها تكيف الفرد كنوع بيولوجي مع البيئة التي يعيش فيها، تعطيه القدرة على التصرف في أي موقف، كما تهين له أساس التفكير والشعور، كما تزوده بما يشبع به حاجاته البيولوجية، كما تعمل على إعطاء الإنسان شعورا بالانتماء، ذلك لأنها تربط الناس معا في جماعة يشعرون بالاندماج فيها.

(1) أحمد أبو زيد : مرجع سابق، ص 203.

الفصل السادس

التنشئة الاجتماعية

تمهيد :

تعتبر عملية "التنشئة الاجتماعية" Socialization من أهم العمليات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع، فكلنا يأتى إلى هذا العالم بطريقة واحدة، يبدأ وليدا صغيرا ليس لديه القدرة على مساعدة نفسه، ولا التمييز بين الأشياء، ومنذ ذلك اليوم يبدأ المجتمع حوله في تنميته طوال العمر، وإذا ما ركزنا حول تنمية الجانبين الاجتماعي والشخصي له، لوجدنا أن لديه كثيرا من المتطلبات المعقدة، كما أنه يمتلك مجموعة من الخصائص السلوكية والانفعالية تجعله يتميز عن بقية الأجناس الأخرى وتتيح له الاندماج والتفاعل مع الآخرين⁽¹⁾.

وينظر علماء الاجتماع إلى هذه العملية، على أنها العملية التي عن طريقها تتكون الشخصية الإنسانية، فهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها، مارسها القبيلة والأسرة والشعوب منذ نشأتها الأولى، لتنشئ أطفالها على ما نشأت عليه، ولتحافظ بذلك على استمرار عاداتها وتقاليدها وخصائصها الاجتماعية المختلفة.

ولكن يرى البعض أنه في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين، تم تناول التنشئة الاجتماعية بطريقة علمية، عندما نشر " بارك " بحثه عن " التنشئة الاجتماعية " عام 1939 باعتبارها إطارا مرجعيا لدراسة المجتمع، كما أشار " ادوارد زيغلر "، " إيرفين تهايلد " إلى أن التنشئة الاجتماعية مشكلة قديمة في الحياة الإنسانية وهي " كيف نربي الأطفال بحيث يصبحون كبارا مؤهلين للحياة في المجتمع الذي ينتمون إليه " ⁽²⁾.

أشار بعض علماء النفس الاجتماعي إلى أن التنشئة الاجتماعية لا تأتي عن طريق الخصائص البيولوجية وحدها، بل يكون لعملية التطبيع الاجتماعي دورا هاما، فيحكي تاريخ علم النفس عن " الطفل المتوحش " الذي عثر عليه في غابة " أفرون " بجنوب فرنسا عام 1798، وكان يعيش حتى بلغ إثني عشر عاما كحيوان غير اجتماعي، ولقد نجح " إيتارد " في وضع برنامج يهدف إلى تنمية الناحية الاجتماعية عند هذا الطفل في تعليمه

(1) Edward F. Zigler and Michael E.Lamb ; Socialization and personality development, N.Y, Oxford university press,1982, p10.

(2) فؤاد البهى : علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1998، ص 155.

الاتصال عن طريق الكلام والقراءة لبعض الكلمات، إلا أنه فشل في تدريبه على ضبط النفس والتوافق الاجتماعي⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق فتنشئة الإنسان ولدت بميلاده ووجدت بوجوده، ولكن تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل عبر الأجيال، وأيضا طرق دراستها نتيجة لتغير المتطلبات الثقافية للمجتمع وعاداته وتقاليده ومستواه الحضري، وهذا التغير الحادث في المجتمع جعل الآباء والأمهات يهتمون اهتماما كبيرا وأحيانا مبالغا فيه بالتنشئة الاجتماعية للطفل، بل في بعض الأوقات ينتابهم الشعور بالقلق، ويتساءلون هل يربون أولادهم بالطريقة السليمة أم لا؟، وذلك بسبب الظروف الاجتماعية العامة التي تقوى الإحساس بعدم الأمان من ناحية الوالدين على الأبناء.

ولذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على عدة قضايا محورية

هي :

أولا : ماهية التنشئة الاجتماعية.

ثانيا : الهدف من التنشئة الاجتماعية.

ثالثا : مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

أولا : ماهية التنشئة الاجتماعية :

إن استمرار المجتمع في البقاء يحتم حصوله المستمر على أعضاء جدد، ولذلك فهو يعمل على تحويل المادة الإنسانية الخام في الأطفال حديثي الولادة إلى أعضاء كاملية العضوية في المجتمع⁽²⁾ كما ترتبط التنشئة ارتباطا وثقا بعملية التعلم، بل هي في ذاتها عملية تعلم، " فهي عملية يتعلم من خلالها الأطفال كيف يكونون أعضاء مؤهلين أكفاء في مجتمعهم، ومن خلال التنشئة تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل، ومن هنا يستطيع المجتمع أن يبقى، كما أنها عملية لتنمية الذات، فالشخص وهو ينمو في جماعة يكتسب كينونة وإحساس بالذات ومجموعة من الخصائص التي تميزه، فالتنشئة تخلق وتعديل الشخصية الفردية من المهد إلى اللحد، ورغم أن علماء الاجتماع

(1) عادل عز الدين الأشول : علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص 269.

(2) سناء الحولي : المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 130.

يفرقون بين نقل الثقافة وخلق وتطوير الذات، إلا أنهما وجهان لعملة واحدة (1)

ومن هذا المنطلق وردت تعريفات كثيرة لمفهوم التنشئة الاجتماعية منها :

1- يرى " **وليم ولامبرت** " أن التنشئة الاجتماعية هي ما يتعلم فيها الفرد كيف يصبح عضوا في أسرته وفي مجتمعه المحلي وفي جماعته القومية منذ الطفولة المبكرة وهي تتقدم مع تقدم المجتمع " (2).

2- وهناك من يعرفها بأنها " عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا فمراهقا فراشدا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق

الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية" (3).

3- وتعرف بأنها " تبنى الطفل لمجموعة من القيم وردود الأفعال تحت تأثير البيئة التي ينشأ فيها وأنماط التفاعل في تلك البيئة "، وهناك من يرى بأنها " تلك العمليات التي من خلالها يتشرب الطفل الأنماط السلوكية التي تميز ثقافة مجتمعه، وتميزه عن ثقافة المجتمعات الأخرى" (4).

4- يرى آخرون بأنها " عملية ذات اتجاهين، فهي تحتوى نوعا من التأثير المتبادل والمباشر في نفس الوقت بين الطفل وأبويه من ناحية، وبين الاثنين والمجتمع المحيط بهما من ناحية أخرى " (5).

نخلص مما سبق، أن عملية التنشئة الاجتماعية تعد في غاية الأهمية بالنسبة

(1) Leonard Broom and others : Sociology,california,wadsworth company, 1990,p.69.

(2) وليم ولامبرت وولاس : علم النفس الاجتماعي، ترجمة سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 27.

(3) مختار حمزة : أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، 1979، ص 173.

(4) هدى محمد قناوى : الطفل تنشئته و حاجاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 23.

(5) محمد الجوهري وآخرون : الطفل والتنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 83.

لكل من الفرد والمجتمع، فعن طريق هذه العملية يكتسب الفرد الذات الاجتماعية، ويتكون بناء شخصيته، كما أن المجتمع تنتقل ثقافته من جيل إلى جيل عن طريق هذه العملية.

كما يجب أن نؤكد أن عملية التنشئة الاجتماعية مستمرة لا تقتصر على السنوات الأولى من عمر الإنسان، إذ أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة مستمرة تبعا للمواقف الجديدة التي يتعرض لها طوال حياته، كما يمكننا القول بأن عملية التنشئة الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر، فكل مجتمع له معايير وقيمه وطريقته في الحياة، ومن ثم يوجد في كل مجتمع أنماط معينة من الشخصية، تختلف عن غيرها من أنماط الشخصية التي توجد في المجتمعات الأخرى.

ثانيا : الهدف من التنشئة الاجتماعية :

يمكن القول بأن عملية التنشئة الاجتماعية بأنها عملية للتفاعل الاجتماعي التي نكتسب عن طريقها طرق التفكير والشعور والعمل الضرورية للمشاركة الفعالة داخل المجتمع، ومن هنا يتضح أن للتنشئة الاجتماعية عدة أهداف منها :

1- لقد كانت ولا تزال الغاية الأساسية من التنشئة الاجتماعية في كل الثقافات من أبسطها إلى أشدها تعقيدا، هي تربية أشخاص متوافقين ليسهموا في تقدم المجتمع ورفقيه، لا ليكونوا عبئا عليه بعدم قدرتهم على التكيف والتوافق، وهذا ما تهدف إليه التنشئة الاجتماعية السليمة، حيث تتطلب العمل على تكامل شخصية الفرد الاجتماعية، بحيث يجرى تزويده بمتطلبات عملية التكيف الاجتماعي وأساليبها بما يجعله قادرا على مواجهة كل التغيرات التي تتطلبها حياة المجتمعات⁽¹⁾.

2- كما أن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل تجعل من الممكن إدخاله في إطار منظومة الأوضاع الاجتماعية، وتلك الأوضاع المرتبطة بأداء الواجب، وهو ما يدعم مهاراته وقدراته الإدراكية واستعداده للتمكن والاعتداد بالنفس وإشباع الحاجات العاطفية الأساسية للطفل، حيث أن الطفل يولد ولديه حاجات لا بد من إشباعها بأي وسيلة، والتنشئة يستخدمها المجتمع في تحديد الطرق المقبولة لإشباع تلك الحاجات التي يستحسن بعضها

(1) عبد الهادي الجوهري : مدخل لدراسة المجتمع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996، ص 31.

ويستهجن الأخرى (1).

3- التنشئة الاجتماعية عملية ذات جانبيين، فهي تقوم على ضبط وكف الطفل عن فعل كثير مما يشتهي، إلا أنها في الوقت ذاته تعينه وتشجعه على أن يتعلم كيف يحقق كثيرا مما يريد، فهي تنهاه عن القيام بأعمال يميل إليها بطبعه وتأمرة بأداء أعمال لا يميل إليها بطبعه، وعلى هذا النحو تفرس التنشئة الاجتماعية في نفس الطفل بذور سلطة داخلية هي " الضمير " الذي يأخذ في النمو ويقوى بالتدرج مع نمو الطفل ونضوجه خلال مراحل نموه المتعاقبة (2).

4- من الواضح أن عملية التنشئة الاجتماعية تختلف باختلاف نماذج البيئة المحلية وحجمها ووظائفها، إلا أنها إذا قامت على أساس من فلسفة مجتمع يؤمن بالحركة والنمو والتغير، أي على أساس من بنیان اجتماعي مفتوح يؤمن بكرامة الإنسان وبحقه في التطور والتدرج إلى أعلى الدرجات في السلم الاجتماعي، أدت إلى تنشيط عملية الحراك الاجتماعي بحيث يعمل الأفراد وينشطون على أساس من هذه الفلسفة التي تشربتها نفوسهم منذ الصغر عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية (3)، وهذا يعني أن التنشئة تختص بتطوير شخصية متميزة لكل فرد، ذلك لأن سمات الجماعة لا يتشربها كل الأفراد بنفس الطريقة، إنما تتفاعل بدورها مع الخبرة الحضارية والخبرة في الجماعة الضيقة والخبرة الشخصية بطرق معقدة لتؤثر بدورها على الأفراد، ثم إن هذه العملية تخلق تنوعا مذهلا من الشخصيات المختلفة.

5- أيضا تهدف التنشئة الاجتماعية إلى الوصول بالطفل إلى مرحلة يكون فيها قد تشرب ثقافة مجتمعه وقيمه وعاداته وتقاليده، إلى مرحلة يعتمد فيها على نفسه، ويكون قادرا على التفكير الحضاري السليم واتخاذ قراراته بنفسه وتحمل مسئوليتها.

ثالثا : مؤسسات التنشئة الاجتماعية :

تتم عملية التنشئة الاجتماعية بطرق مختلفة " رسمية أو غير رسمية، كما تحدث هذه العملية في جميع المجتمعات الإنسانية، سواء كانت مجتمعات

(1) نفس المرجع السابق : ص 32.

(2) فوزية دياب : نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضارة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

د.ت، ص 120.

(3) عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق، ص 63.

"بدائية أو تقليدية أو حديثة"، ويتولى القيام بهذه العملية بعض الهيئات أو الجماعات المختلفة الموجودة داخل المجتمعات الإنسانية. وفي المجتمعات الحديثة، يتولى القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، هيئات مختلفة لعل أهمها " الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام، دور العبادة"، وفيما يلي عرض بإيجاز لكل منها:

أولاً: الأسرة: تعتبر الأسرة أول وأهم الهيئات التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للطفل في جميع المجتمعات الإنسانية، خاصة وأن الأسرة تعتبر ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، وترجع أهمية الأسرة إلى أنها الجماعة الأولية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنشئة الأطفال، وخاصة في السنوات الأولى من عمرهم، ففي الأسرة يتعلم الأطفال المعايير والقيم الثقافية ويكتسبون اللغة وغيرها من الرموز والمهارات اللازمة لحياتهم المقبلة⁽¹⁾.

ثانياً: المدرسة: وهي الهيئة الرسمية التي يتم إنشاؤها تحت إشراف المجتمع، فعند انتقال الطفل من البيت إلى المدرسة يجد نفسه تحت إشراف مباشر من أفراد لا ينتمون إلى أسرهم ولا تربطهم بهم أية صلة قرابة، كما يجد نفسه أيضاً أمام مواجهة عدة أشياء يتفاعل معها " زملائه، الفصل الدراسي، مدرسيه، المنهج الدراسي"، وهذا يعني أن الطفل يتعلم داخل المدرسة طاعة الآخرين والامتثال لقواعد المجتمع وقيمه ومعاييره المختلفة⁽²⁾.

كما أن المدرسة تمارس دوراً هاماً باعتبارها البيئة

المتخصصة في تربية الأبناء

على أسس وقواعد علمية سليمة، كما أنها تغرس في الطفل عامل الانتماء لمجتمعه وتساعد في الانتقال من طفل معتمد على غيره إلى رجل يستطيع أن يستقل بنفسه معتمداً عليها، كما أنها تسهم في تحقيق تكيف الطفل مع

(1) محمد صفوت الأخرس: التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب، مجلة العلوم

الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 1، 1973، ص 16.

(2) أحمد زكي صالح: علم النفس التربوي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 184.

الآخرين،⁽¹⁾ وهذا يوضح أن عملية التنشئة الاجتماعية تركز أساسا على المدرسة التي هي أساس كل الجهود والأهداف التعليمية المنظمة والتي تعطي للعملية التعليمية اتجاها محددًا.

ثالثا : جماعة الرفاق : وهي مجموعة من الأصدقاء والزملاء في البيئة الخارجية التي تحيط بالطفل في المدرسة أو الحي أو النادي، ولقد برزت أهمية هذه الجماعة في تشكيل قيم الأفراد مع التحولات الاجتماعية في العقود الأخيرة التي كان من نتائجها ضعف الروابط الاجتماعية بين الآباء والأبناء، وظهور ما يسمى بصراع الأجيال بين أعضاء الأسرة الواحدة تجاه مواقفهم من القيم المختلفة الموجودة في ثقافة المجتمع.⁽²⁾

وتمارس هذه الجماعة تأثيرا كبيرا بالنسبة للتنشئة الاجتماعية للطفل، وكلما كبر الطفل يزداد ارتباطه بجماعة النظراء، التي تتكون عادة من أطفال في نفس السن ونفس المستوى ويتقاسمون اهتمامات مشتركة، وقد يميل الطفل إلى قضاء معظم وقته في صحبة هذه الجماعة أكثر مما يميل إلى قضاء معظم وقته مع الوالدين في الأسرة.

وترجع أهمية جماعة الأقران إلى أنها تعلم الطفل كيف يختار أصدقائه، وكيف يتفاعل معهم على أساس وجود نوع من المساواة بين كل أعضاء الجماعة، كما أوضحت الكثير من الدراسات أن مدى تأثير الفرد بالصحة ومدى ما يتقبله

من قيمها واتجاهاتها ومعاييرها هو أمر يتوقف على العلاقة بين الفرد والصحة، فكلما ازدادت درجة هذه العلاقة، كلما ازداد مدى تمثيل الفرد لما اصطلحت عليه الجماعة من أنماط سلوكية.⁽³⁾

مما سبق يتضح أن **لجماعة الرفاق** دورا مهما في تشكيل ثقافة الطفل، فعلماء النفس يجمعون على أن الخبرات الاجتماعية السليمة والعلاقات الكثيرة التي تتوفر للطفل في السنوات الأولى من حياته لها دور هام في تكوين وبناء شخصيته وسلوكه ومواقفه واتجاهاته وتوافقه النفسي

(1) عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق، ص 61.

(2) K.Langton: Political socialization, london,oxford university press, 1969. p.36.

(3) سناء الخولي : مرجع سابق، ص 153.

والاجتماعي، وبذلك تمارس جماعة الرفاق دورا في إعادة تشكيل القيم الاجتماعية، كما لها تأثير قوى على السلوك الاجتماعي لأعضائها.

رابعا : وسائل الإعلام : وهى من أهم الوسائل الأكثر تأثيرا في تنشئة الأطفال في الوقت الراهن، فهي درب من دروب الضبط الاجتماعي الذي يهدف إلى توجيه أفراد المجتمع من جانب والتعبير والتنفيس عنهم من جانب آخر، لذا فالمواد الإعلامية أشبه بمرآة تعكس ما هو قائم في المجتمع وتعمل على دعم إيجابياته ونبذ واستبعاد سلبياته، ولذا يمكن القول بأن الدور الرئيسي للإعلام يتمثل في صيانة اتجاهات وقيم الشرائح الاجتماعية المختلفة بهدف رسم معالم الشخصية القومية بما يتفق والأيدولوجية القائم عليها نظام المجتمع ككل⁽¹⁾.

ولا شك أن وسائل الإعلام تمارس دورا هاما فيما يتعلق بتنشئة الطفل، فهي تنقل إليه الكثير من الأحداث الاجتماعية والتغيرات التي تحدث في المجتمع، والتي تتدرج من وقائع الحياة اليومية العادية، إلى أخبار الاختراعات أو الاكتشافات الجديدة في جميع المجالات، كما أنها تقوم بنقل الثقافة من جيل

إلى جيل باعتبارها أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف، ونشر الأنماط السلوكية بين الأفراد وتحقيق التكامل بينهم، وهذا يعنى أنها أنشطة معرفية واجتماعية ووجدانية لها صلة وثيقة بتعليم الطفل وتنشئته، بالإضافة إلى كونها وسيلة للتعرف على الفنون والآداب، مما يساعد على إكساب شخصية الطفل أبعادا نفسية واجتماعية سليمة تتفق مع أهداف المجتمع في التقدم والتطور⁽²⁾.

مما سبق يتضح أن هناك ترابطا بين دور وسائل الإعلام في التنشئة ودور الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، وبتكامل تلك الأدوار تتحقق إيجابية التنشئة الاجتماعية للطفل، كما يمكننا القول بأن وسائل الإعلام من الممكن أن تكون من أهم عوامل التقدم الإنساني، وأداة لنقل أسمى الأفكار

(1) مها الكردى : الطفل في أجهزة الإعلام، دراسة نفسية استطلاعية، المجلة الاجتماعية القومية

، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ع20، 1983، ص 175.

(2) السيد على شتا : البناء الثقافي للمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص ص

والمشاعر الإنسانية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد.

خامسا : دور العبادة : وتعتبر من أهم المؤسسات لتلقين الطفل بعض القيم والمبادئ الأخلاقية وتنمية الضمير.. وغيرها ما المثل التي غالبا ما تكون متناسقة مع المثل التي يتعلمها الأطفال من خلال مؤسسات التنشئة الأخرى.

ويعتبر **المسجد والكنيسة**.. وغيرها من دور العبادة مركز إشعاع في البيئة الاجتماعية والثقافية التي يوجد فيها، ومعهدا للتعليم والإطلاع الثقافي، ومكان لاجتماع القادة من أعضاء الحي الذي يوجد فيه، يتدارسون تحت إشراف المسجد أو الكنيسة مشاكل الحي الاجتماعية والثقافية، فضلا عن كونه مكانا للعبادة، فهو مركز اجتماعي يشترك مع غيره من أجهزة التنشئة الاجتماعية في عمليات التنمية الاجتماعية للمجتمع (1).

ويرى البعض أن الدور الذي يمكن أن تلعبه " **دور العبادة** " لا يقل عن دور الأسرة أو المدرسة، لكونها أصدق مصدر لتلقين النشء القيم المختلفة، لأنها مستمدة من الكتب السماوية التي لا جدال فيها، حيث تمد الفرد بإطار سلوكي معياري، ومن شأن دور العبادة ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملي، ثم توجيه هذه السلوكيات الاجتماعية بما تضمن سلامة الفرد والمجتمع.

نخلص مما سبق : أن هناك العديد من الهيئات والمؤسسات التي تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي عملية مستمرة لها تأثيرها المستمر على سلوك وشخصيات الأفراد خلال مختلف مراحل حياتهم.

(1) مهجة عبد المعز عطية : العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والتوافق النفسي لدى الأطفال، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 32.

الفصل السابع

منهج المسح الاجتماعي

تمهيد :

يعد " المسح الاجتماعي " **Social Survey** أحد أنماط أو أنواع البحوث الاجتماعية التي تستخدم الأسلوب الوصفي عادة، بل أنه أكثر أنماط البحوث الوصفية شيوعاً، فلقد أوضحت المقالات العلمية المنشورة في مجلات علم الاجتماع الرئيسية التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على أن الغالبية العظمى من البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة، هي تلك البحوث المسحية التي تعتمد على المقابلات المقننة أو الاستبيانات⁽¹⁾.

خلال القرن الثامن عشر ركزت حركة المسح الاجتماعي على دراسة مشكلات اجتماعية محددة بغية أن تسهم نتائج هذه الدراسة في الوصول على حلول لها، ففي بريطانيا قام "تشارلز بوث C.Booth" عام 1889 بدراسة عن " حياة الطبقة العاملة في لندن " نشرت في سبع مجلدات عام 1900، كذلك تمكن " راونترى Rawintree " من نشر دراسة مسح لمدينة يورك عام 1901 بعنوان "الفقر دراسة لحياة المدينة"، وفي عام 1911 قام " باولى Bowely " بدراسة مسحية عن "حياة الطبقة العاملة في مدينة ريدينج"، ولقد استخدم فيه أسلوب العينات، والذي أصبح بعد ذلك أحد الأساليب الرئيسية في المسح الاجتماعي⁽²⁾.

ومع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين شهدت حركة المسح الاجتماعي انتعاشاً، إذ قامت " مؤسسة فورد " بدراسة عام 1928 نشرت بعنوان " **Work and wealth in modern port** " واستخدم هذا المسح طريقة باولى، كما أجرى مسحا آخر عام 1928 بعنوان " مسح جديد للحياة والعمل في مدينة لندن "، ولقد خطط هذا البحث لكي يكون بمثابة استكمال لدراسة تشارلز بوث القديمة، ولقد نشرت نتائجه في عدة مجلدات ما بين عامي 1930-1935⁽³⁾.

(1) ثيودور كابلو : البحث الاجتماعي " الأسس النظرية والخبرات الميدانية "، ترجمة محمد

الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 81.

(2) عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 51.

(3) عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1976، ص 329.

وفى فرنسا كان " فريدريك لوبلاي F.leplay " من أهم رواد البحث الاجتماعي، ففي عام 1855 قام بدراسة " عن العمال الأوربيين"، ثم قدم دراسة أخرى بعنوان " الإصلاح الاجتماعي في فرنسا " عام 1864، كما كان " لأوجست كونت A. comte " دورا في إثبات الحركة العلمية لعلم الاجتماع من خلال الحقيقة التي مؤداها " أن علم الاجتماع تتوافر له كافة خصائص العلوم الطبيعية وأهمها اكتشاف القوانين المفسرة للظواهر الاجتماعية"، ثم جاء " إميل دور كايم E.durkhiem " وسار في نفس الخط الذي رسمه كونت من قبله (1).

ولقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر حركة بحث عملت بشكل مباشر على تطوير علم الاجتماع وتشكيل اتجاهاته المعاصرة، فلقد أخرج "مكتب البحث الاجتماعي التطبيقي بجامعة كولومبيا العديد من البحوث الهامة، والتي أشرف عليها كل من " روبرت ميرتون R. merton "، " لاراز سفيلد p.Larasfeld"، كما أسهمت " جامعتي كولومبيا وشيكاغو" في حركة البحث الاجتماعي (2).

ولقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالاستفادة من نتائج المسح الاجتماعي في التخطيط القومي، أي وضع الخطط التي تستهدف الارتفاع بمستويات الحياة الاجتماعية، كما أنه يعد من الدراسات الوصفية التي تتيح للباحث كمية كبيرة من البيانات الاجتماعية والسلوكية، كما أنه يكشف عن العلاقات بين الظواهر والقوانين التي تحكمها.

مما سبق يتضح أن حركة المسح الاجتماعي قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بنشأة البحث الاجتماعي، كما ارتبطت أيضا بحركة الإصلاح الاجتماعي، حيث كان من الضروري التعرف على طريقة يمكن من خلالها معرفة النتائج التي ترتبت على التصنيع والتغير الاجتماعي الذي أحدثه وتأثير ذلك في مختلف فئات المجتمع، وبخاصة الطبقات العاملة، ثم ما لبث أن استخدم المسح الاجتماعي كطريقة للبحث في مختلف المجالات التي تتطلب جمع بيانات ومعلومات عن الاتجاهات والمواقف والرأي العام... وغيرها.

(1) عدلي على أبو طاحون : مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص 37 - 38.

(2) عبد الله عامر الهمالى : أسلوب البحث الاجتماعي وتطبيقاته، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994، ص 121.

أولاً : ماهية المسح الاجتماعي :

كلمة "مسح" survey مستعارة من الدراسات الطبيعية، فكما تمسح الأرض لتحديد مساحتها وخصائصها، تمسح الظاهرة الاجتماعية لتحديد طبيعتها ومعرفة خصائصها التي تتعلق بتركيبها ووظائفها من جهة، وسلوك الأفراد في تعاملهم مع بعضهم البعض من جهة أخرى. ويلاحظ أن " المسح الاجتماعي " كأحد المناهج الرئيسية في العلوم الاجتماعية، قد تعددت تعريفاته، واختلفت حوله الآراء كما يلي :

من أقدم التعريفات التي تناولت المسح الاجتماعي، تعريف " ويلز wells " حيث يرى أن المسح " هو دراسة تستهدف اكتشاف الحقائق التي تتصل أساساً بحالة الفقر التي تعيشها الطبقة العاملة وبطبيعة المجتمع والمشكلات التي يعاني منها "، ويرى " أنوفيس C.Arnovici " بأنه " دراسة شاملة لأكبر قدر من العوامل الاجتماعية التي تحدد أوضاع هذا المجتمع، سواء كان هذا المجتمع المدرس هو جماعة الجوار أو القرية أو المدينة أو الأمة بأكملها، من أجل التوصل إلى معلومات ملائمة تستخدم في التخطيط والإصلاح الاجتماعي " (1).

ويرى " هويتى Whitney " بأنه " محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية " (2).

ويعرفه " بيرجس Burgess " بأنه " الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته، بهدف تقديم برنامج إنشائي للإصلاح الاجتماعي"، وترى " بولين يونج P.Young " أن المسح الاجتماعي "عبارة عن دراسة للجوانب المرضية للأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية محددة، وهذه الأوضاع لها دلالة اجتماعية بحيث يمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى

(1) عدلي على أبو طاحون : مرجع سابق، ص 40.

(2) زيدان عبد الباقي : قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1974،

يمكن قبولها كنموذج، وذلك بهدف تقديم برامج إنشائية للإصلاح الاجتماعي⁽¹⁾.

ويرى " موزر Moser " بأنه "يتناول دراسة الخصائص الديموغرافية، والبيئة الاجتماعية والأنشطة أو الآراء أو الاتجاهات السائدة في جماعة معينة"⁽²⁾.

ويذهب "مورس Moress " إلى اعتبار المسح الاجتماعي " منهجا لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور "

من خلال مما سبق يتضح أن المسح الاجتماعي " هو طريقة أو أسلوب من أساليب البحث الاجتماعي يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي لدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة في منطقة جغرافية معينة، بحيث نحصل على كافة المعلومات لمختلف جوانب الظاهرة المدروسة، وبعد تصنيف وتحليل هذه البيانات، يمكن الإفادة منها في الأغراض العملية، ومن هذا المنطلق يمكن أن نستخلص ما يلي :

1- اتفقت التعريفات السابقة على أن المسح الاجتماعي هو الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين.
2- أن هذه التعريفات تتميز بالعمومية باستثناء تعريف "هويتى " الذي يتميز بالدقة إلى حد ما، بالرغم من التطويل الواضح في تحديد إطاره، كما أن تعريف " موريس " يعتبر من أدق التعريفات حيث وصف المسح الاجتماعي بأنه منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور.

3- أوضحت التعريفات السابقة أن الوظيفة الأساسية للبحث إنما هي توفير المعلومات حول مجتمع أو جماعة أو مواقف، وهذا النوع من المسوح يطلق عليها المسوح الوصفية، أما إذا تعدى هدف المسوح الوصفية تصوير المشكلة تصويرا كليا إلى كشف العوامل المؤدية إلى حدوث الظاهرة، في هذه الحالة يعرف هذا النوع من المسوح بالمسوح التفسيرية.

4- أبرزت التعريفات السابقة أن المسح الاجتماعي ينصب على الوقت الحاضر، حيث أنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة وليست ماضية، كما أنه يتعلق بالجانب العملي، إذ يحاول الكشف عن الأوضاع

(1) عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة، 1989 ص 321.

(2) محمد الجوهري وآخرون : دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 111.

القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعي.

ثانياً : أهمية المسح الاجتماعي :

لاشك في أن المسح الاجتماعي يستخدم في البحوث والدراسات الكمية ذات المدى أو المجال الواسع من الناحية البشرية أو الجغرافية، لذا يمكن القول بأن المسح الاجتماعي تتحدد أهميته في الآتي (1) :

1- تعتبر المسوح الاجتماعية ذات فائدة نظرية، فالباحث يلجأ إليها بعد أن تكون قد أجريت بحوث كشفية على الظاهرة موضوع الدراسة، فيحاول جمع الحقائق عنها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها.

2- يستفاد بالمسح في عمليات التخطيط القومي التي تستهدف تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الرعاية والرخاء لأفراد المجتمع في فترة زمنية محددة.

3- يستفاد بالمسح دائماً في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها على المجتمع وتحديد ومعرفة الأفراد والجماعات المهتمة بحل هذه المشكلات، وتقدير الموارد والإمكانات الموجودة والتي يمكن استخدامها لعلاج المشكلات ثم اقتراح الحلول لها.

4- يستفاد بالمسح الاجتماعي في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات لتقويم الجهود المبذولة.

5- المسح الاجتماعي تعريف وقياس، أي تعريف لمجتمع معين، كما أنه قياس لمستوى هذا المجتمع، وهو بهذا يشبه غاطس السفينة الذي تعبر درجاته عن مقياس الحمولة في هذه السفينة فحسب.

6- المسح الاجتماعي مشروع تعاوني ينفذ على أساس علمي من أجل تحديد إطار مشروع إصلاح أو إنعاش أو إنماء اجتماعي، بمعنى أنه نوع من الدراسة العلمية لحاجات وظروف المجتمع.

ثالثاً : أنواع المسوح الاجتماعية :

أن المسح الاجتماعي عبارة عن عملية جمع الحقائق عن جماعة من الناس في بيئة معينة، من حيث ظروفهم المعيشية ومختلف أنشطتهم الاجتماعية وتكوينهم الاجتماعي وذلك بأسلوب موضوعي، وعلى هذا فإن المسح الاجتماعي قد

(1) عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق، ص ص 221 - 222.

يتناول جانباً معيناً من الجوانب الاجتماعية الخاصة أو العامة مثل "الجانب الاجتماعي أو الصحي أو الصناعي أو الزراعي" وقد يتناول عدة جوانب من موقف اجتماعي معين مثل دراسة الحياة الاجتماعية في مجتمع المصنع أو في المجتمع الريفي.

ولذلك تنقسم المسوح الاجتماعية إلى **محددة أنواع** على النحو التالي :

أولاً : من حيث من مجال الدراسة : وتشمل ⁽¹⁾ :

1- **المسوح العامة** : وعن طريقها يتم معالجة بعض أوجه الحياة الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والسكان، وهذه النوعية من المسوح لها قيمة كبرى، إذا كان المجتمع لا يعتنى بالمسائل العامة، وهنا تكون وظيفة المسوح العامة إيقاظ الشعور بالمسؤولية وتنمية روح المبادرة لدى أفراد المجتمع.

2- **المسوح الخاصة** : وهي تختص بدراسة جانب واحد فقط أو زاوية محددة من قطاع اجتماعي محدد، كالمسوح الخاصة بعمال الزراعة أو عمال الصناعة.. وهكذا.

ثانياً : من ناحية المجال البشري : وتصنف إلى قسمين ⁽²⁾ :

1- **المسوح الشاملة** : وهي التي تقوم بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع، أي عن طريق الحصر الشامل وليس من شك في أن مثل هذه المسوح كثيرة التكاليف، وتحتاج إلى وقت طويل لإجرائها.

2- **المسوح بطريقة العينة** : وهو الذي **يكفي** بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث، وهذا النوع يغلب استخدامه بين الباحثين نظراً لمزاياه العديدة.

ثالثاً : من الناحية الزمنية : وتنقسم إلى ثلاثة أنواع ⁽³⁾ :

1- **مسوح قبلية** : أي قبل إدخال عنصر التغيير في المجتمع.

2- **مسوح دورية** : تتم أثناء فترة تنفيذ وتشغيل المشروعات.

(1) عدلي على أبو طاحون : مرجع سابق، ص 46.

(2) غريب محمد سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،

1986، ص ص 210 - 214.

(3) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص ص 38 - 39.

3- مسوح بعديّة: أي يتم إجراؤها بعد إدخال التغيير أو التعديل أو المشروع إلى المجتمع، ويهدف إلى التعرف على مدى نجاح أو فشل تلك المشروعات، وذلك عن طريق مقارنة نتيجة المسح القبلي بنتيجة المسح البعدي في ذات المجتمع.

رابعاً : موضوعات المسح الاجتماعي :

لم تعد المسوح الاجتماعية تدور حول دراسة أحوال الطبقات الفقيرة كما كان الحال في الماضي، وإنما تعددت وتشعبت بحيث شملت معظم الظواهر والمشكلات الاجتماعية، ويمكن أن نجمل موضوعات المسح في الآتي⁽¹⁾ :

1- المسوح التي تتناول مشكلات اجتماعية معينة فرضت نفسها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتصنيع بصفة خاصة، مثل بحوث الفقر والجريمة وأوضاع الأسرة ومشكلة العمل والعمال.

2- المسوح الديموجرافية، وتتناول دراسات السكان بمختلف مجالاتها، ولعل أهمها الهجرة والخصوبة وتنظيم الأسرة والخصائص المختلفة للسكان، وبعض هذه المسوح يهتم اهتماماً بالغاً بالتنقل الاجتماعي للسكان.

3- مسوح المجتمعات المحلية وتركز على خصائص المجتمعات المحلية المختلفة، سواء كانت هذه المجتمعات ريفية أو حضرية أو وحدات اجتماعية أقل حجماً كدراسة حي من مدينة وذلك بهدف تقديم صورة جديدة وشاملة عن خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والمهني والعمراني لهذه المجتمعات.

4- بحوث الإسكان والتخطيط الإقليمي، وتسعى هذه البحوث إلى دراسة طبيعة المسكن في ظروف الإقامة في منطقة معينة بهدف إعادة تخطيط هذه المنطقة من الناحية العمرانية، وتقيد هذه المسوح إفادة كبرى في عمليات تخطيط المدن ودعم الوظيفة الاجتماعية للمسكن.

5- مسوح الرأي العام والاتجاهات السياسية، ويمثل ذلك مجالاً هاماً من مجالات استخدام المسح الاجتماعي، إذ يستهدف المسح في هذه الحالة استطلاع الرأي حول قضية أو موضوع هام في المجتمع، وقد اتجهت هذه

(1) عدلي على أبو طاحون : مرجع سابق، ص ص 44 - 45.

المسوح اتجاهين :

الأول : اتجاه ذو طابع اقتصادي، وتمثل في مسوح السوق.

الثاني : اتجاه ذو طابع سياسي، كالمسوح الخاصة بالسلوك الانتخابي والتصويت. 6- مسوح النظم الاجتماعية، وهي مسوح تركز على نظم اجتماعية بالذات مثل مسوح دراسات الأسرة والتعليم والصحة والترويج ووقت الفراغ.

7- مسوح العلاقات الصناعية والروح المعنوية، حيث تستخدم طرق المسح الاجتماعي استخداما واسعا في دراسة العلاقات الإنسانية في الصناعة وبخاصة دراسات الروح المعنوية للعمال الصناعيين وعلاقتها بالإنتاجية واتجاهات العمال نحو العمل والإدارة.

هذا ويستعين القائمون بالمسح الاجتماعي بمعظم الأدوات المستخدمة في البحوث الاجتماعية، ويتوقف اختياره للأداة اللازمة على موضوع الدراسة وخطة المسح ومداه ونوع المعلومات المطلوبة، ومن أكثر الأدوات شيوعا في المسح الاجتماعي "الملاحظة والمقابلة والاستبيان وتحليل المضمون".

خامسا : واجبات الماسح الاجتماعي :

هناك مجموعة من القواعد التي يجب أن يلتزم بها الماسح الاجتماعي منها⁽¹⁾:

1- على الماسح الاجتماعي أن يستخدم الملاحظة الموضوعية وأن يسجل المعلومات التي يجمعها ويصنفها دون ما تحيز، وألا يحاول وضع الفروض أو التصورات فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة، بمعنى أن عليه أن ينظم دراسته تنظيما منهجيا وأن يقف موقفا محايدا من كل ما حوله من أحداث وظواهر.

2- ليس من واجب الماسح الاجتماعي وضع النظريات أو استنباط القوانين لتفسير الظواهر موضوع الدراسة، بل إن واجبه فقط هو الاقتصار على التشخيص، على اعتبار أن الماسح الاجتماعي كطبيب يفحص المريض ويشخص المرض ويحدد العلاج فحسب، بمعنى أن الماسح الاجتماعي يشخص المشكلة موضوع الدراسة بعد الفحص الدقيق والقياس العميق، ثم يتولى وضع خطة للإصلاح الاجتماعي تكون قابلة للتنفيذ في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة.

(1) Stephen Son,H., :Hand book of public relation,N.Y,Mac GRAW-1960,P.29.

3- تستلزم طبيعة المسح الاجتماعي أن يكون الماسح الاجتماعي ممن يحرصون على الدقة في مجال البحث ومكوناته، بعيدا عن الشمول والتجريد والعمومية التي ليست من أهداف الماسح الاجتماعي، على اعتبار أنه يتعامل مع أشخاص معينين ومواقف معينة تبعده عن كل هذه الأمور.

4- إذا كان من المتفق عليه أن هدف الماسح الاجتماعي هو رسم خطة بناءة للإصلاح والإنعاش الاجتماعيين، فإن من واجبه أن يكون واسع الأفق دائم الإطلاع سريع البديهة.

سادسا : خطوات المسح الاجتماعي :

يمر المسح الاجتماعي في **محددة مراحل** يمكن حصرها فيما يلي :

أولا : مرحلة رسم الخطة : يجب أن يضع الباحث في اعتباره أن وضع خطة المسح الاجتماعي تقتضي تحديد موضوعات الدراسة ومصادر البيانات، وما يمكن أن يغطيه المسح من حالات على أساس جغرافي أو ديموجرافي، ثم يقتضي المسح جمع البيانات عن طريق تحديد الاستبيانات الخاصة مع تحديد نسبة الخطأ المتوقع، ويجرى بعدها العمل الميداني، ثم يسير البحث في مرحلة تصنيف البيانات وتفرغها وتحليلها، لذا يمكن تحديد جوانب هذه المرحلة في الآتي⁽¹⁾:

1- تحديد الغرض من المسح، فيجب على الباحث أن يحدد أهداف المسح بوضوح، وكذا المفاهيم المستخدمة في الدراسة، وما هي نوعية البيانات اللازمة لبحثه، كما ينبغي عليه أن يحدد مبررات قيامه بهذه الدراسة، كما يحدد نوع الأسئلة التي يجيب عليها البحث، وما هي النتائج المتوقعة الحصول عليها، كما يحدد طرق جمع المعلومات، وإعداد تصور مبدئي لتكلفة البحث والوقت اللازم لإتمام الدراسة.

2- تحديد نطاق البحث، فمن الضروري أن يحدد الباحث الجمهور الذي سوف يجرى عليه المسح، بمعنى تحديد عينة البحث وكيفية اختيارها ونوعها ووحدة البحث وإطار العينة وحجمها.

3- تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، ويتم ذلك وفقا لموضوع الدراسة ونوع العينة وحجمها وخصائص الجمهور المستهدف، ومن أهم هذه

(¹) زيدان عبد الباقي : مرجع سابق، ص ص 228 - 229.

الأدوات " الملاحظة، المقابلة، الاستبيان".

4- تصميم استمارة البحث من أجل الحصول على المعلومات، فيجب على الباحث مراعاة مضمون الأسئلة و عددها وترتيبها ودالاتها، ثم طباعة الاستمارة ووضع التعليمات وتوزيعها على الباحثين وتدريبهم عليها.

5- خلال هذه المرحلة يقوم الباحث بمسح استكشافي يضع فيه تصورا مبدئيا للمسح الأساسي الذي سيتم تنفيذه على نطاق واسع، وتعتبر هذه الخطوة مرحلة اختبار مبدئية للظروف التي سيتم خلالها إجراء الدراسة، وتحديد مدى ملائمة إطار العينة، ونسبة عدم الاستجابة من جانب جمهور البحث، ومدى كفاءة أدوات البحث، وملائمة الأسئلة لموضوع البحث.

ثانيا : مرحلة جمع البيانات من الميدان : وتتضمن ما يلي (1):

1- بعد طبع الاستمارة وتوزيعها على الباحثين وتدريبهم عليها وتزويدهم بالمعلومات الكافية حول موضوع الدراسة وأهدافه وتعريفهم بمجتمع البحث يقوم الباحث بعمل الاتصالات اللازمة بجمهور البحث وإعداد المجتمع لإجراء المسح.

2- الإشراف على الباحثين الميدانيين، إما عن طريق الباحث نفسه أو بتعيين مشرف لكل منطقة، وعقد اجتماعات يومية مع الباحثين ليناقدش ما يعترضهم من صعاب تقابلهم في الميدان وكيفية التغلب عليها.

3- مراجعة البيانات التي تجمع يوما بعد يوم، فعملية مراجعة الاستمارات في الميدان تلعب دورا في مدى مصداقية البحث، لذا يجب على الباحث مراجعة هذه الاستمارات التي جمعت في الميدان لتلافي الأخطاء الميدانية.

ثالثا : مرحلة تحليل البيانات : ويتم ذلك في خطوات هي (2):

1- مراجعة البيانات التي جمعت للتأكد من أنها صحيحة وكاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على سهولة تبويبها.

2- تصنيف البيانات بتقسيمها على مجموعات متجانسة خاصة في الأسئلة ذات النهايات المفتوحة حتى يمكن جدولتها.

3- ترميز البيانات في كل صحيفة، أي تحويل البيانات الوصفية إلى

(1) أحمد رأفت عبد الجواد : مرجع سابق، ص 39.

(2) عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق، 237.

بيانات رقمية، واختيار الرموز يأخذ في اعتباره ما إذا كانت الجدولة ستتم باليد أو آليا.

4- مراجعة الترميز.

5- الإشراف على عملية التصنيف الآلي.

6- جدولة البيانات الكمية وحساب النسب المئوية.

7- التحليل الإحصائي للجدول.

رابعا : مرحلة عرض النتائج وكتابة التقرير : لا تكتمل مهمة الباحث إلا بعد كتابة التقرير النهائي الذي يشمل كل الخطوات التي قام بها الباحث منذ شروعه في إجراء دراسته بصورة منظمة وبطريقة علمية، ويجب أن يشمل التقرير عدة نقاط هي (1):

1- عرض المشكلة موضوع البحث عرضا وافيا.

2- إجراءات البحث من حيث تصميمه ومراحله المختلفة ومصادر الحصول على البيانات وطرق تحليلها.

3- عرض النتائج بحيادية تامة، بصرف النظر عما إذا كانت حققت نتائجها أم لا.

4- مناقشة تطبيق النتائج.

مما سبق ومن خلال عرضنا لخطوات المسح الاجتماعي يجب أن نشير إلى أن هذه الخطوات يمكن اعتبارها خطوات البحث الاجتماعي بصفة عامة، وهذا يؤكد أن **منهج المسح الاجتماعي** من المناهج الرئيسية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي لماله من فوائد كثيرة، ومع ذلك يرى البعض أن الاعتماد عليه كلية قد يصعب لعدة أمور منها :

1- أن جمع بيانات المسوح يحتاج إلى توجيه عدد كبير من الأسئلة، مما قد يؤدي إلى تبرم الناس منها وعدم تعاونهم مع الباحثين.

2- أن المسوح الاجتماعية لا تصلح لأنواع الدراسات التطورية التي يستلزم بحثها الربط بين ماضي الظواهر وحاضرها.

3- أن صحة نتائج المسح وأهميتها تتوقف على عدد أفراد العينة، فكلما كان العدد كبيرا، كلما كانت النتائج أدق والعكس صحيح.

(1) عدلي على أبو طاحون : مرجع سابق، ص 53.

4- أن الاعتماد على المسوح الاجتماعية، لا تمكن الباحث من إصدار تعميمات واسعة تفيد النظريات العلمية.

الجماعة " تحليل سوسيولوجي "

- تمهيد
- أولا : مفهوم الجماعة
- ثانيا : تصنيف الجماعات
- ثالثا : شروط تكوين الجماعات الاجتماعية
- رابعا : الخصائص التي تتميز بها الجماعة
- خامسا : وظائف الجماعة

تمهيد :

في ضوء مناقشة التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع سوف نقوم بعرض

مفهوم الجماعة وخصائصها و أنماط الجماعات ، وذلك من أجل تقديم تحليل

سوسيولوجي عن الجماعات سواء داخل المجتمع الحضري او داخل المجتمع القبلي .

ولذا سوف يتم تسلط الضوء على عدة نقاط هي:

أولا : مفهوم الجماعة Group

هو مصطلح يطلق على تجمع مجموعة معينة من الأعضاء تربطهم روابط

مشتركة و يكون بينهم تجانسا و أهداف مشتركة ، وهؤلاء الأعضاء يغلب بقاؤهم و

تبدلهم قليل ، ولابد للجماعة من تجمع (1) ، و الجماعة مجموعة من الناس تربطهم

اهتمامات معينة وقادرون على العمل المشترك (2) ، و عن وصف الجماعة فهي

شبكة قائمة من العلاقات تدل على ارتباط مثل القرابة ، التراث الاجتماعي ، و القيم و

الأهداف المشتركة (3) ، فهي عبارة عن نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد

الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض و يشتركون في القيام ببعض الأنشطة المشتركة

(4) .

ويترتب على تلك التعريفات أن الجماعة تعتمد على التماسك بين أفرادها ، وأنها

تتميز بالاستمرار لفترة طويلة مثل الأسرة، و أن لها أهداف يسعى أعضائها لتحقيقها ،

و هناك تفاعل مستمر بين أعضائها.

أما مفهوم الجماعة من الناحية الأنثروبولوجية : هي جماعة من الناس يعيش كل منهم فى منطقة محددة ، متعاونين بقدر معين و لربما تكون المنطقة كبيرة أو صغيرة ، بيد أن كل أسرة فى تلك المنطقة تعرف غيرها من الأسر ، أو على الأقل تعرف الأهتمامات العامة التى تقوم تلك الأسر من أجلها بطرق معينة لمقابلة المشكلات المتبادلة (5).

و هذا يوضح التشابه فى الأخلاق بين أفراد الجماعة من أبناء القبيلة ، لأنهم دائمون التواصل مع بعضهم طوال اليوم ، و يسكنون فى منطقة جغرافية واحدة وذلك منذ فترة زمنية بعيدة هم مع بعضهم البعض ، و هناك بعض القبائل يخضع أبناؤها للزواج الداخلي " الاندوجامي " ، وهذا يوضح سبب معرفتهم بعضهم لبعض فهم تربطهم رابطة نسب و مصاهرة و اصل واحد ، و مما يزيد من التماسك بين أفراد الجماعة الواحدة فى القبيلة ، فمثلا الزواج الاندوجامي يوجد بين أبناء النوبة ، وأبناء قبيلة الأشراف فيشترطون الزواج الداخلي و يشددون على ذلك ، حيث يفرض كبار السن من القبيلة الارتباط ببنت العم أو العمة ، أو بنت الخال أو الخاله ، و الأولوية لبنت العم و ذلك لأسباب اقتصادية منها " الميراث " وعدم خروجه من العائلة ، أما قبائل العبادة و البشارية القليل منهم يتجوزون من خارج قبيلتهم ، و فى ذات الوقت

ليس كل القبائل توافق على النسب مع العبادة و البشارية ، أما قبائل العرب لا يشترطون الزواج الداخلي و لا يشترطون الزواج الخارجي " الاكسوجامي " .

و الجماعة تتكون من شخصين أو أكثر وإذا خرج عضو من تلك الجماعة تستمر في دورها داخل المجتمع و يمكن استبدال الأعضاء القدامى بأعضاء جدد و ذلك التعين يتم وفق معايير الجماعة (6)، هذا المفهوم لا يتفق مع الجماعات غير الرسمية حيث لا يمكن استبدال عضو أو طرد عضو منها ، لأنهم يمثلون القبيلة و يتم اختيارهم وفق عدد من المعايير و القواعد متعارف عليها بين أعضاء القبيلة ، ويستمررون في عملهم داخل القبيلة من حيث تنظيم شؤونها الداخلية ، و ليس دورهم قاصر فقط فض المنازعات ، ، وهذا يوضح مدى قوة الصلات القرابية بينهم كقبيلة واحدة ، ومدى إيمانهم بوجود الجماعة غير الرسمية بداخلها وطبيعة الدور الذي تقوم به كصورة من صورالضبط الاجتماعي.

فهناك الجماعة الاجتماعية Social Group و تتضمن مجموعة من الأفراد تربطهم شبكة من العلاقات الاجتماعية الثابتة القوية ، تركز على التكامل الاجتماعي ، و الاتصال المباشر و الألفة ، في ضوء قيم و أعراف موجهة للسلوك ، فضلا عن الشعور بالمصالح المشتركة بينهم، و الانتماء القوي إلى الجماعة وهو الأمر الذي يؤلف وحدة اجتماعية ذات كيان مميز (7)، وفي مقابل الجماعة الاجتماعية هناك الجماعة غير الاجتماعية Unsocial Group هي تلك التي ترفض المشاركة في

المجتمع الأكبر التي هي جزء منه ، فهي تعيش معتمدة على نفسها كثيرا ، كالقرية المنعزلة مثلا فهي غير اجتماعية في علاقاتها بالجماعات الأخرى، والجماعة المنتحلة الاجتماعية أو التي اجتماعيتها كاذبة ، تلك التي تأخذ جزءا لها في الحياة الاجتماعية و لكن اعتمادها لقائدها فقط وليس للكل(8).

فالإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده داخل المجتمع لأنه اجتماعي بطبعه، فهو في حاجة دائمة إلى أبناء جنسه من أفراد القبيلة من أجل اشباع كافة احتياجاته النفسية و الاجتماعية و الروحية..... وبذلك يسعى الفرد إلى الانضمام إلى جماعات تحقق له تلك الاحتياجات، فالفرد في صعيد مصر غالبا ما ينتسب إلى قبيلة تضم جذوره العائلية و بداخلها توجد جماعة غير رسمية تضم كبار السن من رجال القبيلة ،و يقومون بالعمل على تنظيم سير الحياة الاجتماعية بداخل القبيلة من خلال عادات و تقاليد و اعراف تلك القبيلة و يقومون بمعاينة من يحاول الخروج عنها ،وبذلك فإن مفهوم الجماعة ينطبق على القبيلة و انضمام الفرد فيها و الخضوع لثقافتها و قواعدها ، والجماعة التي تضم كبار السن من رجال القبيلة الذين يتصفون بالحكمة و الخبرة و ألمامهم بالثقافة الفرعية للقبيلة ، ويكونون المجلس العرفي الذي يفض المنازعات بين أبناء القبيلة ، و العلاقة بين أعضاء القبيلة تتصف بأنها على درجة عالية من التماسك بين أفرادها و الدوام النسبي لها ، وما زالت الجماعات غير الرسمية تمارس دورها

المجتمعي و الثقافي إلى الوقت الراهن ، وهذا ما دعا الباحثة لمحاولة التعرف على استمرار تواجد المجالس العرفية داخل المجتمع القبلي و قد يطلق على القبيلة جماعة غير اجتماعية لأنه معظم تلك القبائل تسكن في قري منعزلة ومنغلقه على ذاتها رغم اللتحام مع المدينة ، وتلك القبائل تعتمد على قادتها في معظم أمورها الحياتية و بذلك فهي أيضا جماعة انتحالية .

ويذهب هومانز إلى أن الجماعة عبارة عن نسق اجتماعي له جوانبه الداخلية و الخارجية، و يقوم بتحليل النسق الداخلى و الخارجى للجماعة من خلال (النشاط ، التفاعل ، العاطفة و المعايير) (9).

و من خلال تحليل نسق الجماعة فأن النشاط الذى تقوم به أعضاء الجماعة غير الرسمية داخل القبيلة من الوقوف إلى جانب أفراد القبيلة فى جميع المواقف الحياتية و أيضا فض المنازعات بينهم ، و التفاعل الذى ينشأ بين أعضاء الجماعة من اتصال مباشر و دائم مع بعضهم البعض من أجل مناقشة أوضاع القبيلة، و التفاعل بين أبناء القبيلة و أعضاء الجماعة غير الرسمية حيث يقوم هذا التفاعل على الاحترام ، و هناك تفاهم من خلال الأتصال بين أعضاء الجماعة غير الرسمية من أتصال لفظى وغير لفظى بأستخدام الأشارات و الإيماءات ، و يكون هناك أتفاق بين أعضاء هذه الجماعة غير الرسمية على طريقة الأتصال ، و عن العاطفة فمشاعر أعضاء الجماعة غير الرسمية تتسم بالاحترام و الثقة.

ويمكن تعريف الجماعة بأنها وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد (اثنان فما فوقهما) بينهم تفاعل اجتماعى متبادل (تتميز الجماعة الإنسانية بوجود اللغة و هى أداة الاتصال الرئيسية)، و علاقة صريحة (قد تكون جغرافية أو سلالية أو اقتصادية أو وحدة الأهداف أو وحدة العمل ، و الشعور بالتبعية أو الشعور بالنوع ، أو الشعور بالانتماء إلى وحدة واحدة ، ويتحدد فيها للأفراد أدوارهم الاجتماعية و مكانتهم الاجتماعية ، و لهذه الوحدة الاجتماعية مجموعة من المعايير و القيم الخاصة بها ، و التى تحدد سلوك أفرادها على الأقل التى تخص الجماعة سعيا لتحقيق هدف مشترك ، و بصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم (10) ، وهذا اقرب تعريف للجماعة غير الرسمية موضوع الدراسة من أنها وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد من داخل القبيلة ، و بينهم لغة خاصة بهم ، ومن الأ紐ضمام داخل الجماعة غير الرسمية يتحدد الدور الاجتماعى الذى يقومون به داخل القبيلة ، و من خلال ذلك يحتلون مكانتهم بين أبناء القبيلة.

ثانيا : تصنيف الجماعات Types Of Groups

يمكن تصنيف الجماعات بناء على مجموعة من الأسس منها :

على أساس الحجم: تنقسم الجماعات من حيث الحجم إلى جماعات صغيرة العدد

Groups Small و يقدر العلماء عددهم بما لا يتجاوز خمسون عضوا ، فى المقابل

الجماعات الكبيرة Groups Big فهي التي تضم ما فوق ذلك من أعداد بشرية ، و

لقد اطلق دور كايم على الجماعات الصغيرة مصطلح الجماعات البسيطة Simple

Groups و اطلق على الجماعات الكبيرة الحجم مصطلح الجماعات المركبة

. (11) Compound Groups

على أساس طبيعة التكوين : تبدأ الجماعات بطرق غير رسمية Informal فالناس

يدركون حاجاتهم العامة التي لم يستطيعوا اشباعها و هم فرادى و لذا يبدأون في

الاتصال كل بالآخر .

و الجماعة الغير رسمية عبارة عن عدد من الأشخاص . لهم قيم معينة ، يريدون

الاحتفاظ بها أو تنميتها أو تطورها ، أما الجماعة الرسمية Formal فهي عبارة عن

عدد من الأشخاص يعملون سويا بغية الوصول إلى أغراض معينة ، عن طريق قواعد

محددة لاتجاه شئونهم و أعمالهم(12).

على أساس طبيعة البناء : الجماعات المفروضة Groups Coercively فهي تلك

الجماعات التي يجد الفرد نفسه منتما إليها دون أن تكون له في ذلك ارادة أو رغبة و

من أوضح أمثلتها جماعة الأسرة أو القرية التي ينتمى إليها بحكم الميلاد، أما

الجماعات الطوعية Groups Noluntary حيث ينتمى المرء إلى مثل هذه الجماعات

بمحض ارادته و اختياره ودون الزام يفرض عليه ذلك الانتماء (13).

على أساس درجة التنظيم : فنجد منها الجماعات المنظمة Orgenized Groups

ترتبط ببعضها أما برباط واحد حيوي كجماعات السلالات ذات الاصل المشترك Common Origin ، أو ترتبط بعامل ثقافي أو اجتماعي كرباط اللغة أو الدين ، أو قد تكون الجماعات المنظمة ذات أربطة متعددة كالأسرة Family و العشيرة clan و القبيلة Tribeو ما إليها، والجماعات غير المنظمة Un-Organized من

أمثلتها الحشد - المظاهرة - الجمرة - الجمهور (14) .

على أساس الوظيفة : لاحظ وليام جراهام سمنر في دراسته الكلاسيكية عن " العادات الشعبية " أن الناس يميلون إلى حب جماعتهم التي ينتمون إليها أى الجماعة الداخلية In Group ، و يفضلونها على الجماعات المنافسة أو المناوئة أى الجماعة الخارجية Out Group (15).

على أساس التفاعل : فنجد منها الجماعات الأولية Primary Groups التي تتكون

من عدد صغير من الأفراد تربطهم علاقات صميمية مبنية على الود و التقاهم و المحبة و الألفة و الانسجام و تتميز هذه الجماعة بصفة الاستمرارية و التفاعل المشترك بين الأفراد وقدرتها على تحقيق اهدافهم من خلال التعاون و التآزر فيما بينهم اللذين يحققان بفضل القيم و المثل المتشابهة التي يعتمدها ، و الجماعات الثانوية

Secondary Groups تتكون من عدة جماعات أولية ، الجماعات الثانوية تتميز

بكبر حجمها وسيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية عليها التي تنظمها

قوانين المؤسسة التي تكتنفها ، وان الانتماء لها لا يتميز بصفة الاستمرارية كما هي

الحال فى الجماعات الأولية (16).

على أساس الدخول : تنقسم إلى جماعات مغلقة Closed Groups بحدود صارمة

إلى حد ما ، و من ثم يكون تفاعلها محدودا مع من ينتمون اليها ، على حين تتميز

الجماعات المفتوحة Open Groups بحدود مرنة و قيود أقل في علاقاتها مع من

هم خارج نطاقها(17).

يتضح من تصنيف الجماعات أن القبيلة جماعة كبيرة الحجم ، وجماعة منظمة

حيث تربط بين أبنائها مجموعة من العادات و التقاليد التي تحظى بمكانة مقدسة لديهم

و تمثل ثقافه فرعية للقبيلة وجماعة منغلقة على أعضائها ،وهى جماعة داخلية حيث

أن مصلحة القبيلة تغلب على المصلحة الفردية و تغلب عليهم صفة " نحن " ومن

خارج القبيلة "هم" ، و القبيلة جماعة منغلقة حيث الوقوف إلى جانب أبنائها حتى لو

كان مخطئ ، وذلك للحديث الشريف انصر أخاك ظالما أو مظلوما ، والاعتزاز

بأصولها و نسبها و ما تمتلكه من أرث ثقافي .

أما الجماعة غير الرسمية التي هى محور الدراسة تنتمى إلى الجماعات صغيرة

الحجم ، غير رسمية لأنها نشأت نتيجة عدم وجود دولة القانون و الحكومات والحاجة

إلى جماعة تنظم الشؤون الداخلية بها و تنظم العلاقات الاجتماعية بين أبناء القبيلة و
علاقتهم بين الأفراد من القبائل الأخرى ، و جماعة أولية تقوم العلاقات بداخلها على
التفاهم و المودة و الاتفاق على مجموعة من الأهداف المشتركة.

ويتضح التكامل و التساند بين جماعة القبيلة و الجماعة غير الرسمية ، ونتج عن

هذا التكامل استمرار تواجد القبيلة بخصائصها و سماتها القبلية إلى الوقت الراهن بما
تحتويه من ثقافة فرعية تتصف بالجمود و منها المجالس العرفية الى تقوم بالصلح بين
المتخاصمين من أبناء القبيلة ، وتتعامل مع المجتمع الخارجي بنوع من التوازن
الاجتماعي مع الحفاظ على مظاهرها القبلية .

ثالثا: شروط تكوين الجماعات الاجتماعية

لتكوين الجماعات الاجتماعية هناك عدة شروط لخص " سوروكين " أهمها :
القرباة الفيزيولوجية : ووحدة الدم أو الاصل أى القرباة النوعية فى بعض القبائل ،
كجماعات البطون و العشائر و القبائل.

تشابه الدين و المعتقدات.

الزواج : الجماعات الاسرية.

المسئولية المشتركة من أجل تأمين النظام.

تشابه اللغة و العادات الأصيلة.

الخضوع لنفس السيد أو الحاكم.

الدفاع المشترك ضد عدو مشترك أو أخطار مشتركة (18).

فمن شروط تكوين الجماعة غير الرسمية أنه توجد علاقة وثيقة بين الدين و الجماعة غير الرسمية فجميعهم ينتمى إلى ذات الدين ، و لكل قبيلة طقوس واجراءات يتم بها الزواج خاصة بها من حيث المهر و الشبكة و غيرها من اجراءات الزواج ، والنمط الأسرة الممتدة حيث يسكن الأبناء و زوجاتهم و آبائهم فى بيت واحد يقوم بإدارته الجد و الجدة ، وبداخله يتم توزيع المهام سواء داخل المنزل الخاصة بالإناث و خارج المنزل المهام المتعلقة بالرجال من حيث الزراعة و رعاية الحيوانات ، و لذلك نجد في المجتمع القبلي تفضيل الذكور عن الإناث لما يقومون به من زراعة و زيادة الدخل الاقتصادي لتلك العائلة و هذا يوضح المسؤولية المشتركة داخل الاسرة، ولكل قبيلة بعض المصطلحات و العبارات الخاصة بها و لهجتها المميزة و لقبائل العبادة و البشارية من الرجال ملابس خاص بهم حيث يرتدون الجلباب الأبيض الواسع يعلوه صدرية سوداء ويفضلون لبس العمامة ، و باقي القبائل يرتدى الرجال الجلباب البلدى ، وهذا الملابس يمثل جزء هام من ثقافة القبيلة ، و من ناحية أخرى جميع أفراد القبيلة (كجماعة كبيرة) - بالنسبة لحجم الجماعة غير الرسمية - يخضعون لأحكام و قرارات أعضاء الجماعة غير الرسمية (كجماعة صغيرة)، و الجميع يقف مع أبناء القبيلة و

الكل يدافع عنها ، حيث كان في القديم الغزو منتشر بين القبائل فكان الفرد يدافع عن قبيلته بروحه ودمه .

فكلما كان أعضاء القبيلة أكثر طاعة لأعضاء الجماعة غير الرسمية التي تتمثل من كبار السن من رجال القبيلة و يمثلون قاداتها ، سارت القبيلة في حاله من التوازن الاجتماعي ولذا اشترط الإسلام " السمع و الطاعة " لأولى الأمر .

و تعتبر القبيلة بالنسبة لكل عضو من أبنائها بمثابة جماعة مرجعية Reference Group التي يقيم الفرد سلوكه أو مواقفه في ضوءها (19)، العضو في القبيلة عند اتخاذ أي موقف أو أي تصرف يضع نصب عينه ما يقوله أو يحكم عليه أعضاء القبيلة على هذا التصرف و بالأخص الجماعة القرابية التي ينتمى إليها عند القيام بما ينوب فعله ، فالجماعة القرابية بمثابة أهم فئة اجتماعية ينتمى إليها الفرد و تقوم بتنشئته اجتماعيا وفق عادات و تقاليد و موروثة القبيلة ، و تغرس فيه الالتزام بها و عدم الخروج عنها ، و الانصياع للجماعة غير الرسمية داخل القبيلة لأنها تقوم بتوقيع الجزاء و العقاب على الخارجين عن عادات القبيلة ، فأن القبيلة تملئ على أفرادها طرق للتفكير و كيفية التصرف في كافة مواقفهم الحياتية ، و بذلك يتضح التشابه بين أبناء القبيلة ، والتجانس بينهم بالإضافة لفهم طبيعة وخصائص دور كل فرد بداخلها ، من النادر يخرج الفرد عن عادات قبيلته ، لأنه حينئذ يواجه بأقصى أنواع

العقاب من قبل أعضاء الجماعة غير الرسمية ، و تهض الدراسة الراهنة إلى التعرف على الأحكام و الجزاء الذى من الممكن أن يلاقه الفرد عندما يقوم بعرض منازعته على المحاكم الرسمية بدلا من اللجوء إلى عرض المنازعة على أعضاء الجماعة غير الرسمية ، حيث يعد هذا التصرف بمثابة مخالفة لقواعد القبيلة ، و يري " بيل " وجوب معرفة سبب تجمع الناس في جماعات معينة يرجع إلى :

1-الجغرافيا : ويظهر عامل البعد المكاني في المناطق الريفية التي لم تتصل بالعوامل الحضارية.

2-الأخلاق : وغالبا ما يعبر عن وحدة الجماعة في حدود الأخلاق السائدة كالإيمان بالقيادة و إيمان كل عضو بالآخر.

3-اتجاه الغرض : توجد كل الجماعات من أجل تحقيق أهداف معينة.

4-اشباع حاجات الأعضاء.(20)

وأن ثقافة الجماعة تتأثر بالبيئة الجغرافية التي توجد بها فمعظم القبائل التي تعيش فى القرى يقوم أبنائها على حرفة الزراعة و تفرض تلك الطبيعة الزراعية ارتفاع ظاهرة الزواج فى موسم الحصاد ، وهناك الزواج بالسنة المتواجد إلى الوقت الراهن حيث يتجوز الفتى الفتاة وهم لم يبلغوا السن القانونية و يتم هذا الزواج بكتابة وصل أمانة به مبلغ من المال يقوم العريس بالتوقيع عليه و يلزمه هذا الوصل عند الوصول للسنة القانونية عقد الزواج القانوني حتى يتم كتابة شهادات الميلاد لابناء و

أحاقهم بالمدارس التعليمية و يستطيع استخراج الأوراق الرسمية الخاصة بهم ، هذا ما فرضته الطبيعة الجغرافية من حيث البعد المكاني عن المدينة ، من تفضيل الزواج المبكر من أجل أنجاب أبناء بعدد كبير و بالأخص من الذكور للمساعدة في الزراعة ، وظل هذا الأثر متوارث إلى الآن ، وما نتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية منها إذا توفى الزوج قبل تسجيل عقد القران ، فهناك مشكلة في تسجيل الأبناء في السجلات الرسمية ، وفرضت العزلة الاجتماعية التي تعيشها القبيلة كجماعة منغلقة وجود التكافل الاجتماعي بين أعضائها فالعضو الذي بحاجة إلى إعانة أو علاج أو غيرها من صور التكافل الاجتماعي يقوم أفراد أسرته القرابية بالوقوف إلى جانبه ، مما يحقق التساند الاجتماعي بينهم، وبذلك تعتبر القبيلة بمثابة صمام أمان لأعضائها ، فهم ليس بحاجة إلي الحكومات أو المؤسسات الاجتماعية ، فالقبيلة مجتمع ذاتي يقوم على التضامن الآلى بين أبنائه، و ما تمثله الجماعات غير الرسمية من واجهه للقبيلة و تملي على أفراد القبيلة ما ينبغي أن يقوموا به من تحقيق الضبط الاجتماعي غير الرسمي ، فبذلك تصبح القبيلة وحدة اجتماعية.

رابعا:الخصائص التي تتميز بها الجماعة

تتميز الجماعة غير الرسمية بمجموعة من الخصائص منها:

1- تتكون الجماعة من مجموعة صغيرة من الذين يشتركون في بعض الخصائص الأساسية (كالأشتراك في المشكلة - أو السن - أو الحالة الاجتماعية) التي توفر لهم درجة عالية من الانسجام و التماسك و يعملون من أجل تحقيق هدف مشترك.

2- تجتمع الجماعة بصورة منتظمة لفترة زمنية يحددها القائد و أعضاء الجماعة لانجاز أهداف محددة.

3- تربط أعضاء الجماعة علاقات اجتماعية تتسم بالمحبة و التعاطف و الدعم و المساندة و الألفة كما تتسم بالتفاعل و علاقة الوجه لوجه واضعين كل منهم الآخر في حسبانته و تقديره.

4- تلتزم الجماعة أثناء عملها بمجموعة من القواعد و الضوابط و المعايير التي تنظم عملها و سلوك أفرادها (21).

ومن خصائص الجماعة غير الرسمية وجود قائد بداخلها ، ويعتبر ركنا أساسيا داخل الجماعة ، ولقد لخص " هومانز " أدوار القائد فيما يلي:

أ- يجب أن يحتفظ القائد بوضعه الخاص ، ففي الجماعة غير الرسمية فإن ذلك يرفع من المرتبة الاجتماعية و الشخص في موضع السلطة يستجيب للتفاعل المنظم.

ب- يجب أن يمثل القائد لمعايير جماعته. ففي الجماعات الصغيرة تعطى المرتبة الاجتماعية العالية لمن يمثل جيدا لمعايير الجماعة.

ت- يجب أن يستمع القائد إلى ما يدور في الجماعة. (22)

فأعضاء الجماعة غير الرسمية بمثابة قائد لجميع أبناء القبيلة و يحظون بالاحترام و التقدير و لهم منزلة مقدسة بين أبناء القبيلة ، و من أهداف الدراسة الفرعية الكشف عن سمات أعضاء الجماعة غير الرسمية ، و إجراء مقابلة مع أعضاء الجماعة غير الرسمية للتعرف على طبيعة الإجراءات لعرض المنازعات عليهم ، و الإجراءات التي تتم داخل المجلس العرفي.

أن الزعامة في الجماعة تتجه إلى زعيم واحد أو بضعة زعماء وأن هؤلاء يفرضون انفسهم بفضل صفات بارزة عديدة منها قوة الشخصية ، سرعة البديهة في حل المشاكل الطارئة ، السن ، المركز الاجتماعي ، شهرة الأسرة و قيمتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، وهناك زعامة تفرض نفسها بتفوقها الاقتصادي كما يفرض زعماء بعض القبائل سلطتهم بواسطة " البوتلاش " أي يتزعم القبيلة من ينحر ماشية لأفراد القبيلة أكثر من غيره ، فهناك زعيم محافظ ، و زعيم تقدمي (23)، فأعضاء الجماعة غير الرسمية يفضلون الحفاظ على العادات و التقاليد الخاصة بقبيلتهم بدليل هناك بعض العادات و التقاليد الموروثة المتواجدة إلى الوقت الحالي رغم ارتفاع معدل التعليم ، و ظهور الدولة بمؤسساتها الحكومية ، و هناك تهميش لدور المثقفين داخل القبيلة الذين يحاولون من جانبهم تعديل بعض العادات و الاعراف ، و منها اللجوء إلى

المحاكم لنقض المنازعات بدلا من اللجوء إلى المجالس العرفية ، وترك كل فرد في الزواج بمن يشاء دون فرض معايير عليه بالزواج من فتاة معينة ، وعلى الفرد أن يحترم رأى قبيلته لا يخرج عنها و لا يكون سببا في تمزيق وحدتها .

خامسا: وظائف الجماعة

- توحيد نشاط أعضائها.
 - تجهيز الوضع الذى يشعر فيه الشخص بالضمان و الحماية.
 - في الجماعة الأولية يتعلم الطفل العادات المجتمع فى جو الاسرة من أجل المشاركة فى المجتمع الكبير.
 - تعطي الجماعة القوة للفرد.(24)
- الجماعة التي ينتمى اليها الفرد قد تكون اسرته من القبيلة التي ينتمى اليها و يكون لها قوة و كلمة مسموعة بين اسر القبيلة فنجد ان الرسول الكريم قد استفاد من قوة أسرته في قبيلة قريش حين تمتع بحماية عمه في شعب ابي طالب من ايذاء الكفار له ، وقبل الاسلام كان جده عبد المطلب من عيله قبيلة قريش و صاحب كلمة مسموعة لديهم و يظهر ذلك عندما فوض من قبل قبيلة قريش للذهاب إلى أبرهة الحبشي حينما اراد ان يهدم الكعبة للتفاوض معه و ظلت كلمته إلى الوقت الحالي تردد حينما نذكر أبرهة "الكعبة بيت الله لها رب يحميها " .

كما ان أعضاء الجماعة غير الرسمية يقومون بتنشئة أبنائهم على مجموعة من العادات و التقاليد التي تؤهلهم فيما بعد للجلوس فى المجلس العرفي للقبيلة خلفا للوالد بعد الوفاة ، و هذا ما سوف تتطرق الدراسة الراهنة للكشف عن التوريث للعضوية داخل الجماعة غير الرسمية فى الوقت الحالى .

وهناك ديناميات الجماعة Group Dynamics ينظر اليها على انها مجموعة من الأساليب مثل " العملية الجماعية " و " الحل الجماعي للمشكلة " و " قرار الجماعة " و بذلك هى دراسة طبيعة الجماعات و قوانين نموها و ارتباطها بالأفراد و بالجماعات الأخرى و المجتمع (25)، و هى أنماط متكررة من التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة ، وتتأثر بحجم الجماعة(26).

فحركية الجماعات " ديناميتها " مصطلح يشير إلى العوامل الداخلية التي يستند اليها سلوك الجماعة ، كما تقوم بدراسة التطورات التي تحصل داخل الجماعة نتيجة لنشوء خواص جديدة أو زوال خواص قديمة تتميز بها الجماعات البشرية ضمن اطار المجتمع الانساني (27).

دينامية الجماعات تعنى نوعا من الايديولوجية التي ترتبط بمجموعة من الأساليب الازمة لتوجيه الجماعات و تنظيمها ، وتهتم بالحصول على معلومات عن طبيعة

الجماعات من ناحية القوانين التي تنظم نموها ، و العلاقات المتبادلة بين الأعضاء و مع الجماعات الأخرى و المؤسسات الأكبر(28).

و تقوم القبيلة بتنظيم علاقتها الاجتماعية مع غيرها مع القبائل ، و عدم السخرية من عاداتها و تقاليدها ، و تحاول الدراسة التعرف على اختلاف الطرق التي يتم من خلالها عرض المنازعات على أعضاء الجماعة غير الرسمية ، و طرق حل تلك المنازعات ، التعرف على نوعية المنازعات و إذا كانت هناك نوعيات مستحدثة ظهرت نتيجة الاحتكاك الثقافي و التغيير الاجتماعي.

أن دينامية الجماعة تتأثر بعاملين أساسيين :

1- شخصية العضو و خبراته السابقة بمعنى أن السمات الشخصية لأعضاء الجماعة تؤثر في عملية التفاعل.

2- ظروف البيئة و المجتمع الذي يعيش فيه الأعضاء فالظروف الأسرية و الاقتصادية و الخبرات التي يمر بها العضو تعتبر المثيرات الأساسية لاتجاهات العضو (29).

وتشير ديناميكية الجماعة Group Dynamism إلى دراسة الجماعات الاجتماعية

الصغيرة دراسة ديناميكية أي دراسة التحولات الاجتماعية المستمرة التي تطرأ عليها)

(30) .

فالدراسة التي نحن بصدددها سوف تحاول دراسة دينامية و ديناميكية الجماعة من

حيث التعرف على التغييرات و التطورات التي طرأت على أعضاء الجماعة غير

الرسمية و القبيلة ، من خلال التعرف على الاجراءات المتبعة فى فض المنازعات و مدى اختلاف نوعيات المنازعات فى الوقت السابق و الوقت الراهن من ظهور منازعات حديثة لم تكن موجودة فيما سبق و كانت كيفية فض تلك المنازعات الجديدة و كيفية التعامل معها بنوع من الحكمة و التعقل من قبل أعضاء الجماعة غير الرسمية .

ولكى تستمر الجماعة نجد بداخلها انتظام أعضائها بالوظائف الكفين بها مع مراعاة التدرج فى تلك الوظائف وذلك من أجل الحفاظ على الكيان القبلي و الحفاظ على الارث الثقافى لهم ، ويؤدى تنظيم العلاقات الاجتماعية بينهم إلى تماسك الجماعة ، فمن خلال التمسك بالمعايير و الطرائق الشعبية و القوانين العرفية التي تحدد سلوك أعضاء القبيلة يؤدى ذلك إلى سكون الجماعة و سكون الحياة بداخل القبيلة و تستمر القبيلة فى التواجد و بما تحتويه من أعضاء الجماعة غير الرسمية .

أما عن القبيلة فهى بمثابة جماعة محلية Local Group فهي مجموعة من الأسر المتعاونة تؤلف وحدة اجتماعية مستقلة نسبيا عن غيرها من الجماعات المحلية الأخرى ، تقطن و تعمل فى موطن وأحد ، و العلاقات بينها علاقات مواجهة ، و تتميز بدرجة عالية من التضامن و التماسك الاجتماعى ، على أساسها تتحدد العلاقات مع الجماعات المحلية الأخرى(31)، فالمجتمع المحلى Community فهو يشير إلى أى جماعة من الاشخاص تتوحد من خلال المصالح المشتركة اما المعنى

الأنثروبولوجي فيقتصر على معنى المجتمع المحلى مكانيا، وهو بشكل عام نطاق محدود إلى حد ما ، يوصف عادة بأنه تقليدى أو مغلق ، بهذا المعنى يستخدم لوصف المجتمعات القروية المحلية أو الجماعات التقليدية المنعزلة أو شبه منعزلة(32) ،وفى ذات الوقت فالقبيلة تعتبر " وحدة اقليمية " أساسية ، كما أوضح ايفانزبريتشاد بمعنى أن كل اقليم تسكنه قبيلة أو عشيرة تخضع لرئيس ، وغالبا ما يكون أكبر أفرادها سنا ، كما أن الوحدة المكانية هي وحدة اقتصادية و قرابية فى نفس الوقت (33).

و هذا ما تتسم به قبائل مجتمع الدراسة الحالية و هي قبائل " العرب و الاشراف و العباددة و البشارية " فهي مجموعة من الاسر ذات الأصل الواحد و يسكنون منطقة اقليمية معينة و يخضعون لأعضاء الجماعة غير الرسمية ، و يشتركون فى الزراعة .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي "دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية"، دار المعارف، القاهرة، 1970.
- 2- السيد الحسيني، محمد علي محمد : الفروق الريفية الحضرية في بعض الخصائص السكانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1973.
- 3- انشراح الشال: مدخل في علم الاجتماع الإعلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.
- 4- إقبال أمير السمالوطي : التخطيط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1991.
- 5- أحمد أبو زيد :البناء الاجتماعي " مدخل لدراسة المجتمع " الجزء الأول ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية، 1975.
- 6- أحمد أبو زيد :الطريقة الأنثروبولوجية في دراسة المجتمع،حوليات كلية الآداب،كلية الآداب،جامعة الإسكندرية،المجلد العاشر 1956.
- 7- أحمد بدر :أصول البحث العلمي ومناهجه،وكالة المطبوعات،الكويت ،الطبعة الخامسة، 1979.
- 8- ايفانز بريتشارد :الأنثروبولوجيا الاجتماعية،ترجمة أحمد أبو زيد،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية، 1974.
- 9- أحمد رأفت عبد الجواد :مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1990.
- 10- أحمد زكي صالح :علم النفس التربوي،مكتبة النهضة العربية،القاهرة، 1992.
- 11-الفاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي،عالم النشر، القاهرة، 1978.
- 12- أرمان كوفيليه : مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966.
- 13- السيد على شتا : البناء الثقافي للمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.
- 14- السيد محمد بدوي :مبادئ علم الاجتماع،دار المعارف،القاهرة،1971.

- 15- أوسكار لانج: الاقتصاد السياسي، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966.
- 16- ثيودور كابلو: البحث الاجتماعي " الأسس النظرية والخبرات الميدانية"، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1993.
- 17- حسن الساعاتي : تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
- 18- حسن همام وآخرون:مدخل إلي علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة،ذ.982
- 19- خلاف خلف الشاذلي : التخطيط والتنمية في عالم متغير، دار التيسير ، المنيا، 2007.
- 20- جمال زكي، السيد يس: أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962.
- 21- رينيه مونييه : المدخل إلي علم الاجتماع، ترجمة السيد محمد بدوي، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 1969.
- 22- زيدان عبد الباقي :قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1974.
- 23- سناء الخولي : المدخل إلي علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
- 24- ستيفن كول:منهج البحث في علم الاجتماع، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، أحمد النكلاوي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.
- 25- سمير نعيم أحمد : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1987.
- 26- شارل بتلهاهيم :التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف، القاهرة، 1966.
- 27- شعبان الطاهر الأسود :مبادئ علم الاجتماع، منشورات جامعة السابع من إبريل، ليبيا، 2004.
- 28- صلاح مصطفى الفوال:مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب ، القاهرة، 1997.
- 29- طلعت إبراهيم لطفي : أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب

- للطباعة، القاهرة، 1990.
- 30- عادل عز الدين الأشول: علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979.
- 31- عاطف وصفي: الأثنربولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- 32- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989.
- 33- عبد الباسط محمد عبد المعطي: البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 34- عبد الحليم محمود السيد: علم النفس الاجتماعي والإعلام " المفاهيم الأساسية"، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979.
- 35- عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1976.
- 36- عبد الحميد محمود سعد: إجراءات البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.
- 37- عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.
- 38- عبد العزيز عزت: تطور المجتمع البشري عند ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1962.
- 39- عبد العزيز عزت: فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع الحضري، القاهرة، 1951.
- 40- عبد الهادي الجوهري: مدخل لدراسة المجتمع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1997.
- 41- عبد الله عامر الهمالي: أسلوب البحث الاجتماعي وتطبيقاته، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1994.
- 42- عدلي علي أبو طاحون: مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 43- علياء شكري وآخرون: قراءات معاصرة في علم الاجتماع، دار النشر المتحدة، القاهرة، 1972.
- 44- على عبد الرازق جليبي وآخرون: البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 45- علي عبد الرازق جليبي: مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

- 46- علي عبد الواحد وافي :ابن خلدون،مكتبة نهضة مصر،القاهرة،1955.
- 47- غريب سيد أحمد وآخرون:المدخل في علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1995.
- 48- غريب سيد أحمد وآخرون :المدخل إلي علم الاجتماع المعاصر،دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974.
- 49- غريب سيد أحمد:تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1986.
- 50- غريب عبد السميع غريب:البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 51- فؤاد البهي :علم النفس الاجتماعي،دار الفكر العربي،القاهرة،1998.
- 52- فوزية دياب : نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996.
- 53- قباري محمد إسماعيل : أصول علم الاجتماع ومصادره، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1978.
- 54- ماكيفر وبيدج : المجتمع، ترجمة علي أحمد عيسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961.
- 55- محمد الجوهري وآخرون:الطفل والتنشئة الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1991.
- 56- محمد الجوهري وآخرون : دراسة علم الاجتماع،دار المعارف،القاهرة، 1982.
- 57- محمد الجوهري وآخرون:مقدمة في علم الاجتماع،دار المعارف، القاهرة ، 1980.
- 58- محمد الجوهري،عبدالله الخريجي:طرق البحث الاجتماعي،دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1983.
- 59- محمد الغريب عبد الكريم:البحث العلمي "المنهج والتصميم والإجراءات"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1982.
- 60- محمد سيد فهمي:قواعد البحث في الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001.
- 61- محمد صفوت الأخرس : التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب،مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة الكويت،العدد

- الأول، 1983.
- 62- محمد طلعت عيسى: البحث الاجتماعي "مبادئه ومناهجه"، مكتبة القاهرة الحديثة، 1963.
- 63- محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 64- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1963.
- 65- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 66- محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد: محاضرات في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- 67- محمد عبده محجوب: مقدمه في الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1977.
- 68- محمد علي محمد: البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 69- محمد علي محمد: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 70- محمود عوده: تاريخ علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- 71- محمود عوده وآخرون: نشأة علم الاجتماع "دراسة في سوسيولوجيا المعرفة" في دراسات في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1974.
- 72- محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1953.
- 73- مختار حمزة: أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، 1979.
- 74- مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1958.
- 75- معن خليل عمر وآخرون: المدخل إلي علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 76- مها الكردي: الطفل في أجهزة الإعلام، دراسة نفسية استطلاعية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1983.
- 77- مهجة عبد المعز عطية: العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والتوافق النفسي لدي الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1991.

- 78- وليم ولامبرت وولاس : علم النفس الاجتماعي، ترجمة سلوي الملا،
دار الشروق، القاهرة، 1993.
- 79- هدي محمد قناوي : الطفل " تنشئته وحاجاته "، مكتبة الأنجلو المصرية
، القاهرة، 1993.
- 80- ياس خضير البياتي: الفكر الاجتماعي من عصر الحكمة إلي عصر
العلم، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2000.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 81-Bernard philips,: Sociology from concepts to
practice, N.Y, Mc, Graw. Hill Book co., 1979.
- 82-Biesans,Biesanz : Modern society,N.Y,1954.
- 83- Bottomore & Matimilein,eds, Karl Marx: Selected
writtings in sociology and Social philosophy, Rubel,
Bellican, Book 1963.
- 84-Chapin.F.S.,: Experimental Designs in Sociological
Research, N.Y, 1944.
- 85- C.W. Mills: The Marxists, N.Y, Dellpab, Company, co,
Enc. 1962.
- 86- Edward F.Zigler and Michael E.Lamb,Socialization
and Personality Development,N.Y, Oxford University
Press, 1982.
- 87- Ely. Chinoy, : Sociological Perpective, R. House, N.Y,
1986.
- 88- Fair Child,H.(ed) : Dictionary of Sociology, N.Y, 1944.
- 89- Green. A,: Sociology, N.Y, 1960.

- 90- Johnson. H. : Sociology,London,1961.
- 91-JamesW.Vanderzanden: The Social Exreriene,
New York, McGRAW, hill, publishing Company,1990.
- 92- K. Langton: Political Socialization, London, Oxford
university press,1969.
- 93 Leonard Broom and Others : Sociology, California,
Wadsworth Company,1990.
- 94-Maciver & Page : Society,London,1953.
- 95- Mair, L.,: An Introduction to social Anthropology, oxford
university press,1965.
- 96-M. Biesanz & J. Biesans : Introduction to Sociology,
Prentice Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersey,
1978.
- 97- Marx. K. Selected: Writing in sociology and social
philosophy, apelican Book, middle sex, England,1967.
- 98-Miltton, L. Barron. edt, Contern Porary : Sociology Dodd,
Meud, New York, 1965.
- 99- M. Weber : Theory of social and economic organization,
oxford university press, New York, 1974.
- 100-Ogburn & Nimkoff, A.: Hand Book of **sociology**
London, 1960.
- 101-P.Young: Scientific social surveys and Research N.Y,
1947.

- 102-Ruth Benedict, : Patterns of culture, Houghton Mifflin co.
&Rutledge and kegan, Boston & London, 1934.
- 103-Sanford Labovitz &Robert Hagedorn,: Introduction to
social research, N.Y, Mcgraw. Hill Book company,1976.
- 104-Sorokin. P : Society, Culture, and Personality, N.Y,
1947.
- 105-Stephenson, H.,: Hand Book of Public relation, N.Y,
Mac,Graw,1960.